الجمهورية اليمنية

التقرير الوطني حول

المستوطنات البشرية

المقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

الموئل الثاني

اسطنبول - يونيو ١٩٩٦م

مؤتمر القمة المعني بالمدن

تمهيد :

في إطار المشاركة الوطنية والاقليمية والعالمية ومن أجل الإسهام الفعال في حل قضايا الإسكان والتنمية ينعقد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في اسطنبول ٣ - ١٤ يونيو ١٩٩٦م والذي سيعمل على تعميق الفهم للتحديات والفرص الحضرية وتذليل الصعاب وثراء الطاقات الكامنة في الحياة الحضرية . فمن خلال البرامج والخطط الوطنية والأقليمية سيتم رسم خطة عمل عالمية تترافق مع التعهدات بتوفير الموارد والشروع بإقامة شراكات جديدة مع الجهات المنفذة والفعاليات الحضرية الأخرى بما فيها السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية للارتقاء بالبيئة الحضرية وطنياً وإقليمياً ودولياً . ولذلك أعطيت أهمية كبيرة للتقارير الوطنية والتي من خلال مضامينها في تقييم سياسة التنمية الحضرية والسياسة الإسكانية وأثر التحضر على البيئة وماعكسته في رسم الاستراتيجيات والخطط الوطنية في هذه المجالات لتترجم بذلك خيارات المساعدة الدولية ومساقات التعهدات. وعلى هذه المبادي تم رسم برنامج عمل وطني هدف بالأساس الى وضع الخطوط العريضة للتحضير للموئل الثاني وجاء التقرير الوطني أحد أهم محاور هذا البرنامج . وعلى ضوء الوثيقتين التوجيهيتين (المبادئ التوجيهية لعمل التقارير الوطنية الصادرة من اللجنة التحضيرية للموئل الثاني - جنيف - والوثيقة التوجيهية العربية للموئل الثاني - أبو ظبي) تمت دراسات الآلية التي من شأنها وضع الاطار التفصيلي للتقرير الوطني ، وبعملية توافقية بين الاتجاهات العامة والتفصيلية للوثيقتين التوجيهيتين العربية والعالمية تم إعداد الاطار التفصيلي وبعد تقديمه الى اللجنة الوطنية للموئل الثاني في بداية شهر ديسمبر ١٩٩٤م تم اقراره وتوزيعه على اللجنتين التحضيريتين العربية والعالمية . وأصبح هذا الاطار بمحاوره الرئيسية الستة البرنامج النظري الذي عملت على ضوءه اللجنة الوطنية. وعلى مدار ١٣ شهراً من العمل المتواصل بغية اعداد التقرير الوطني وقد أعتمدت في ذلك منهجية محددة وواضحة تنوعت فيها آليات العمل وتعددت طرق ووسائل البحث عن مصادر المعلومات. وعلى مدار ٦ أشهر قامت ١٣ لجنة وفريق عمل ميداني باعداد الدراسات في ١٣ موضع تفصيلي توزعت على ثلاثة محاور رئيسية من محاور التقرير الوطني (التنمية الحضرية، الاسكان ، واستعراض الحالات) ووفق مارسم لها مثلت ٢٠-٣٠٪ من مصادر التقرير المعلوماتية . وفي شهري سبتمبر ونوفمبر ١٩٩٥م كان للمشاركة اليمنية في إجتماعي الرباط والقاهرة دور فعال وكبير في صياغة وإقرار بيان مبادئ (الإعلان العربي حول المستوطنات البشرية - اعلان الرباط) والذي جاء أحد المحاور الرئيسية للوثيقة التوجيهية العالمية - (جنيف) لتعمل الوثيقة التوجيهية العربية - أبوظبي على فصله من التقارير الوطنية للدول العربية والعمل على إعداده بصفة مشتركة تدخل في إطار العمل التحضيري الاقليمي المشترك. ليمثل هذا العمل الخطوة الأولى في مراحل انجاز التقرير الوطني . في منتصف شهر أكتوبر ١٩٩٥م وكان البدء الفعلي في صياغة التقرير الوطني استناداً على حصيلة ١٠ أشهر من البحث والدراسة بين جمع المعلومات وتحليلها وترجمتها الى مواضيع تسلسلت وفقاً للأطار التفصيلي لتشكل روح التقرير الوطني .

وقد أعتمد التقرير الوطني أساساً في مرجعيته على المصادر التالية :

- الجهاز المركزي للإحصاء (كتب الأحصاء السنوي).

- وزارة الإنشاءات والإسكان والتخطيط الحضري وبرامج ومشاريع التعاون التابعة لها (الدراسات ووثائق الندوات والمؤتمرات).

- مجلس حماية البيئة (الدراسات ووثائق الندوات والمؤتمرات العلمية).

- اللجنة الوطنية للموئل الثاني (الدراسات الميدانية والمرجعية).

- أمانة العاصمة (الدليل الأحصائي السنوي).

- المجلس الأعلى للسكان (الدراسات السكانية ووثائق الندوات).

إضافة الى هذه المصادر الرئيسية فقد تم الإعتماد على برنامج الحكومة وتوجهات استراتيجيتها التنموية وملامح الخطوط العريضة للخطة الخمسية الاولى للتنمية (١٩٩٦-٢٠٠٠م) وكذلك برنامج الإصلاح الاقتصادي.

ومن خلال التحليل المقارن والتحليل الرياضي للمؤشرات تم تأكيد الكثير من المعلومات البيانية والتي أعطت بدورها الاستنباط مؤشرات تفصيلية واعتمد في ذلك القوانين والأنظمة المتبعة في تحليل المؤشرات والمستمدة أساساً من الوثائق التوجيهية لبرنامج الامم المتحدة للتنمية الحضرية.

والتقرير الوطني بمحاوره الخمسة (المقدمة - الخصائص العامة ، التنمية الحضرية ، الاسكان ، خطة العمل الوطنية ، استعراض الحالات الانتقائية) مشروع متكامل تضمن (٤٤ موضوع رئيسي و٦٨ موضوع فرعي و ٣٨ موضوع فرعي تفصيلي) قدم الى الندوة الوطنية في (١٥ - ١٦ يناير ١٩٩٦م والتي خصصت لمناقشته وفق مبدء المشاركة الواسعة بهدف اغنائه وإخراجه بالشكل المطلوب وترافق مع مشروع التقرير الوطني باجزائه الخمسة مشروع برنامج خيارات المساعدات الدولية بخطوط عريضه . وانيط بالندوة دور انتخاب برامج خيارات المساعدات الدولية وبعد تضمينها التفاصيل التقسيرية أصبح الجزء السادس للتقرير الوطني.

والتقرير بمجمله - باجزائه الستة - ماهو الا حلقات متسلسلة مترابطة فهو الى جانب استعراض السياسات عمل على إبراز المشاكل (اسبابها وتأثيراتها) ومن خلال خطة العمل وضح التوجه نحو معالجتها وحجم الامكانيات المتاحة لمعالجتها وجاء استعراض الحالات لتفصيل أدق لأهم هذه المشكلات وكخلاصة لواقع بلد نامي محدود الامكانيات تأتي خيارات المساعدة الدولية كبرنامج مطلبي له ابعاده الوطنية والاقليمية والدولية ليعمل بيان المبادئ (الاعلان العربي ، للمستوطنات البشرية) كأسهام اقليمي يعمل على توسيع المشاركة الدولية لجعل المدن الكبرى والصغرى في العالم تنعم بالسلامة والأمن والعدالة والاستدامة.

الفهرس

الموضوع	رقم الصحفه
التمهيد	١
١ - المقدمة:	٢
١ - ١ - الخصائص الجغرافية	
١ - ١ - ١ - المساحة	
١ - ١ - ٢ - التكوينات الطبيعية	
١ - ١ - ٢ - ١ - المناطق الجبلية	
١ - ١ - ٢ - ٢ - المناطق الهضبية	
١ - ١ - ٢ - ٣ - المناطق الساحلية	
١ - ١ - ١ - ٢ - ٤ منطقة الصحراء	
١ - ١ - ٢ - ٥ - مجموعة الجزر اليمنية	
١ - ١ - ٣ - المناخ	
١ - ٢ - الخصائص الديمغرافية	
١ - ٢ - ١ - الخصوبات والوفيات	
١ - ٣ - الخصائص الإقتصادية	
١ - ٣ - ١ - القطاع الزراعي	
١ - ٣ - ٢ - القطاع الصناعي	
١ - ٣ - ٣ - قطاع الخدمات	
١ - ٤ - الخصائص الإجتماعية	
١ - ٥ - الخصائص السياسية	
١ - ٥ - ١ - النظام السياسي	
١ - ٥ - ٢ - السلطة التشريعية	
١ - ٥ - ٣ - السلطة التنفيذية	
١ - ٥ - ٤ - السلطة القضائية	
٢ - التنمية الحضرية	١٠
٢ - ١ - الإطار المؤسسي لإدارة المستوطنات البشرية	
٢ - ٢ - مشاريع التنمية الحضرية	
٢ - ٢ - ١ - مشروع التنمية الحضرية في مسيك - صنعاء	

٢ - ٢ - ٢ - مشروع التنمية الحضرية في سواد سعوان - صنعاء
٢ - ٢ - ٣ - مشروع التنمية الحضرية في منطقة غليل - الحديدة

٢ - ٣ - إدارة البلدية والتنمية الحضرية
٢ - ٤ - النمو الديمغرافي (نمو سكان الحضر)
٢ - ٥ - انتاج سكان الحضر
٢ - ٦ - الفقر في المدن
٢ - ٧ - الخدمات الأساسية
٢ - ٧ - ١ - النقل والمواصلات
٢ - ٧ - ٢ - في المياه
٢ - ٧ - ٣ - الصرف الصحي
٢ - ٧ - ٤ - الكهرباء
٢ - ٧ - ٥ - التعليم
٢ - ٧ - ٦ - الصحة
٢ - ٨ - البيئة
٢ - ٨ - ١ نوعية الوسط البيئي ومخاطره
٢ - ٨- ٢ مشاكل إدارة تنمية البيئة الحضرية
٢ - ٨ - ٣ - إدارة حماية البيئة
٢ - ٨ - ٤ - المشكلات البيئية
٢ - ٨ - ٤ - ١- إستنزاف الموارد المائية
٢ - ٨ - ٤ - ٢ - تلوث المياه
٢ - ٨ - ٤ - ٣ - التخلص من القمامة المنزلية
٢ - ٨ - ٤ - ٤ - النفايات الصناعية
٢- ٨ - ٤ - ٥ - تلوث الهواء
٢ - ٨ - ٤ - ٦ - التصحر
٢ - ٨ - ٤ - ٧ - تلوث البيئة البحرية والساحلية
٢ - ٩ - إدارة الأراضي
٢ - ٩ - ١ - الملكية الخاصة
٢ - ٩ - ٢ - أراضي الدولة
٢ - ٩ - ٣ - أراضي الأوقاف

٢ - ١٠ - إدارة الأراضي والتشريعات المنظمة لمشاريع التنمية الحضرية
٢ - ١١ - إدارة الكوارث
٢ - ١١ - ١ - الزلازل
٢ - ١١ - ٢ - الفيضانات
٢ - ١٢ - التراث العمراني
٢ - ١٢ - ١ - المدينة التاريخية اليمنية وضغوط التغيير
٢ - ١٢ - ٢ - خصائص المدن التاريخية
٢ - ١٢ - ٢ - ١ - الخصائص التاريخية
٢ - ١٢ - ٢ - ٢ - الخصائص المعمارية والإنشائية
٢ - ١٢ - ٣ - أهم مشاكل المدن التاريخية
٢ - ١٢ - ٤ - إدارة الحفاظ على التراث العمراني
٢ - ١٢ - ٤ - ١ - حكومياً
٢ - ١٢ - ٤ - ٢ - القطاع الخاص
٢ - ١٢ - ٤ - ٣ - شعبياً
٢ - ١٢ - ٥ - واقع الحفاظ على التراث العمراني
٢ - ١٣ - المرأة عنصر فعال في تطوير المستوطنات البشرية
٢ - ١٣ - ١ - المرأة في الحياة السياسية
٢ - ١٣ - ٢ - المرأة والعمل
٢ - ١٣ - ٣ - حق المرأة في التعليم
٢ - ١٣ - ٤ - الأمية والإنتاج
٢ - ١٣ - ٥ - حق المرأة في السكن وحيازة الأرض
٢ - ١٣ - ٦ - دور المرأة في إصحاح البيئة الحضرية
٣ - الإسكان ٤٥
٣ - ١ - المخزون السكني
٣ - ٢ - الحالة السكنية
٣ - ٣ - الإسكان في المدن
٣ - ٤ - مشاريع الإسكان المنفذة من قبل الدولة
٣ - ٥ - المشاريع السكنية الأخرى
٣ - ٦ - مشاريع الإسكان المنفذة من قبل القطاع الخاص
٣ - ٧ - تمويل الإسكان
٣ - ٧ - ١ - بنك التسليف للإسكان ودوره في حل مشكلة الإسكان

٣ - ٨ - إمكانية المقاولين المحليين
٣ - ٩ إنتاج مواد البناء
٣ - ١٠ - البناء العشوائي
٣ - ١٠ - ١ - أحياء الصفيح
٤ - إستراتيجية تنمية المستوطنات البشرية ٥٣
٤ - ١ - التوجهات العامة
٤ - ١ - ١ - النموالديمغرافي: تحضر مطرد
٤ - ١ - ٢ - البيئة الحضرية
٤ - ٢ - البرامج الخاصة بتنمية المستوطنات البشرية
٤ - ٢ - ١ - ١ - التخطيط الإقليمي
٤ - ٢ - ١ - ٢ - التخطيط الحضري
٤ - ٢ - ٢ - الإدارة المحلية
٤ - ٢ - ٣ - الإسكان
٤ - ٢ - ٣ - ١ - إنتاج السكن
٤ - ٢ - ٣ - ٢ - الحد من ظاهرة السكن الغير لائق
٤- ٢ - ٣ - ٣ - الحد من البناء العشوائي
٤ - ٢ - ٤ - الحفاظ على التراث العمراني
٤ - ٢ - ٥ - الإنشاءات
٤ - ٢ - ٦ - النقل والمواصلات
٤ - ٢ - ٧ - تنمية الموارد المائية
٤ - ٢ - ٨ - المياه و الصرف الصحي
٤ - ٢ - ٩ - الكهرباء
٤ - ٢ - ١٠ - الحد من انعكاسات المستوطنات البشرية على البيئة
٤ - ٢ - ١٠ - ١ - تدابير مؤسسيه وتشريعيه
٤ - ٢ - ١٠ - ٢ تقوية القدرات المؤسسيه
٤ - ٢ - ١١ - التنمية الصحية
٤ - ٢ - ١٢ - التنمية الإجتماعية
٤ - ٢ - ١٣ - التعليم
٤ - ٢ - ١٤ - تعزيز دور المرأة والعناية بالطفولة

٥ - إستعراض الحالات

٥ - ١ - الفقر

٥ - ١ - ١ - التسول

٥ - ١ - ٢ - الجموح والتشرد

٥ - ٢ - تلوث البيئة

٥ - ٢ - ١ - تلوث المياه الجوفية في حوض مدينة صنعاء

٥ - ٢ - ٢ - إدارة النفايات المنزلية والصناعية في مدينة صنعاء

٥ - ٢ - ٣ - طفح المجاري في مدينة المكلا

٥ - ٢ - ٣ - ١ - الخصائص الطبيعية

٥ - ٢ - ٣ - ٢ - الخصائص الديمغرافية

٥ - ٢ - ٣ - ٣ - الخصائص العمرانية

٥ - ٢ - ٣ - ٤ - المصادر الرئيسية لمشكلة طفح المجاري

٥ - ٢ - ٣ - ٤ - ١ - المياه

٥ - ٢ - ٣ - ٤ - ٢ - القمامه

٥ - ٢ - ٣ - ٤ - ٣ - الصرف الصحي

٥ - ٢ - ٣ - ٤ - ٤ - انعكاسات مشكلة طفح المجاري

٥ - ٣ - إدارة المستوطنات البشرية

٥ - ٣ - ١ - مدينة صنعاء

٥ - ٣ - ١ - ١ - الخصائص الطبيعية

٥ - ٣ - ١ - ٢ - النمو الديمغرافي

٥ - ٣ - ١ - ٣ - النشاط الاقتصادي

٥ - ٣ - ١ - ٤ - الخصائص العمرانية

٥ - ٣ - ١ - ٥ - خدمات البنية الاساسية

٥ - ٣ - ١ - ٦ - السكن ، مواد البناء، وتقنية الإنشاء

٥ - ٣ - ٢ - مدينة عدن

٥ - ٣ - ٢ - ١ - خصائص النمو الديمغرافي

٥ - ٣ - ٢ - ٢ - النشاط الإقتصادي للسكان

٥ - ٣ - ٢ - ٣ - الخصائص العمرانية

٥ - ٣ - ٢ - ٤ - خدمات البنية الأساسية

٥ - ٣ - ٢ - ٤ - ١ - النقل والمواصلات

٥ - ٣ - ٢ - ٤ - ٢ - المياه والصرف الصحي

٥ - ٣ - ٢ - ٤ - ٣ - جمع وتصريف المخلفات الصلبة

٥ - ٣ - ٢ - ٤ - ٤ - الكهرباء

٥ - ٣ - ٢ - ٤ - ٥ - الصحة

٥ - ٣ - ٢ - ٤ - ٦ - التعليم

٥ - ٣ - ٢ - ٥ - السكن ، مواد البناء وتقنية الإنشاء

٥ - ٣ - ٢ - ٦ - الجمعيات التعاونية السكنية

٥ - ٣ - مدينة تعز

٥ - ٣ - ١ - الخصائص الطبيعية

٥ - ٣ - ٣ - ٢ - خصائص النمو الديمغرافي

٥ - ٣ - ٣ - ٣ - النشاط الإقتصادي للسكان

٥ - ٣ - ٣ - ٤ - الخصائص العمرانية

٥ - ٣ - ٣ - ٥ - خدمات البنية الأساسية

٥ - ٣ - ٣ - ٥ - ١ النقل والمواصلات

٥ - ٣ - ٣ - ٥ - ٢ - المياه والصرف الصحي

٥ - ٣ - ٣ - ٥ - ٣ - الكهرباء

٥ - ٣ - ٣ - ٥ - ٤ - الصحة

٥ - ٣ - ٣ - ٦ - المسكن ومواد البناء وتقنية الإنشاء

٥ - ٤ - التراث العمراني في اليمن

٥ - ٤ - ١ - مدينة زبيد التاريخية

٥ - ٤ - ٢ - الخصائص الطبيعية

٥ - ٤ - ٣ - الخصائص الديمغرافية

٥ - ٤ - ٤ - الخصائص العمرانية

٥ - ٤ - ٥ - خدمات البنية الأساسية

٥ - ٤ - ٥ - ١ - النقل والموصلات

٥ - ٤ - ٥ - ٢ - المياه

٥ - ٤ - ٥ - ٣ - الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار

٥ - ٤ - ٥ - ٤ - الكهرباء

٥ - ٤ - ٣ - ٥ - ٤ - جمع وتصريف القمامة

٥ - ٤ - ٥ - ٥ - السكن، مادة البناء وتقنية الإنشاء

٥ - ٤ - ٥ - ٦ - تشخيص الوضع القائم

٥ - ٥ - البناء العشوائي
٥ - ٥ - ١ - حي هزيز - مدينة صنعاء
٥ - ٥ - ٢ حي السلخانة مدينة الحديدة
٦ - برنامج المساعدات الدولية ٩٤
٦ - ١ - التوجهات العامة
٦ - ٢ - برامج هيئات المساعدات الدولية

١ - المقدمة

١- المقدمة

١-١- الخصائص الجغرافية:

يقع اليمن في جنوب شبه الجزيرة العربية بين خطي عرض (١٢-٢٠ درجة شمال خط الإستواء) وبين خطي طول (٤١ - ٥٤ درجة شرق جرينتش) يحدها من الشمال المملكة العربية السعودية ومن الجنوب البحر العربي وخليج عدن ومن الشرق عمان ومن الغرب البحر الأحمر ويقع في الجنوب الغربي لليمن مضيق باب المندب الذي تقسمه جزيرة ميون اليمنية الى قسمين وتتحكم في مداخله وهو الفاصل بين قارتي آسيا وافريقيا. كما تقع جزيرة سقطرى كبرى الجزر اليمنية على مسافة ٥١٠ كم عن الساحل اليمني في البحر العربي (المسافة بين المكلا وقلنسية) وتبلغ مساحتها ٣٦٥٠ كم٢ .

١-١-١- المساحة :

تبلغ مساحة اليمن ٥٥٥٠٠٠ كم٢ (دون الربع الخالي). بكثافة سكانية ٢٨ فرد/كم٢.

١-١-٢- التكوينات الطبيعية:

وينقسم اليمن من حيث التكوينات الطبيعية الى خمس مناطق (جبلية، هضبية، ساحلية - سهلية، صحراء الربع الخالي والجزر اليمنية).

١-١-٢-١ المناطق الجبلية:

تكونت جبال اليمن نتيجة التصدع الأفريقي الذي احدثه الأخدود وأدى الى تكوين البحر الأحمر وخليج عدن. ومكوناتها الجيولوجية من الصخور النار ية المتحولة ويتدرج ارتفاعها من ١٠٠٠ الى ٣٦٠٠ م من سطح البحر حيث تبلغ أعلى قمة في جبل النبي شعيب ٣٦٦٦م من سطح البحر وهي أعلى قمة في الجزيرة العربية والشام. ومن على هذه الجبال تنحدر الوديان شرقاً وغرباً ، وشمالاً وجنوباً . وأهم تلك الوديان :

- الوديان المنحدرة شرقاً (خب، السد، ذنه، الجوف) وتصب في اطراف الصحراء.
- الوديان المنحدرة غرباً (مور، زبيد، سهام، رماع) وتصب في البحر الأحمر.
- الوديان المنحدرة شمالاً (حريب، شعيث) وتصب في أطراف الصحراء.
- الوديان المنحدرة جنوباً (تبن، بنا ، حضرموت).

وتتخلل السلسلة الجبلية على طول امتدادها قيعان واحواض مستوية أهمها (قاع صعدة، قاع البون، قاع عيوه، قاع شعيث، وادي بيحان).

١-١-٢-٢- المناطق الهضبية:

تقع الى الشرق والشمال من المرتفعات الجبلية باتجاه الربع الخالي وترتفع الى ١٠٠٠م عن سطح البحر

وتشمل (صعدة، الجوف، شبوه، حضرموت، والمهرة).

١-١-٣-٣- المناطق الساحلية :

وتشمل السهول الساحلية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي وهي متصلة ببعضها مكونة شريط ساحلي يمتد من الحدود العمانية شرقاً حتى باب المندب غرباً يتغير الإتجاه شمالاً حتى الحدود السعودية بطول يبلغ ٢٠٠٠ كم وبعرض بين ٣٠ إلى ٦٠ كم .

١-١-٣-٤ - منطقة الصحراء (الربع الخالي) :

منطقة صحراوية تنتشر فيها الشقق مثل (شقة الخريطة وشقة المعاطيف) وتشكل تجمعات الوديان الموسمية واحات واسعة صالحة للرعي ويسكنها البدو الرحل وتتخللها النباتات البرية مثل غزوق الكثيب والزيزاء والموادر .

١-١-٣-٥ - مجموعة الجزر اليمنية :

تتركز أكثرها في البحر الأحمر وتنتشر بمحاذاة الشاطئ اليمني، وتوجد فيه أكثر من ١١٢ جزيرة أهمها وأكبرها جزيرة كمران المأهولة بالسكان . وحنيش الكبرى وحنيش الصغرى وزقر والزبير والطير أما جزيرة ميون (بريم) فموقعها الإستراتيجي أكسبها أهمية خاصة لموقعها المتحكم في مضيق باب المندب أما جزر البحر العربي فهي متقاربة من بعضها أكبرها جزيرة سقطرى والتي تشتهر بأشجارها ونباتاتها النادرة مثل (العندم ودم الأخوين ذات الخاصية العلاجية) تأتي بعدها جزيرة عبدالكوري وجزيرة الأخوين(سمحة ودرسة) وهي جزر مأهولة بالسكان (وتعتبر جزيرة سقطرى وعبدالكوري أكبر الجزر على البحر العربي) .

١ - ١ - ٣ - المناخ :

ومناخ اليمن عموماً معتدل في المرتفعات الجبلية، صحراوي في الهضاب الموازية للصحراء وفي الربع الخالي حار ورطب على الشريط الساحلي والجزر نظراً لطبوغرافية البلاد المتغيرة التي لعبت دوراً في تنوع الاحوال المناخية فيها.

واليمن عموماً تقع في المنطقة شديدة التصحر وتصنف مناخياً ضمن المنطقة شبه الجافة، ومعظم أراضيها الساحلية عرضة للزحف الرملي بواسطة الرياح أما بقية الأراضي فهي عرضة للتعرية والإنجراف المائي. وتتراوح معدلات الأمطار بين أقل من ١٠٠مم سنوياً في السهول الساحلية والمنطقة الصحراوية ومن ١٠٠ مم سنوياً إلى ١٠٠٠مم في المنطقة الهضبية وأطراف المرتفعات وأكثر من ١٠٠٠مم سنوياً في المناطق الجبلية .

ومصادر المياة في اليمن هي :

١- الأمطار .

٢- الغيول (العيون الطبيعية) .

٣- المياة الجوفية .

١-٣- الخصائص الديمغرافية :

تزايد عدد سكان اليمن بشكل ملحوظ في الثلاثين السنة الأخيرة وهذا ناتج لزيادة الخصوبة وقلة نسبة الوفيات مما أدى إلى تسارع معدلات النمو باضطراد ففي منتصف الخمسينات لم يتجاوز عدد سكان اليمن ٥,٥ مليون نسمة ، وفي منتصف الستينات وصل إلى ٦,٠ مليون نسمة ، وفي منتصف السبعينات بلغ ٧,٥ مليون نسمة وفي منتصف الثمانينات ١١,٥ مليون نسمة وفي منتصف التسعينات بلغ أكثر من ١٥,٥ مليون نسمة . وفي التعداد العام للمساكن والسكان لعام ١٩٩٤م بلغ إجمالي عدد سكان اليمن (١٥,٨٠٤,٦٥٤) نسمة المقيمون منهم (١٤,٥٦١,٣٣٠) (٩٢,١٣٪) شكل السكان الحضر نسبة ٢٣,٢٤٪ وجاءت نسبة النوع ١٠١,٥٪ ذكر لكل ١٠٠ أنثى . ومتوسط عدد أفراد الأسرة (حجم الأسرة) ٧,٠٢ من الإجمالي العام و ٦,٥ من السكان المقيمين - ومؤشر ارتفاع معدل النمو يتضح في الفارق بين المعدل الذي سجله تعدادي (١٩٨٦ و ١٩٨٨) ٣,١٪ سنوياً وبين المعدل الذي سجله تعداد ١٩٩٤م ٣,٧٪ سنوياً بزيادة قدرها ٠,٥٪ وتعتبر هذه المعدلات عموماً أعلى معدلات النمو للسكان متجاوزة وبفارق كبير متوسط معدل النمو السكاني للبلدان النامية ٢,٣٪ سنوياً .

واليمن بهذا النمو المتسارع يصبح من الدول المتميزة بالأعمار الشابه :

٠ - ١٤ سنة ٥٢,٢٪

١٥ - ٦٤ سنة ٤٣,٦٪

٦٥ سنة فأكثر ٤,٢٪

كما سجل مؤشر معدل توقع الحياة عند الولادة ارتفاعاً بين نتائج المسح الديمغرافي لعام ١٩٩١م وبين إحصاء ١٩٩٤م :

المؤشرات	١٩٩١	١٩٩٤
كلا الجنسين	٤٦,٣ سنة	٤٩,٣ سنة
الذكور	٤٥,٥ سنة	٤٨,٥ سنة
الإناث	٤٧,١ سنة	٥٠,١ سنة

١-٣- ١- الخصوبة والوفيات :

اليمن على غرار الدول العربية تزايد فيه معدل الخصوبة منذ منتصف هذا القرن وسجل ارتفاعاً كبيراً في الثلاثين السنة الأخيرة وهذا بفعل تراجع نسبة حالات العقم وموت الأجنة إضافة إلى هذا الزواج المبكر للجنسين وقلة حالات الطلاق ويبين إحصاء عام ١٩٩٤م بأن معدل الخصوبة الكلية ٧,٧ أطفال لكل إمرأة (في الحضر ٥,٦ أطفال لكل إمرأة وفي الريف ٨,٢ أطفال لكل إمرأة) ومعدل المواليد الخام ٥٢,٦ لكل ألف . ومعدل الوفيات الخام ٢١,٠ لكل ألف في حين يبلغ معدل وفيات الرضع ٨٣,٠ لكل ألف ومعدل وفيات الأطفال (١ - ٥ سنوات) ١٢٢ لكل ألف .

فيما يبلغ متوسط العمر عند الزواج الأول وفق التالي :

النوع	جملة	حضر	ريف
ذكور	٢٤,٥٩	٢٦,٤٣	٣٢.٩٢
إناث	٢٠,٤٥	٢٢,١٣	١٩.٨٧

١-٣ - الخصائص الإقتصادية :

اليمن بلد نام بداء نهضته الإقتصادية على وجه التحديد منذ بداية الستينات وجاء عقد السبعينات والثمانينات ليسجل النمو الإقتصادي إزدهاراً في بعض مجالات القطاعات الإقتصادية الرئيسية الثلاثة (الزراعة ، الصناعة ، الخدمات) ومنذ تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م يواجه الإقتصاد اليمن إضطراباً وركوداً حاداً جاء نتيجة للأوضاع السياسية المتأزمة التي شهدتها المنطقة منها على وجه الخصوص (حرب الخليج) وتأثيرات هذه الأوضاع عكست نفسها على البنية الإقتصادية للبلد فقد اعتمدت اليمن في العشرين سنة الماضية على حجم تمويلات المغتربين والتي تم استثمارها إقتصادياً وبشكل متفاوت على القطاعات الإقتصادية الثلاثة ، ففي الوقت الذي توقفت فيه هذه التحويلات عاد إلى اليمن قرابة المليون مهاجر مما أدى إلى بروز مشاكل عدة تأتي في مقدمتها صعوبة توفير فرص عمل جديدة، وزادت الضغوط السكانية على الموارد الشحيحة واتجه دخل الفرد إلى الإنخفاض وارتفعت نسبة البطالة مما حدى بالحكومة إلى مواجهة هذه الإختلالات التنموية للإقتصاد ببرامج إصلاح إقتصادية اتجهت نحو تحرير التجارة وتخفيض قيمة العملة وتشجيع الصادرات وتوفير الطاقة في إطار هدف طويل المدى لإعادة ترسيخ النمو الإقتصادي المستدام.

١-٣-١ - القطاع الزراعي :

ظل هذا القطاع القطب الأحادي لاقتصاد اليمن حتى مطلع الستينات حين ظهرت البدايات الأولى للقطاعين الصناعي والخدمي . وتبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة في اليمن حوالي ١,٧ مليون هكتار . أما إجمالي المساحة التي يتم زراعتها فتبلغ تقريباً ١,١ مليون هكتار (٦٣٪ من إجمالي الأراضي القابلة للزراعة) منها مابين ٣٠٠ - ٣٥٠ ألف هكتار مروية بينما تقدر الأراضي التي تعتمد على الأمطار بحوالي ٤٥٠ الف هكتار في المدرجات الجبلية و ٦٥٠ ألف هكتار من الأراضي المسطحة نسبياً. وأهم المنتجات الزراعية (البن ، الذرة ، الدخن ، الطماطم ، القمح ، البطاطس ، البصل ، العنب ، الموز ، التمور ، القطن، التبغ) وأهم الثروات الحيوانية (الضان، الأبقار ، الماعز، الجمال) إضافة إلى الثروة السمكية . وبلغ معدل النمو لهذا القطاع في عام ١٩٩١م ٣,٧٪ وفي عام ١٩٩٤م بلغ (٢٩,٤٪) ومثل إسهاماً في تركيب الناتج المحلي الإجمالي بلغ في عام ١٩٩٠م (١٨,٣٪ من مجموع الناتج المحلي وفي عام ١٩٩٤م تراجع إلى ١٨,٢٪ من مجموع الناتج المحلي (بالأسعار الجارية).

١-٣-٢- القطاع الصناعي :

يشمل هذا القطاع إلى جانب الصناعة التعدين والنفط. والصناعة لاتزال في طور نموها الأول وتنحصر في الصناعات التحويلية البسيطة(الصغيرة ومتوسطة الحجم) ذات الإسهام المتواضع في الإقتصاد الوطني. حيث تعتمد على تكثيف رأس المال واستخدام تقنية (أوتوماتيكية) أو شبه أوتوماتيكية وتتركز الأنشطة الصناعية في المدن الرئيسة وأهمها (تكرير البترول، النسيج ، الألمونيوم الخفيف ، الأسمنت) ومثل إسهام الصناعة عام ١٩٩٠م ما نسبته ٨,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي ومعدلات نمو الصناعة عام ١٩٩١م (٤٨,٤٪) وفي عام ١٩٩٤م (٤٠,٢) من الناتج المحلي وفي عام ١٩٩٤م بلغ ١٢,٨٪ من الناتج المحلي (بالأسعار الجارية). ويعتبر إنتاج النفط حديثاً في اليمن ويدخل ضمن الموارد الإقتصادية منذ بدء التصدير عام ١٩٨٧م ، قدر حينذاك الإحتياطي بما يقارب ١ بليون برميل ولنتائج الإستكشافات الجديدة ارتفع مؤشر الإحتياطي إلى أكثر من ٤ بليون برميل ومثل إسهام النفط في إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٩٠م (١٦,١٪) وفي عام ١٩٩٤م (٢١,٠٪) بمعدل نمو (١,٩٪) لعام ١٩٩١م و (٢٩,٢٪) لعام ١٩٩٤م .

وتنحصر أنشطة التعدين في اليمن على إنتاج الملح الصخري والجير وأحجار البناء. ويتم إنتاج الأسمنت في ثلاثة مواقع في اليمن هي (عمران، باجل والبرح) مثلت ما نسبته ٠,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٠م و ٠,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٤م وبلغ إنتاج الطاقة الكهربائية عام ١٩٩١م (١٨٠١,٦ - ألف ج. و . س) وفي عام ١٩٩٤م (٢٢٧٣,٩ ألف ج. و. س) ويعتمد إنتاج الطاقة في اليمن وبشكل رئيسي على النفط . وتعد حالياً برامج متقدمة لإنتاج الطاقة من الغاز الطبيعي بدلاً من النفط. ويعتبر إستهلاك الطاقة في اليمن منخفظاً نسبياً ولكن المؤشرات تعطي توقعاً بالإرتفاع التدريجي في استهلاك الطاقة . ويسهم بنسبة ثابتة (١٩٩٠ - ١٩٩٤) هي (١,٣٪) من إجمالي الناتج المحلي مع كل من المياة والغاز .

١-٣-٣- قطاع الخدمات :

يشمل هذا القطاع النقل والمواصلات والخدمات السياحية والتشييد والبناء والعقارات وخدمات الأعمال وغيرها وتمثل أكثر من ٥٠٪ من الناتج المحلي .

وقد بلغ الناتج المحلي خلال سنة ١٩٩٤م (٢٠٩,٤٣٨ مليار ريال) . نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (١٤٠٥٢ريال) أي مايقارب (٩٨٣٦٤ ريال) للأسرة الواحدة. وبلغ معدل نمو الناتج المحلي (بالأسعار الجارية) ٢٢,٧٪ ومعدل نمو الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة) - ٢,٩٪ ومعدل التضخم الإجمالي (٦مدن) ٧٥,٨٪ ونسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى مجموع الناتج المحلي ٤,٧٪ ونسبة الواردات من السلع والخدمات إلى مجموع الناتج المحلي ١٧,٣٪ ونسبة الصادرات إلى نسبة الواردات ٤١,٨٪ .

١-٤- الخصائص الإجتماعية :

اليمن بلد نام بدأ حديثاً في رسم برامج التنمية في مختلف جوانبها وأولى إهتماماً خاصة بالتنمية الإجتماعية من خلال الإهتمام بالعنصر البشري والإرتقاء بمستوى الخدمات الأساسية المتطلبة في حياته وتحسين مستوى معيشته الإجتماعية. كتوفير فرص العمل وتحسين مجالاته وتطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية

وتأمين الغذاء والسكن والإرتقاء بالبيئة (الحضرية والريفية) وحمايتها ولغنى اليمن تراثياً فهو يمتلك مخزون كبيراً من العادات والتقاليد الإجتماعية يتم حالياً دراستها لتطوير مستوياتها وإمكانياتها وتوجيهها للإسهام في عمليات التنمية الوطنية عامة والتنمية الإجتماعية على وجه الخصوص.

ووفق نتائجالمسح الديمغرافي اليمني (٩١ / ٩٢) يتبين أن نسبة الأمية تقدر بحوالي ٥٤,٥٪ من إجمالي عدد السكان منها (الأمية عند الذكور ٣١,٤٪ وعند الإناث ٧٦,٩٪) تزداد نسبة الأميين في الريف حيث تقدر بـ (٦٠,٦٪) لكلا الجنسين، عند الذكور (٣٥,٤٪) وعند الإناث (٨٤,٦٪) وفي الحضر تقدر بـ (٣٠,٩٪) لكلا الجنسين، عند الذكور (١٦,٣٪) وعند الإناث (٤٥,٩٪) ويلاحظ أن نسبة الأمية عند الإناث مرتفعة جداً في الريف وتقارب نصف عدد الإناث في الحضر .

ولكون اليمن بلد يتميز بالأعمار الشابة نتيجة للإرتفاع المضطر والتسارع في النمو (٣,٧٪) نجد أن نسبة الطلاب (التلاميذ وطلاب الجامعة) تقدر بأكثر من (٢٠,٧٨٪) من إجمالي عدد السكان المقيمين ونسبة طلاب الجامعة (٢,١٤) من إجمالي عدد الطلاب .

وتأتي الزراعة في المرتبة الأولى للنشاط الإقتصادي للإنسان اليمني تليها الخدمات العامة فالتجارة والبناء والنقل والمواصلات وتأتي الصناعة في المرتبة قبل الأخيرة ويوضح ذلك الجدول الخاص بالتوزيع النسبي لقوة العمل حسب المهن الرئيسية والنشاط الإقتصادي والذي مصدره (مسح القوى العاملة بالعينة ١٩٩١).

م	النشاط	ذكور ٪	إناث	كلا الجنسين
١	الزراعة	٤٣,٤٧	٨٣,١٤	٥٢,٦٢
٢	الصناعة الإستخراجية	٠,٥٢	٠,٠٩	٠,٤٢
٣	الصناعات التحويلية	٤,٤٢	١,٦٨	٣,٧٩
٤	الكهرباء والماء والغاز	٠,٦٠	٠,٢٢	٠,٥١
٥	الإنشاء والبناء	٨,٤٧	٠,٢٣	٦,٥٧
٦	التجارة والخدمات(مطاعم فنادق)	١٢,٠٩	٠,٩٤	٩,٥٢
٧	النقل والتخزين والمواصلات	٦,٠٩	٠,٥١	٤,٨٠
٨	التمويل وخدمات الأعمال	٠,٥٩	٠,٢٩	٠,٥٢
٩	الخدمات العامة	١٨,٩٤	١١,٦٤	١٧,٢٥
١٠	غير مبين	٤,٨٤	١,٢٦	٤,٠١
	الإجمالي النسبي	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	إجمالي العينة	١٨٤٤٦	٥٥٣٤	٢٣٩٨٠

ويمكن التقدير النسبي لحجم القوى العاملة من خلال هذا المسح بحوالي ٢٢٪ من إجمالي عدد السكان {نسبة البطالة ٣٪ من إجمالي السكان وحوالي ١٢,٢٪ من إجمالي عدد القوى العاملة دون حساب المرأة العاملة في البيت (ربات البيوت) وهذه النسبة نتاج لعودة الكثير من المغتربين اليمنيين (من تأثيرات حرب الخليج)} .

ومن الآثار السلبية لتسارع النمو السكاني زيادة نسبة الإعالة (١٢٩ لكل ١٠٠ شخص) منها ١١٩٪ (في الأعمار ٠ - ١٤) و٩,٦٪ (في الأعمار ٦٥+) في عام ١٩٩٤م عما كانت عليه في عام ١٩٩١ (١٢٦ لكل

١٠٠ شخص) ١١٧٪ (في الأعمار ٠ - ١٤) ٨,٦٪ (في الأعمار ٦٥+). وسجلت الخدمات الصحية رغم تواضعها نمواً كبيراً في الثلاثين السنة الأخيرة ولكن الإحصاءات الأخيرة تبين التراجع في نسبة عدد الأطباء والأسر كما بين ذلك الجدول التالي :

المؤشرات	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
عدد السكان لكل طبيب	٣٨٤٤	٣٩٢٨	٥٢٢٨
عدد السكان لكل سرير	١٣٥٨	١٥٠٩	١٥٨٨

وهذا نتاج للنمو المتسارع للسكان وشحة إمكانيات البلد وتأثير الأزمات الأخيرة. (الإقليمية والوطنية).

١-٥- الخصائص السياسية :

إن التحول السياسي الذي حدث في اليمن منذ بداية الستينات قد أحدث تحولات عميقة (مقارنة بالأوضاع في عهد الملكية والإستعمار البريطاني) في مختلف مجالات الحياة وأهم الأحداث السياسية هي :

- ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م :

انهت الحكم الإمامي المطلق واعلنت قيام نظام جمهوري (ج. ع. ي) والتزمت برفع مستوى الحياة إقتصادياً واجتماعياً وثقافياً والسعي نحو بناء دولة عصرية .

- ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م واستقلال الشطر الجنوبي من اليمن في٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م من الإستعمار البريطاني :

أعلن على أثره قيام جمهورية (ج ي ج ش) وأصبحت بعد ذلك (ج ي د ش) وكان ذلك بعد توحيد مستعمرة عدن وبقية المحميات والتزمت الدولة برفع مستوى حياة المواطنين .

- الوحدة اليمنية :

بعد سلسلة من محاولات التوحيد إبتداءً من ١٩٧٢م وقعت قيادتا الشطرين اتفاق عدن في ١٩٨٩/١١/٣٠م بشأن الوحدة وتم إعلان الوحدة يوم ٢٢ مايو وبعد إنتهاء المرحلة الإنتقالية وانتخاب مجلس النواب (البرلمان) شرعت الدولة بتخطيط التنمية عبر سلسلة من الإصلاحات الإقتصادية والإدارية وكانت لبنتها الأولى في عمليات التخطيط هذه هو التعداد العام للسكان والمساكن في عام ١٩٩٤م وتجري حالياً عمليات إعداد الخطة الخمسية الأولى ١٩٩٦ - ٢٠٠٠) .

ينص دستور ١٩٩١م على أن الجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة وهي وحدة لاتتجزأ ولايجوز التنازل عن أي جزء منها والشعب اليمن جزء من الأمة العربية والإسلامية. والإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية .

١-٥-١- النظام السياسي :

يقوم النظام السياسي للجمهورية اليمنية على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً

١-٥-٢- السلطة التشريعية :

مجلس النواب : انتخب مجلس النواب الحالي في سنة ١٩٩٣م لمدة ٤ سنوات ويتألف من ٣٠١ نائباً .

١-٥-٣- السلطة التنفيذية :

أ- رئيس الجمهورية : هو رئيس الدولة ويتم إنتخابه وفقاً للدستور .

ب- مجلس الوزراء : هو حكومة الجمهورية اليمنية ويتكون من رئيس الوزاراء ونوابه والوزراء.

النظام الإداري : تنقسم الجمهورية إلى ١٧ محافظة بالإضافة إلى أمانة العاصمة.

العاصمة : عاصمة الجمهورية صنعاء ، والعاصمة الإقتصادية والتجارية عدن.

١-٥-٤- السلطة القضائية :

يعتبر القضاء مستقلاً ويتشكل من مجلس القضاء الأعلى والمحاكم القضائية بمختلف درجاتها والنيابة العامة

٢ -التنمية الحضرية

٢- التنمية الحضرية

لليمن جذور حضارية عريقة تعود إلى أكثر من ٣٠٠٠ عام عندما قامت عليه العديد من الدول الحضارية المشهورة (سبأ ، معين ، حضرموت ، قتبان ، أوسان ، حمير) والذي يشهد على عظمتها وتفوقها مجال إقامة المنشاءات بشكل عام والمنشاءات المائية بشكل خاص (كسد مأرب). وعمل اليمنيين على تطوير مستوطناتهم الحضرية وبرعوا في فنون العمارة والبناء وترافق ذلك مع تطوير العديد من القطاعات الإقتصادية (الزراعية، والصناعية والتجارية) بشكل مثير ومدهش حينذاك.

إن توزيع المستوطنات البشرية في اليمن ماهو إلا إنعكاسات التاريخ وحركات السكان فنوعية السكن اعتمد أساساً على نوعية المناخ وعلى نوعية مواد البناء المتوفرة في محيط بيئته(الحجارة في الجبال ، الطوب الطيني المجفف في قيعان الهضاب وفي السهول الداخلية والطوب الطبيعي المحروق في السهول الساحلية الرطبة). والمراكز الحضرية في اليمن ظلت صغيرة ومنتشرة في أغلبها حتى الآن.

والعمارة اليمنية عموماً تحظى تاريخياً بشهرة واسعة في جميع أنحاء العالم لجمالها الخلاب وللحالة التي تم من خلالها المحافظة عليها ، ومع ذلك فإنه خلال الثلاثين السنة الماضية خلقت عمليات التحضر وما رافقها من تغير تقني (كدخول السيارة والآليات بمختلف أنواعها ومؤون مواد البناء وأنابيب المياة الحديثة وتطور أنظمة الصحة والتعليم) الكثير من المشاكل التي تخطت آليات التحكم والسيطرة التقليدية التي خدمت اليمن مئات السنين ولتحول المدن الرئيسية إلى مناطق جذب إقتصادية برزت ظاهرة الهجرة الداخلية كمؤثر فعال في ارتفاع معدلات النمو لهذه المدن مما أحدث خلل كبيراً في البنى التركيبية لها وبالأخص البنية التحتية وأصبحت عمليات تخطيط التنمية الحضرية لها غير متوازنة مع نموها الحضري. فمدينة صنعاء كان عدد سكانها لا يتجاوز قبل قيام ثورة ١٩٦٢م خمسة وثلاثين (٣٥,٠٠٠) ألف نسمة وأصبح في تعدادات (١٩٧٥) و (١٩٨٦) و (١٩٩٤) على التوالي (١٣٥,٦٢٥) و(٤٢٧,٥٠٢) و (٩٥٢,٩١١) نسمة بزيادة قدرها (٣,٩) و (١٢,٢) و (٢٧,١) مرة على التوالي عما كانت عليه عام ١٩٦٢م وتغطي حالياً مساحة تساوي ٢٠ مرة المساحة التي كانت تحتلها عام ١٩٦٣م . وقد جرى هذا التوسع في أكثره دون التدخل من قبل الحكومة وبشكل رئيسي من قبل أشخاص قاموا باستثمار وقتهم وجهدهم وأموالهم في عمليات بناء منازلهم .

إن أغلب هذه المساكن من النوع القابل للتوسع المستقبلي تمشياً مع روح التقاليد اليمنية عند زيادة عددأفراد العائلة وزيادة مواردها المالية، و مع ذلك فإن معظم هذه الوحدات السكنية تفتقر الى خدمات البنية الاساسية مثل مياه الشرب والمجاري والطرق .. وغيره. على الرغم من توجه جميع خطط وبرامج التنمية في هذه المرحلة نحو إيجاد الهياكل الأساسية والتي تركزت في مجملها على المدن وبالخصوص الرئيسية منها أو تتمحور حولها بغية الربط بين أجزاء البلاد بعضها ببعض وكسر قيود العزلة بين مناطقها المختلفة وربط مناطق الإنتاج بمراكز الاستهلاك فضلاً عن توفير متطلبات الإنفتاح على العالم الخارجي بمختلف الوسائل والوسائط. وقد أسفر عن تلك الجهود تشييد شبكة من الطرق الاسفلتيه بطول إجمالي قدره ٥٠٠٠ كم تصل بين المدن الرئيسية وعواصم المحافظات جميعها. ووصلت خدمات الاتصالات الهاتفية الى ١٧٣,٠٠٠ خط وكذلك الحال مع بقية الخدمات الأخرى وبالمقارنة عن ما كان عليه قبل ثلاثين عاماً مضت فقد كانت هذه الخدمات بشكل عام منعدمة أو شبه منعدمة باستثناء ما

كان يتوافر لمستعمرة عدن وبشكل محدود. وزادت معدلات انتاج الطاقة الكهربائية (الشبكة العامة) لتصل الى ٩ر٢٢٧٣ (الف ج . و . س) وتوسعت شبكة مياه الشرب الحكومية ليصل انتاجها الى ١ر٧٢ مليون م٣ من الماء الصالح للشرب. ووصلت نسبة الوحدات المزودة بحنفيات مياه الشرب الى ٣٣٪. والوحدات السكنية المزودة بالمجاري الى ٣٠٪) ونظراً لأن البنى التحتيه للمراكز الحضرية لم يكتمل بنائها. فإن استمرار عملية التحضر ستلقي على المدن مزيداً من الأعباء ولن تستطيع مواكبة التزايد السكاني ومتطلباته إلا بتوافر موارد كبيره للدولة تفتقر اليها حالياً. وبفضل الاكتشافات النفطية الأخيرة تتجه أهداف السياسة التنموية عامة والحضرية خاصة الى تعميم استخدام الغاز والإرتقاء بمستوى خدماته. كما اتسعت وبشكل ملحوظ دائرة الخدمات الاجتماعية في المدن كالصحة والتعليم والنقل والادارة عما كانت عليه .

ويمكن ايجاز أهم المشاكل الرئيسية للمستوطنات البشرية في اليمن وعلى وجه الخصوص المدن في التالي:-

- تدني وقصور مستوى التخطيط الحضري.
- تدني وقصور مستوى إدارة الأراضي بما فيها نظم السجل العقاري.
- تدني وقصور مستوى الخدمات التحتية (مياه، مجاري، كهرباء، طرقات).
- قصور نظام الدعم (مصادر التمويل).
- الإرتفاع المضطرد للنمو الحضري وبخاصة في المدن الرئيسية وعواصم المحافظات.

٣-١ - الإطار المؤسسي لإدارة المستوطنات البشرية:

إن أول إدارة حكومية مسئولة عن الإدارة البلدية لم تظهر في اليمن (بشكل عام) إلا منذ ٣٠ سنة ومنذ ذلك الحين ظلت صلاحياتها ثابتة الى حد كبير مع أنها مرت بتغييرات متعددة في البنية الهيكلية ومنذ إعادة توحيد اليمن عام ١٩٩٠م أصبحت تسمى وزارة الإسكان والتخطيط الحضري وفي عام ١٩٩٤م تم دمجها مع وزارة الإنشاءات لتشكل وزارة الإنشاءات والاسكان والتخطيط الحضري.

ولأن التنمية الحضرية ذات ارتباط وثيق بمجمل التحولات التنموية الوطنية وخاصة فيما يتعلق بإدارة التنمية الحضرية فمع ذلك نجد أنه منذ إعادة توحيد اليمن بقيت عملية الإدارة المحلية موضوع جدل مستمر بين المراجعة والتغيير نظراً لما رافق عملية توحيد نظامين متباينين لشطري اليمن. ولايزال موضوع التنمية الحضرية والتخطيط غير واضح بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية في تحديد السلطات ومجالات اختصاصاتها والعلاقات التي تنظم صلاحيات هذه الإختصاصات مع ذلك يوجد التزام سياسي واضح تجاه الديمقراطية وعدم مركزية الإدارة ولأنه ليس من السهل حدوث هذه التغيرات الإصلاحية وتنفيذ برنامجهافجأةً نظراً لما تتطلبه من إيجاد هياكل بإمكانها احتضان مبادئ الديمقراطية والإدارة المحلية دون تعريضها للمخاطر. والجهات المعنية مباشرة بالتنمية الحضرية في اليمن هي:

- الحكومة المركزية:

تتولى إدارة قطاع المستوطنات البشرية في اليمن الجهات التالية:

١- وزارة التخطيط والتنمية:

تتولى وزارة التخطيط إعداد الخطط الاقتصادية الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بتنمية

المستوطنات وتقوم بمراقبة تنفيذ البرامج الاستثمارية.

٢ - وزارة الإنشاءات والاسكان والتخطيط الحضري:

تتولى وزارة الإنشاءات والاسكان دوراً رئيسياً في تنمية وتوجيه النمو الحضري ومن مهامها التالي:

- وضع وتطوير الهياكل الأساسية وتحديد الأولويات للتخطيط الحضري والبيئي والاسكاني في عموم الجمهورية من خلال تطوير أجهزة الوزارة لكي تكون قادرة على مواكبة النمو الحضري.
- وضع وتطوير الاستراتيجية الاسكانية وخطط وبرامج تنفيذها بما يتلائم واحتياجات المجتمع وامكانيات وخطط التنمية الشاملة للدولة.
- إعداد الدراسات والبحوث المتخصصة في مجال الإسكان والتخطيط الحضري والاصحاح البيئي وتطويرها بالتعاون مع المنظمات المتخصصة.
- تشجيع وتوجيه الجمعيات الاسكانية.
- وضع البرامج الوطنية عند الاقتضاء لمواجهة توفير المأوى المناسب والسريع في حالة الكوارث الطبيعية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- وضع الخطط والبرامج اللازمة لإنشاء ورص وسفلتة الشوارع وتشجيرها وإنارتها وإنشاء الحدائق والأسواق المركزية والمسالخ وصيانتها والإشراف عليها بما يكفل تحصين المدن بها.

ويوجد فروع للوزارة في جميع المحافظات لتنفيذ سياساتها.

٣ - مصلحة أراضي وعقارات الدولة.

٤ - وزارة الأوقاف.

- المؤسسات الحضرية:
  - المؤسسة العامة للكهرباء.
  - المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي.
  - وزارة التربية والتعليم.
  - وزارة الصحة.
  - وزارة التأمينات و الشؤن الإجتماعية.
  - الإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية.
  - وزارة المواصلات.

إضافة الى هذا فهناك مجموعة من المؤسسات ذات العلاقات الاختصاصية في عمليات التنمية الحضرية وتتضمن برامجها وخططها السياسات التنموية الحضرية في أطرها العامة والخاصة، وهناك أيضاً عدد من المنظمات والهيئات الشعبية والغير حكومية مثل (التعاونيات، المنظمات الغير حكومية، الجمعيات الخيرية، المنظمات النسائية، النقابات .. وغيرها)

٣-٣ - مشاريع التنمية الحضرية :

رغم أن النمو الحضري في اليمن ظاهرة جديدة فقد شهدت هذه الظاهرة قفزة كبيرة خلال السنوات الأخيرة.

وانعكاساً لهذا النمو توسعت المدن بصورة غير عادية. ولم يترك هذا التوسع السريع فرصة للتخطيط السليم في المدن وأتي في وقت لم تكن فيه إمكانية مواكبة التخطيط وإدخال الخدمات الأساسية التي تتطلبها المنطقة الحضرية، ونشأ عن ذلك تجمعات سكنية عشوائية محرومة من الخدمات الضرورية مثل المجاري والشوارع المسفلتة وإنارة الشوارع وشبه غياب للخدمات الأخرى كجمع وتصريف القمامة وإمدادات المياة وتوصيل الكهرباء. وهذه التجمعات ماهي إلا أحياء شعبية يسكنها ذوي الدخل المحدود .

وقد إختارت الدولة عدة مناطق في البلاد لتنفيذ مشاريع التنمية الحضرية وكانت ذو شقين :-

الشق الأول يهدف الى :

- تحسين وتطوير المناطق العشوائية وإدخال الخدمات الضرورية لها .

- مساعدة ذوي الدخل المحدود في تحسين مناطق سكنهم والظروف البيئية المحيطة بهم والرفع من مستواهم المعيشي والصحي والإجتماعي والمهني .

- المساهمة في تحسين خدمات النظافة من خلال رفع كفاءة إدارة مشروع جمع وتصريف القمامة في المنطقة المختارة

الشق الثاني ويهدف الى :

- إقامة مشاريع سكنية لذوي الدخل المحدود عن طريق تقسيم الأراضي الى قطع وتوزيعها للمستفدين وإدخال الخدمات إليها .

- إقامة وحدات سكنية نموذجية .

- تشجيع المستفيدين على أسلوب البناء الذاتي وتقديم القروض لهم وتزويدهم بالمخططات والتصاميم والإشراف عليها مباشرة من قبل الكوادر المتخصصة في وزارة الإنشاءات والإسكان والتخطيط الحضري .

وقد تم إعداد مشروع التنمية الحضرية في صنعاء ليكون نموذجاً يحتذى به في تنمية المدن اليمنية - الرئيسية والثانوية - ويقع هذا المشروع في منطقتين الأولى (هي مسيك منطقة آهلة بالسكان) والثانية (هي سواد سعوان أرض بكر).

واختيرت مدينة الحديدة كأول موقع للمشروع خارج العاصمة لتكون بداية لسلسلة متواصلة من المشاريع التنموية الحضرية في بقية المدن اليمنية ومن بعدها جاءت مدينة تعز حيث ينفذ فيها حالياً مشروع للتنمية الحضرية فيما يتعلق بتصريف مياة السيول المتدفقة .

٢ - ٢-١- مشروع التنمية الحضرية في منطقة مسيك - صنعاء :

هدف المشروع إلى إدخال شبكة مجاري إلى المنطقة بطول ٦٠ كم تم ربطها مع شبكة المجاري الرئيسية لمدينة صنعاء وتم ربط كل منزل بهذه الشبكة . وعمل المشروع على إنشاء ٦ كم من قنوات تصريف مياة الأمطار وسفلتت ٥كم من الشوارع الرئيسة في المنطقة كما تم رصف الشوارع والممرات الأخرى وقام المشروع بنصب ٢٥٠ عموداً لإنارة الشوارع .

٢ -٢ -٢- مشروع التنمية الحضرية في سواد سعوان- صنعاء :

هدف المشروع الى تنمية ١٥٨٠ قطعة أرض مساحتها ٢٥ هكتار مع توفير الخدمات الأساسية وقد تم

وضع مخطط نموذجي للمنطقة وفق الأسس التخطيطية والمعمارية وشق وسفلتة ٦٠,٥ كم من الشوارع الرئيسية وتمديد شبكة مياة بطول ١٢ كم وتوصيل شبكة كهرباء بكابلات هوائية طولها ١١كم وتوفير ٢٠٠٠ توصيلة مجاري و٢٠٠٠ توصيلة مياة وتحديد شبكة مجاري بطول ١٥,٣٢كم ومنحت قروض إسكانية للمستفيدين. وقام المشروع بإنشاء ١٢٦ منزلاً إيضاحياً مكونة من أربعة نماذج مؤلفة من طابق واحد وطابقين وتراوحت قطع الأرض في مساحتها (٨٠ - ١٤٤م٢) .

٢-٣-٣- مشروع التنمية الحضرية في منطقة غليل - الحديدة :

هدف المشروع إلى تخطيط المنطقة وفتح الشوارع وتوسيعها ، توفير ١٥٠٠ قطعة أرض سكنية، تخطيط منطقة تجارية وإدخال شبكات مياة الشرب والكهرباء والمجاري وتصريف مياة الأمطار وسفلتة الشوارع الرئيسة وإنارتها . و بلغت تكاليف المشروع ١٧,٨٩٠,٠٠٠ دولار أمريكي منها ١٠,٩١٠,٠٠٠ دولار أمريكي قروض والباقي مساهمة الحكومة .

إن تجربة وزارة الإنشاءات والإسكان والتخطيط الحضري في تنفيذ مشاريع التنمية الحضرية مثلت الأسلوب الأمثل لتنفيذ سياسة الدولة في تحقيق التنمية الحضرية الشاملة . ولكن شحة الإمكانيات وقصور نظام الدعم هو العائق أمام تحقيق ذلك وفق الخطط والبرامج المرسومة. وخاصة في مجالات المشاريع التنموية الكبيرة أما المشاريع الصغيرة تجد طريقها للتنفيذ دون عوائق .

٢-٣ - إدارة البلدية والتنمية الحضرية :

مرت إدارة البلديات في اليمن ضمن عوامل التأثيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية كمثيلاتها من إدارات القطاعات الأخرى وبرز الإهتمام بإدارة وتنظيم شئون ومجالات البلدية المختلفة عقب ثورة ١٩٦٢م في المحافظات الشمالية (ج ع ي) وقبل ذلك بقرن من الزمن قامت الإدارة البريطانية بإنشاء إدارة بلديات وبصورة رئيسة للسيطرة على عملية النمو على هذه العملية بمدينة عدن وشكلت بهذا القاعدة التي بنيت عليها إدارة البلديات في المحافظات الجنوبية (ج.ي.د.ش) عقب الإستقلال في ١٩٦٧م، وتكونت بذلك عموماً الأجهزة البلدية التي تدار مركزياً ومحلياً من حيث الأطر في الحجم والمسميات والتشريعات في كلا الشطرين والتي أنيط بها مهام إدارة وتنظيم شئون البلديات حتى قيام الوحدة اليمنية في ١٩٩٠م حين تمت عملية دمج إدارة البلديات بأجهزتها المختلفة ضمن وزارة الإسكان والتخطيط الحضري والتي شملت حينها ثلاثة قطاعات رئيسية هي:

- قطاع الاسكان والتنمية الحضرية.
- قطاع البلديات والبيئة.
- قطاع التخطيط الحضري.

وفي عام ١٩٩٤م تم دمج كل من وزارتي الاسكان والتخطيط الحضري ووزارة الإنشاءات والتعمير في وزارة واحدة هي وزارة الإنشاءات والاسكان والتخطيط الحضري. أعيد تنظيمها في ثلاثة قطاعات هي:

- قطاع الإنشاءات
- قطاع الإسكان والتخطيط الحضري
- قطاع البلديات والبيئة

وأنيط بقطاع البلديات والبيئة ثلاث إدارات رئيسية متخصصة هي:

- التوعية وصحة البيئة.
- الأسواق والمرافق.
- النظافة والصيانة والميكنة.

وجاءت هذه العملية ليس فقط على المستوى الإداري المركزي بل أيضاً على مستوى الوحدات الإدارية والتي تم دمجها في سبعة أقسام هي: (التوعية وصحة البيئة، المرافق والأسواق، التراخيص ومزاولة المهن والرقابة الغذائية، النظافة،الهندسة الصحية، تحسين المدينة، والدعاية والاعلام). وهناك مشروع جديد لقانون خاص بالبلديات أعد لتقديمه الى مجلس النواب.وقد تم صدور قانون الرقابة على الأغذية واللائحة الخاصة بأعمال النظافة. يوجد لدى ديوان الوزارة في صنعاء ١٨ مكتباً فرعياً في مراكز المحافظات (عواصمها). وتجرى حالياً الترتيبات لتنفيذ برنامج لامركزية الادارة وهو ضمن الاصلاحات الهادفة الى تحسين الادارة والتنمية الحضرية. ومن خلال السياسات نجد أن أولوياتها حددت بالتالي:

- ادارة المعدل السريع للنمو الحضري وعملية التنمية عبر التخطيط.
- كبح الظروف البيئية الحضرية المتردية بدلاً من محاولات السيطرة على مجمل عملية اللامركزية في حقل الإدارة البيئية.

وبالمقارنة وعلى ما كان عليه الوضع قبل ثلاثين عاماً مضت نجد أن إدارة البلدية قد أخذت بالنمو والتطور السريع رغم شحة الإمكانيات والعوامل المعيقة الأخرى منها التدريب والتأهيل والمركزية الادارية فنجد أن إدارة البلديات قد عملت على تعزيز قدراتها وامكانياتها ليس فقط بالاعتماد على الامكانيات المحلية المتوافرة بل سعت للحصول على الدعم الدولي منذ ١٩٧٧م والذي تركز في معظمه في مجالات التخطيط والتدريب والتأهيل وإقامة بعض المشاريع الخدمية ففي عام ١٩٩١م أنشئت مشاريع في ١٥ مدينة للتخلص من القمامة الصلبه بتكلفة تقدر بـ ١٩٩ مليون ريال يمني أضيف اليه مبلغ ١٠٥ مليون ريال يمني في عام ١٩٩٢م لتوسيع البرنامج ليشمل ٣٦ مدينة ثانوية أخرى.

وقد حرصت الدولة على إدخال متطلبات حماية البيئة من بين العناصر الأساسية في برامج التنمية الحضرية وتولي إهتمامات كبيرة في عملية تخطيط التنمية الحضرية حيث تم التركيز عليها في برنامج إعداد الخطة الخمسية الأولى (٩٦-٢٠٠٠)والتي تهدف الى تحديد اولويات الأهداف لصياغتها كمشاريع في مقدمات أولويات الخطة التنموية العامة.

٣-٤- النمو الديموغرافي (نمو سكان الحضر):

سجل معدل النمو السكاني للحضر إرتفاعاً ملحوظاً خلال الثلاثين السنة الماضية (في اليمن عموماً) مقارنة بالنمو السكاني العام .

٦٥-٧٥	٥,٩٪ (حضر)	١,٧٪(عام)
٧٥-٨٥	٦,٦٪ (حضر)	٢,٧٪(عام)
٨٥-٩٥	٧.٢٣٪ (حضر)	٣,٧٪(عام)

وقد مثل سكان الحضر في المحافظات الشمالية حسب تعدادي ١٩٧٥ و ١٩٨٦ بنسب متتالية (١١٪ و ١٥,٥٪) من إجمالي عدد السكان .

ومنذ تحقيق الوحدة اليمنية أصبح الحضر (سكان الحضر) في عام ١٩٩١م يمثل نسبة (٢٠٪) وفي عام ١٩٩٤ بنسبة (٢٣,٢٤٪)من اجمالي عدد السكان .

ويمكن من خلال هذه المؤشرات التي ترصد النمو الحضري لما مجموعه ١٧ مدينة تمثل عواصم المحافظات المقارنة بالنمو الحضري لست مدن رئيسية والعاصمة خاصة وبالنمو الحضري العام إجمالاً.

المؤشرات	تعداد عام ٨٦ / ٨٨	النسبة ٪	السكان المقيمون في أول إبريل ٨٨	النسبة ٪	تعداد ١٩٩٤	النسبة ٪	معدل النمو
إجمالي سكان الحضر	١٧٩٣٨٦١	١٠٠	٢٠٠٢٥٧٠	١٠٠	٣٣٨٤٠٥٣	١٠٠	٧,٧٧
اجمالي سكان المدن بعواصم المحافظات	١٣٠١٣٣٦	٧٢,٥	١٤٨٨٦١٨	٧٤,٣	٢٤٢٥٨٤٥	٧١,٧	٧,٢٣
اجمالي سكان المدن الرئيسية (الست)	١١٥٩٨٤١	٦٤,٧	١٣٣٠٩٥٥	٦٦,٥	٢١٧٢٩٥٩	٦٤,٢	٧,٢٦
عدد سكان العاصمة	٤٢٧٥٠٢	٢٣,٨	٥٣٥٨٩٧	٢٦,٨	٩٥٢٩١١	٢٨,٢	٨,٥٣

ومع استمرار النمو السريع في المراكز الحضرية ستكون هناك أيضاً زيادة مستمرة في عدد سكان الأرياف. وستزداد النسبة المئوية لمستوى التحضر على المستوى الوطني بين عامي (١٩٩٤-٢٠١٠) من ٢٣,٢٤٪ الى حوالي ٤٤٪. وهذه الزيادة الكبيرة ستحمل الدولة أعباء كثيرة وسيكون وضع خدمات البنية التحتية لهذه المدن وبصفة خاصة الأكثر تضرراً.

ووصل النمو الحضري اليوم الى ما يعرف بالنمو المثلث بحيث أن ثلث سكان الحضر يعيشون في العاصمة وثلث آخر تقريباً يعيش في المدن الرئيسية ثم أن الثلث الأخير يعيش في المدن الثانوية.

صنعاء	٩٥٢,٩١١
المدن الرئيسية	١٢٢٠,٠٤٨
المدن الثانوية	١٢١١,٠٩٤
إجمالي	٣,٣٨٤,٠٥٣

لقد أدركت الدوله ما ينطوي عليه نسبة نمو السكان المرتفعة وما ستلقيه من أعباء إضافية على كاهل المسيرة التنموية . وقد تبلورت مساعي الحكومة في هذا المجال بإنشاء المجلس الوطني للسكان الذي يتولى رئاسته رئيس مجلس الوزراء، ليتولى صياغة السياسات السكانية ووضع المناهج العلمية الرامية للحد من الآثار السلبية لمشكلة التكاثر السكاني وإيجاد ترابط بين التكاثر السكاني وما قد يتطلبه من تطور حضري . وتكاليفه كذلك حجم الطلب المنتظر على الخدمات الاجتماعية والخدمية والحفاظ على البيئة.

لهذا تبنت الحكومة بشكل جاد إستراتيجية سكانية منذ حين، فوضعت الإستراتيجية الوطنية للسكان (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) التي صدرت في عام ١٩٩١م بقرار مجلس الوزراء رقم ٣٥١ لغرض حشد كافة الجهود

والطاقات لمواجهة التصاعد المستمر في الزيادة السكانية والتخفيف من حدتها، ولهذا الغرض إنعقد المؤتمر الوطني الأول للسياسات السكانية في أكتوبر ١٩٩١م شارك فيه جميع الجهات المعنية بالقضايا السكانية في البلاد بغرض مناقشة وإعتماد وثيقة الإستراتيجية.

وقد تطرقت الإستراتيجية الوطنية للسكان (١٩٩٠ - ٢٠٠٠م) إلى التالي:

- البعد الكمي للسكان
- البعد النوعي للسكان
- البعد الفئوي للسكان
- البعد الأمني والسلامة السكانية
- البعد البيئي
- البعد التنموي

وتنطلق إستراتيجية الدولة لتشكل التنمية السكانية والموارد البشرية ركناً بالغ الأهمية من أركان إستراتيجية الإنماء الإقتصادي والإجتماعي في اليمن وتولي الحكومة قضية النمو المتزايد للسكان أهمية قصوى في نطاق التنظيمات والمؤسسات في مجال الصيغ المناسبة للسياسة الإنمائية. وقد أهتمت هذه السياسات والتشريعات بالسكان والتنمية والبيئة

٣-٥ - إنتاج سكان الحضر:

ترتكز التنمية الحضرية في الأساس على اقتصاد الحضر وما ينتجه من سلع وخدمات وترتبط بشكل عام بالاقتصاد الكلي للبلد. والمدن اليمنية منذ القدم قامت كمراكز اقتصادية على وجه الخصوص عملت على خدمة أشهر الطرق التجارية (طريق اللبان والبخور) الممتد من ميناء قناء أليمني(جنوباً) الى ميناء غزة (شمالاً).

وعلى الرغم من ظهور المدن ذات الوظيفة الادارية في العصور الوسطى (الاسلامية) إلا أنها عملت على ربط العلاقات الاقتصادية كمراكز خدمية اقتصادية للقرى المحيطة بها. ولاتزال الكثير من هذه المدن تؤدي هذا الدور التقليدي حتى يومنا هذا. حيث نمت وتطورت هذه المدن لتصبح إضافة الى كونها مراكز ادارية ومراكز اقتصادية بدأت تتضح فيها مقومات التطور الصناعي والتجاري الحديث مثل(عدن، صنعاء، تعز، الحديدة، المكلا، إب) وساهم عامل (محدودية الطاقة الاستيعابية للعمالة في قطاع الزراعة المعتمد أساساً على طرق وتقنيات تقليدية) الى هجرة داخلية للسكان الى هذه المدن وبالذات التي توافرت فيها فرص العمل لتصبح مناطق جذب.

لقد اعتمدت اليمن وبشكل رئيسي لسنوات مضت على تحويلات المغتربين (في الدول النفطية المجاورة) والتي تم استثمارها بشكل عام في قطاع البناء والاستهلاك الأسري وليس في مجال الاستثمارات الانتاجية المختلفة ونتج عن ذلك استيراد سلعي متزايد. إلا أن الانخفاض في حجم تلك التحويلات مؤخراً أدى إلى انخفاض في الانتاجية اللازمة والمتنوعة وبالأخص في قطاع الإنشاء بالإضافة الى ارتفاع اسعار مواد البناء المستمر وبشكل متعاظم ساهم في الحد من عمليات الاستثمار في مجال الإنشاءات. كما أن مستوى المهارات المنخفضة نسبياً وكذلك الانتاجية المنخفضة للحضر مثل دوراً معيقاً لعملية التطور الحضري. فعلى الرغم من النمو الاقتصادي والاجتماعي الكبير الذي شهدته المدن اليمنية وبالأخص الرئيسية خلال الثلاثين السنة الماضية إلا أن هذا النمو لا

يمثل قطعاً تطوراً نوعياً بل هو نمواً كمياً يتجه نحو الخدمات ثم التجارة وتأتي الصناعة (التحويلية المحدودة) في آخر قائمة النشاط الاقتصادي الحضري على الرغم من كونها لا تمثل سوى نشاط الحضر في الإجمالي النسبي للنشاط الاقتصادي العام للبلد.

ولعدم توافر البيانات الإحصائية الدقيقة كمؤشرات لتوجه الاقتصاد الحضري نأخذ أقرب المصادر (مسح القوى العاملة بالعينة ١٩٩١) حيث بلغت نسبة القوى العاملة في الحضر حوالي (١٧٪) من إجمالي القوى العاملة في اليمن وبلغت معدلات البطالة في الحضر حوالي (١٦٢,٠) وحوالي (١١٤,٠) في الريف وجاءت النسبة العددية للقوى العاملة في كل من مدينتي صنعاء وعدن الرئيسيتين حوالي (٤٥٪) من إجمالي القوى العاملة الحضرية. ويحتل النشاط الخدمي بمختلف أنواعه المرتبة الأولى يليه النشاط التجاري فالصناعي (فهو لا يمثل سوى نسبة صغيرة نظراً لمحدوديته على الصناعات التحويلية أو الاستخراجية) في سلم النشاط الاقتصادي لهاتين المدينتين، علماً أنهما مع كل من تعز والحديدة والمكلا وعمران وباجل والصليف مراكز رئيسية لتجمع النشاط الاقتصادي في المجال الصناعي (الاستخراجي والتحويلي).

وتتجه الأهمية حالياً نحو مدينة عدن بعد إعلانها منطقة حرة من خلال مشروع بدأ تنفيذ برنامجه منذ منتصف هذا العام ١٩٩٥م. لتصبح بذلك منطقة الجذب الأولى ليس للاستثمارات بمختلف أنواعها فحسب بل وأيضاً للعمالة (أساس النشاط الاقتصادي الحضري).

وأهم مشاكل النشاط الاقتصادي الحضري في اليمن هي الإختلال واللاتوازن في تخطيط التنمية الحضرية وتنفيذ سياستها بالاضافة الى هذا تدني مستوى تخطيط التنمية وقصورها في مواكبة عمليات النمو المضطرد لسكان هذه المدن والذي تمثل فيه الهجرة الداخلية السبب الرئيسي. ومثال على ذلك (وفق نتائج تعداد عام ١٩٩٤م) بلغ معدل النمو إجمالاً ٣,٧٪ بينما بلغ معدل النمو في مدينة عتق (عاصمة محافظة شبوه) ٢٩,٨٢٪، وفي مدينة مأرب (عاصمة محافظة مأرب) ١٢,٥٦٪) وفي محافظة مدينة حجه (عاصمة محافظة حجه) ١٠,٠٥٪ تليهم مباشرة مدينة صنعاء ٨,٥٣٪ فالحديدة ٨,٢١٪ فإب ٧,٥٦٪ وتعتبر مدينة صعده أقلهم نمواً ١.٤٧٪.

٢-٦- الفقـــــر في المدن:

تعزى ظاهرة الفقر في المجتمع الحضري اليمني إلى عدة عوامل أهمها:

- النمو الحضري المرتفع والذي بلغ في متوسطه ٧.٧٧٪ وفي أعلاه ٢٩,٨٢٪ (مدينة عتق) وذلك في تعداد ١٩٩٤م.
- نقص فرص العمل وزيادة معدلات البطالة في المدن.
- زيادة نسبة الإعالة حيث بلغت في المسح الديموغرافي اليمني ٩١/٩٢م نسبة حوالي (١٢٩٪) (نسبة الإعالة للأعمار /٠-١٤/ (١١٩٪) ونسبة الإعالة للأعمار /فوق ٦٥/ (٩,٦٪).
- ارتفاع معدلات الهجرة من الريف الى المدينة طلباً لفرص العمل وهذه الزيادة تضيف عبئاً اقتصادياً على الحواضر ترفع معدل البطالة في المدن وتزيد من مستوى الفقر فيها بالرغم من أن الكثير من المهاجرين من الريف الى المدينة لا تعتبر هجرتهم هجرة دائمة وانقطاع عن الريف بل هي أشبه بالهجرة المؤقتة.
- عودة ما يقارب من مليون مغترب أثناء وبعد حرب الخليج من الدول المجاورة جعل مقصدهم الرئيسي المدن

مما أضاف عبئاً آخر عليها وسكن الكثير منهم على هامش هذه المدن في مستوطنات عشوائية فقيرة تركزت في ثلاث مدن هي بالترتيب (الحديدة، عدن، صنعاء).

- الإنحسار الحاد لتحويلات المغتربين اليمنيين والتأثيرات الاقتصادية لحربي الخليج والإنفصال كانت نتائجها تدهور سعر العملة اليمنية وارتفاع الأسعار وبشكل متصاعد لبعض السلع الى أكثر من ١٠ أضعاف في عام ١٩٩٥م عن سعرها الأساسي عام ١٩٩٠م .

- الإرتفاع المتصاعد للإيجارات والغير متوازي مع دخل الأسر المستأجرة مما يجعلها لا تستطيع من توفير أهم المتطلبات المعيشية الأساسية إلا بحدودها الدنيا. ويقدر عدد الأسر دون خط الفقر بنسبة تزيد عن ٦٠٪ من إجمالي عدد الأسر وتصرف الأسرة الواحدة على الغذاء ما نسبته ٤٠٪ من دخلها السنوي وخط الفقر للأسر المختلفة يتحدد (٥٠٠٠ ريال يمني شهرياً للشخص الواحد و ٢٦,٠٠٠ ريال يمني للأسرة المتوسطة).

٢-٧- الخدمات الأساسية :

٢-٧- ١النقل والمواصلات:

تنعدم في المدن اليمنية عموماً وسائط النقل العامة باستثناء مدينة عدن التي أنشأت فيها شركة للنقل العام -حافلات الباصات- في بداية الخمسينات آلت فيما بعد (١٩٧٢م) الى ملكية الدولة، والتي أصبحت في الوقت الحاضر غير عملية بسبب عدة عوامل أهمها الادارة والصيانة والتجديد وهي محدودة أيضاً.

وتعتمد المدن اليمنية عموماً على وسائط النقل التي يمتلكها الأفراد العاملين عليها في أغلب الأحيان وتسير بنظام الحركة التلقائية دون قواعدتنظم الحركة بما تتطلبه الاحتياجات وهناك وسيلة على هامش النقل العام تعتبر الوسيلة الأكثر شعبيةً وتنتشر أساساً في المدن الرئيسية وسائطها الحافلات المتوسطة والصغيرة (ميني باص ٩-٢٤ راكب). أو السيارات الصغيرة (التاكسيات).

إن هذا الوضع بحد ذاته يعتبر وضعاً غير صحياً وخاصة للمدن التي تجاوز سكانها عن ١٠٠,٠٠٠ نسمة ولأن وسائل النقل التي تخدمها تعمل دون ضوابط تؤمن السلامة والشروط الصحية ودون لوائح تضمن التوزيع الصحيح للحركة من حيث استخدام الوقت أو من حيث تحديد نطاق الحركة -تغطية مناطق المدينة- وأكثر ما يواجه المستخدم من مشاكل هي غياب المواقف المحددة والإشارات الرمزية الدالة لوسيلة النقل واتجاه حركته

ولغياب البيانات المعلوماتية الدقيقة يصبح من الصعب تقييم هذه العملية بالشكل المتطلب. ومن خلال إحصاء عام ١٩٩٤م يمكن الاستدلال من البيانات العامة وفق التالي:

المؤشرات	سيارات خصوصي	سيارات أجرة	باصات	شاحنات تجارية	دراجات نارية	الإجمالي
إجمالي العام لليمن	١٤٦٩٥٥	٤٩٥١٣	٤٨٤١	٢٦٦٤١٦	٢٨٧٤٨	٤٩٦٤٧٣
مركبة/عددالأفراد	٩٩	٢٩٤	٢٠٠٨	٥٥	٥٠٧	٢٩
مدينة عدن	٢٤٦٥٥	٢٩٨٠	٢١٠١	١٢٢٥٣	٢٠٥٣	٤٤٠٤٢
مركبة/عددالأفراد النسبة	١٩	١٤٣	٢٠٣	٣٥	٢٠٨	١٠

ومن خلال المؤشرات الخاصة بمدينة صنعاء يمكن الاستدلال الى بعض النواحي المرتبطة بالنقل والطرقات فيما يخص الحركة وفق النسبة من رحلات العمل التي تقوم بها وسائط النقل التالية:

١- المركبات الخاصة	٤٠٪
٢- الباصات أو الباصات الصغيرة	٦٪
٣- وسائل النقل غير الآلي	٤٪
٤- التاكسيات	٥٠٪
- معدل زمن الرحلات	١٥ دقيقة
- استهلا وقود النقل	٥٠٠ لتر/ سنه لكل فرد
- سعر البترول	١٩ ريال / للتر الواحد .
- سعر الديزل	٦ ريال / للتر الواحد
- طرق سيئة الإصلاح أو الترميم	٨١٪
- الإنفاق على الهياكل الأساسية للطرق	٥٠٠ ريال لكل فرد
- تملك المركبات	١٤٪ من السكان القادرين على قيادة السيارات.

٢-٧-٣- المياه :

تعتبر المياه الجوفيه هي المصدر الرئيسي للمياه في المدن اليمنيه التي تغذى أحواضها الجوفية من مياه لامطار.

وتبلغ نسبة السكان المشمولين بخدمة المياه العامة في المدن اليمنية حوالي ٥٠٪ من سكان الحضر ويبلغ معدل استهلاك المياه للفرد الواحد في الحضر حوالي ٥٠ لتر في اليوم ، بينما لاتتجاوز نسبة المشمولين بخدمة المياه في الريف عن ٤٠٪ كما يبلغ معدل استهلاك الفرد. حوالي ٢٥ لتر في اليوم .

وتصل هذه النسبة في امدادات انابيب المياه الى حوالي ٤٥٪ من سكان الريف، بينما ترتفع هذه النسبة في الحضر لتصل الى حوالي ٦٧٪ من السكان في المدن الرئيسية في المحافظات الشمالية وتقريباً ٨٧٪ من سكان المدن في المحافظات الجنوبية غير ان التموين بالمياه عبر تلك الشبكة اصبح متقطعاً باستمرار في الاونة الاخيرة بسبب قدم شبكة امداد المياه .

وتتفاوت احتياجات المدن اليمنية من المياه بحسب وفرة المياه الجوفية وحالة شبكة الامداد وبحسب التطور

الاقتصادي والاجتماعي والصحي للسكان. والجدول التالي يبين ذلك طبقاً لأحصاء عام ١٩٩٤م.

المدينة	كمية المياة المستهلكة مليون/م٣	عدد المنتفعين نسمة	التوصيلات من الشبكة الرئيسة (م)
عدن	٢٧,٥٨٠	٤٢٨,٢	-
صنعاء	١٣,٢٠٠	٤١٦,٨٠٠	١٣,٨٠٠
الحديدة	٥,٤٦٦	٢٤٢,٢٠٠	٢١,١٥٠
المكلا	٣,٨٤٧	٢١٦,٩٧٩	-
تعز	٣,٥٨٠	٢٤١,٩٠	٢١,٣٤٠
إب	١,٥٣٠	٥٢,٤٣٠	٤,٨٤٠
ذمار	١,٥٠٠	٥٩,٠٠١	٥,٢١
الحوطة	١,٣٩٠	٨٥,٣١١	-
أبين	١,٣٦٩	٥٩,٩٧٤	-

٣-٧-٣ - الصرف الصحي:

تشير الإحصائيات الى أن حوالي ٣٠٪ من المساكن في المناطق الحضرية يرتبط بخدمات الصرف الصحي العامة، والمعالجة الكيمائية أوالبيولوجية لمياه المجاري والمياه العادمة محدودة جداً. لذلك يلجأ السكان الى الأساليب التقليدية في تصريف مياه المجاري لمساكنهم وذلك باتباع نظام (البيارات).

إن عدم الكفاية في شبكات الصرف الصحي للمدن وتدني مستوى أنظمة تصريفها للمياه العادمة والملوثة لا تؤثر على المياه الجوفيه والأحياء البحرية فقط بل يمتد أثرها السلبي إلى ما هو أبعد ليشمل الصحة والبيئة والاقتصاد، وتشير الإحصائيات الى أن المدن اليمنية تعاني من عجز متزايد في خدمات الصرف الصحي فمثلاً مدينة صنعاء لايتجاوز عدد المستفيدين من شبكة الصرف الصحي سوى ١٢٪ فقط من اجمالي سكان المدينة ويتم تصريفها الى أحواض بدائية في شمال المدينة دون التحكم بها ومعالجتها وذلك لتعذر إنشاء محطة المعالجة. بينما بقية السكان يصرفون مياه مجاري مساكنهم بطريقة البيارات، وقد أدى هذا الوضع الى ظهور بوادر تلوث للمياه الجوفية في بعض مناطق الحوض الجوفي للمياه، وتصرف مياه المجاري للمساكن والمصانع في المدن الساحلية مثل مدينة عدن دون أي معالجة الى البحر نظراً لتوقف محطات الضخ والمعالجة منذ سنوات، وتعاني مدينة المكلا وتعز أيضاً من مشكلة طفح مياه المجاري في شوارعها من جراء الضغط المتزايد على شبكة التصريف القائمة.

٣-٧-٤ - الكهرباء:

تقدر كمية الطاقة الكهربائية المنتجة للشبكة الكهربائية العامة في عام ١٩٩٠م بـ(١٦٦٢,٩) ج.و.س، وفي عام ١٩٩٤م (٢٢٧٤) ج.و.س بمعدل نمو سنوي٧,٨ وتبلغ نسبة الطاقة المباعة خلال هذه السنوات بنحو

٧٧,٢٥٪ من إجمالي الطاقة المنتجة في حين بلغ متوسط نسبة العاملين في الشبكة الكهربائية العامة ٢٪ من إجمالي عدد المشتركين.

وتعمل الشبكة الكهربائية العامة وبشكل رئيسي على تزويد المدن الرئيسية وأغلب المدن الثانوية وبعض القرىالمتاخمة للخطوط الرئيسية للشبكة أو القرى التي تجاور المدن الرئيسية.

إن إنتاج الطاقة الكهربائية في اليمن عموماً لايتجاوز (٤٥٠) ميجاوات بينما يقدر الإحتياج بـ(١٠٠٠)ميجاوات أي أن هناك عجزاً يقدر بـ(٥٥٠) ميجاوات ويعتمد إنتاج الطاقة الكهربائية أساساً على الطاقة البخارية والتي تتوزع محطاتها في كل من الحسوة - عدن، ورأس كثيب - الحديدة، والمخا- تعز. إضافة الى عدد من المحطات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتمد على طاقة الديزل، وتنتشر في المدن الرئيسية (صنعاء، تعز، الحديدة، عدن، المكلا، وهناك محطات كهربائية صغيرة (مولدات صغيرة) تنتشر في عموم البلاد.

وتوجد حالياً خطة لإنشاء محطة توليد كهربائية في مدينة صنعاء بطاقة إنتاجية (٨٠-١٠٠) ميجاوات سيتولى إنشائها القطاع الخاص لمواجهة العجز الناجم من الشبكة الوطنية، إضافة الى هذا محطة توليد الكهرباء من الغاز في مارب بطاقة إنتاجية (٣٠٠) ميجاوات، ومحطة أخرى في حضرموت بقدرة (٨٠-١٠٠) ميجاوات. ويستفيد من الشبكة العامة للكهرباء نحو (٨٥٪) من سكان المدن الرئيسية وتقل هذه النسبة في المدن الثانوية والتي تتصل بهذه الشبكة.

٢-٧-٥ التعليم:

لقد خطت اليمن خطوات متقدمة وكبيرة في مجال التعليم مقارنة بما كانت عليه قبل عام ١٩٦٠ فحين كان عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الأساسي آنذاك (٦- ١٥سنة) يمثلون نسبة لا تزيد عن ١٠,٥٪ فإن هذه النسبة تجاوزت عام ١٩٩٤ لتصل إلى (٥٧,٤٪)، يمثل الذكور فيها ٨٣,١٪ من الإجمالي العام لعدد هم في هذا السن، والإناث ٣٠,٦٪ من الإجمالي العام لعددهن في هذا السن .

وكان التعليم آنذاك منحصراً في المدن فيما اتخذ في الأرياف صورة الكتاتيب الصغيرة والتي هدفت الى تعليم مبادئ القراءة والكتابة والحساب وتحفيظ القرآن. ولم تكن هناك مدارس ثانوية في معظم مدن وقرى اليمن باستثناء مدينة عدن - المستعمرة البريطانية- حيث شيدت فيها ٣ مدارس ثانوية بعد الحرب العالمية الثانية كانت موجهة لتقديم الخدمات التعليمية لشريحة محدودة من المواطنين ذوي الإرتباط بالإدارة المحلية لمستعمرة عدن وأبناء السلاطين والمشايخ في بقية المحميات. ولم يكن للتعليم الجامعي أي وجود حيث بدأ بالظهور عام ١٩٧٠ بإنشاء جامعة صنعاء (كلية التربية وكلية الشريعة والقانون) وجامعة عدن (كلية التربية).

الوضع التعليمي للسكان (١٠ سنوات فأكثر):

تعتبر الأمية إحدى المعوقات التي تحد من تطور المجتمع اليمني. ومقارنة بما كان عليه الوضع قبل ٣٠ سنة حيث كانت منتشرة بين السكان نتيجة للموروث الذي خلفه العهد البائد وقدرت نسبة الأمية بين السكان آنذاك عن ٩٠٪ من إجمالي عدد السكان. وحالياً لاتزال الأمية متفشية نسبياً بين الإناث عنها بين الذكور ولكنه مقارنة بما كان عليه فإن تطوراً كبيراً قد حدث وكان له إيجابيات في التخفيف من حدة المشكلة. ووفق المسح الديموغرافي اليمني ٩٢/٩١م

تتضح أوجه المقارنة على النحو التالي:

المؤشرات	حضر	ريف	إجمالي
نسبة الأمية ذكور	٪١٦,٣	٪٣٥,٤	٪٣١,٤
نسبة الأمية إناث	٪٤٥,٩	٪٨٤,٦	٪٧٦,٩
نسبة الأمية لكلا الجنسين	٪٣٠,٩	٪٦٠,٦	٪٥٤,٥

رياض الأطفال :

بلغ عدد الملتحقين برياض الأطفال ١١٩٩٩ طفل موزعين على أكثر من ٦٢ رياض أطفال وتبلغ نسبة الإناث ٤٧,٥٪ من إجمالي عدد الأطفال .

التعليم الأساسي:

بلغ عدد الطلاب المقيدين في التعليم الأساسي للعام الدراسي ٩٤/٩٣ (٨٣٦,٤٠٠ ٢ طالباً) في ٩٤٨٨ مدرسة ونسبة الإناث منهم ٢٨٪ .

الإلتحاق بالمدارس في الأعمار (٦- ١٥ سنة)

المؤشرات	حضر	ريف	إجمالي
نسبة الملتحقين ذكور	٪٨٦,٦	٪٧٧,٩	٪٧٩,٤
نسبة الملتحقين إناث	٪٧٧,٧	٪٢٤,٢	٪٣٣,٩
نسبة الملتحقين من كلا الجنسين	٪٨٢,٣	٪٥٢,٠	٪٥٧,٤

التعليم الثانوي:

بلغ عدد الطلاب المقيدين في التعليم الثانوي للعام الدراسي ٩٤/٩٣ (١٩٤٦٦٣طالباً) في ٩١٢ مدرسة نسبة الإناث منهم ١٨.١٪ في حين بلغ عدد الطلاب المقيدين في التعليم التخصصي (معاهد المعلمين) للعام الدراسي ٩٣/٩٢ (٢٣٧٣٠) في ١٣٣ مدرسة .

التعليم العالي:

بلغ عدد الطلاب المقيدين في جامعة صنعاء للعام الدراسي٩٤/٩٣ (٧٠٩١٣ طالباً موزعين على ٨ كليات. وبلغت نسبة الإناث ١٢.٢٪ في حين كان عددهم عام ١٩٧٢ (٦٤)طالباً وبلغ عدد الطلاب المقيدين في جامعة عدن للعام الدراسي ١٩٩٤/٩٣م (٩٠٦٣ طالب) موزعين على ٦ كليات وتبلغ نسبة الإناث ٣٦,٩٪ في حين كان عددهم في عام ١٩٧٠م لايتجاوز ٣٠ طالباً وتوجد حالياً الى جانب جامعتي صنعاء وعدن جامعتي تعز وحضرموت وهما قيد الإنشاء وكانت نواتهما كليات تتبع كل من جامعتي صنعاء وعدن على التوالي وفي العام الدراسي ١٩٩٦/٩٥م باشرت سبع جامعات خاصة الدراسة بفتح كليات لها تحت الإنشاء تركزت معظمها في صنعاء (٥ جامعات) لبعضها فروع في المدن الرئيسية (عدن، تعز، الحديدة) ويبلغ عدد الملتحقين بها -تقديراً- ٤٢٥٠ طالباً.

الإنفاق المالي على التعليم:

بلغ عام ١٩٩٠م (٤,٣٦٩,٤٣٣,٠٠٠) ريال وفي عام ١٩٩٤م (٤,٩٢٥,٣٣٥,٠٠٠) ريال. وكانت كلفة الطالب في التعليم الأساسي (١٩٤٦) ريالاً سنوياً عام ١٩٩٠م لتصبح بذلك (٤٨٦٥) ريال عام ١٩٩٤ وتكلفة الفصل الدراسي (٣٧٣,٠٠٠) عام ١٩٩٠م و(١,٨١٥,٠٠٠) ريالاً عام ١٩٩٤م. وعند المقارنة تتضح إنعكاسات الأزمة الإقتصادية على مقدار الإنفاق كماً ونوعاً على التعليم في الثلاث السنوات الأخيرة وأكثر المشاكل التي يعانيها قطاع التعليم هي:

- إدارة التعليم الأساسي والفني والعالي
- المركزية ومستوى الكادر الإداري.
- البناء والتشييد والتجهيز.
- المناهج والكتاب المدرسي.
- مستوى الكادر التعليمي.
- قصور نظام الدعم (التمويل).

٢-٧-٦- الصحة:

لقد كانت الخدمات الصحية في اليمن وحتى عام ١٩٧٠م ضعيفة ومحدودة. تتركز في المدن الرئيسية بينما تكاد تنعدم في الريف لذلك أدت الأحوال الصحية السيئة مع تردي المستوى الاقتصادي والاجتماعي الى زيادة المراضة والوفيات، فقد كان وفيات الرضع حينها يربو على ٢٠٠ لكل الف مولود حي. ولم تكن تصل توقعات الحياة عند الميلاد الى ٤٠ سنة. وبعد عام ١٩٧٠ انتشرت الخدمات الصحية على نطاق واسع. ويوضح الجدول التالي أهم مؤشرات هذا القطاع (١٩٨٨-١٩٩٤م).

المؤشرات	١٩٨٨	١٩٩٤
عدد المستشفيات	٧١	٨١+ (٢٣ قطاع خاص)
عدد الأسرة فيها	٨٠٧٥	٩١٦٩ + (غير موضح)
عدد المراكز الصحية	٩٤	٩٧
عدد الأسرة فيها	١٩٣١	٢٠٣٣
عدد المستوصفات الصحية	٢٣٠	٢٧٨ + (٢١٩ قطاع خاص)
عدد دور الأمومة والطفولة	٢	٢
عدد الأسرة فيها	٤٠	٤٠
إجمالي عدد الأسرة في المؤسسات الصحية	١٠٠٣٦	١١٢٤٢
عدد الأسرة لكل عشرة ألف نسمة	٩,٣	٦,٣
عدد الوحدات الصحية	٧٣١	٩٢٧
عدد الأطباء إجمالاً	١٩٦٤	٢٩٥٢
عدد الأطباء اليمنيين	١٥١٤	٢٦٠٦
عدد الممرضين والممرضات	٥٣٤٢	٥٧٧٢
عدد الممرضين والممرضات لكل عشرة ألنف نسمة	٨,٤	٤,٠

ولاتزال معظم المدن تحتل نسبة كبيرة من حيث حجم الخدمات الصحية كماً ونوعاً مقارنة بالريف والذي يعتمد بالأساس على مراكز الحضرية في المطابة في أغلب الحالات وعلى المدن الرئيسية في الحالات المعقدة. وقد أصبحت الخدمات الصحية الأساسية تغطي ٤٢٪ من السكان عام ١٩٩٤م مقابل ١٠٪ فقط عام ١٩٧٠م. وهذا بحد ذاته يعتبر انجازاً عظيماً وتتضح نتائجه وفق إحصائية عام ١٩٩٤م في انخفاض عدد المرضى والوفيات حيث بلغ معدل الوفيات العام ٢١,٠ في كل ألف ومعدل وفيات الأطفال أقل من ٥ سنوات ١٢٢ في كل ألف. وارتفعت توقعات الحياة عند الميلاد الى ٤٩,٣ لكلا الجنسين و ٥٠,١ سنة عند الإناث. وأكثر ما تعانيه التنمية الصحية من الناحية الإجتماعية -الاقتصادية هو تدني مشاركة المرأة نتيجة تفشي الأمية والمستوى المنخفض للتعليم ٣٠٪ من الإناث نسبتهم من ذوي النشاط الإقتصادي مقابل ٦٠٪ من الذكور. ومن الناحية الديمغرافية إرتفاع معدل الخصوبة ٧,٧ أطفال لكل امرأة (في الريف وزيادة معدل النمو السكاني (٣,٧٪ عامه و٧,١ في الحضر)، وما تتطلبه هذه الزيادة المرتفعة من مواكبة في حجم المتطلبات في الخدمات الصحية إضافة الى ذلك الإنعكاسات السلبية لتردي البيئة كنتاج لتسارع عمليات التحضر مع عدم إمكانية كبح آثارها السلبية بيئياً. يضاف الى هذا ادارة التنمية الصحية (التشريع، القوى العاملة، التجهيز، وقصور نظام الدعم-التمويل-.)

٢-٨ - البيئـــة :

شهدت اليمن خلال الثلاثين السنة الماضية تحولات عديدة في شتى جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وحققت المساعي الإنمائية العديد من المنجزات الرامية الى تطوير ودعم برامج التنمية الشاملة، وقد رافقت تلك المساعي تحسن في المستويات المعيشية والصحية والتعليمية والخدمية للسكان. ولكن دون أن يواكب تلك المساعي أي اعتبار مواز بقضايا حماية البيئة في المدن بالرغم من الدورالكبير الذي لعبته على المستوى الاقتصادي إلا أنها بالمقابل لم تلق أي إهتمام، الأمر الذي أدى الى بروز العديد من المشكلات البيئية التي خلفتها عملية التحضر والتغيير التكنولوجي للمدن اليمنية حتى وصلت الى مرحلة تخطت فيها اليات التحكم والسيطرة البيئية التقليدية التي خدمت بيئة المدن وحافظت عليها مئات السنين.

وإذا كان الإهتمام بمشكلات البيئة وحمايتها في اليمن قد بدأ في الثمانينات إلا أن التأثير المتزايد لها قد فرض نفسه منذ بداية التسعينات وأصبحت القضايا المتعلقة بحماية البيئة والحفاظ على مواردها الطبيعية وتنميتها تحتل موقعاً متميزاً في جدول أعمال التنمية.

ويتمثل التحدي الراهن للمدن اليمنية في مواجهة تلك المشكلات البيئية وفي كيفية تحقيق توازن فعال على المستوى الاقتصادي الشمولي. وبين النمو المتزايد للسكان والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وسرعة إنجاز خدمات البنى التحتية الأساسية. وحتى تستطيع البيئة الحضرية تلبية طموحات التنمية المستدامة باعتبار أن البعد الاستراتيجي لحماية البيئة في المدن هو التوفيق بين متطلبات التنمية الشمولية وتحاشي إحداث أي تدهور للبيئة.

٢-٨- ١ - نوعية الوسط البيئي ومخاطره على البيئة الحضرية:

أدت عمليات استمرار تسارع نمو المدن في الجمهورية اليمنية خلال الثلاثين السنة الأخيرة خاصة المدن الرئيسية الى بروز العديد من المخاطر والمشكلات البيئية التي تعزى في مجملها الى العوامل التالية:

١- تسارع النمو السكاني الحضري.

٢- سوء استغلال الموارد الطبيعية المحدودة.

٣- عدم التوازن بين التنمية الحضرية والتنمية الريفية.

٤- عدم اكتمال البنى التحتية الأساسية للمدن.

٥- المركزية الشديدة.

٦- التغيرات الاقتصادية العميقة التي شجعت سكان الريف على هجر الزراعة والتحول نحو المدن.

إضافة الى عوامل أخرى ساهمت في تدهور البيئة في اليمن مثل الجفاف وانجراف التربة وخيارات تكنولوجيا المياه وسياسة الأسعار المتصلة بها وامدادات المياه الغير منتظمة.

وفي الوقت الراهن تواجه المدن اليمنية المشكلات التالية:

- عدم الكفاية في التموين بالمياه النقية.
- عدم الكفاية بشبكات الصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة.
- عدم الكفاية في خدمات جمع وتصريف القمامة المنزلية والمخلفات الصلبة.
- عدم الكفاية في تخطيط المدن والافتقار الى التوازن في التنمية الحضرية.
- عدم الكفاية بخدمات الطوارئ والسلامة العامة .
- الإفتقار الى المعلومات عن حجم التلوث الصناعي. وتلوث الهواء والضجيج، والسكن العشوائي خاصة الواقع في أماكن خطره وأراضي حساسة بيئياً.
- الإفتقار الى البنى التحتية في المدن التاريخية والمواقع الأثرية.
- الإفتقار الى الطرق المناسبة لإدارة النفايات الصناعية والخطرة.

وكل هذه العوامل مترابطة في ظل النقص في القدرات المؤسسية والتشريعية وما سيترتب على ذلك من تأثيرات ومخاطر بيئية واقتصادية وهذا ما سيلقى على بيئة المدن ومواردها الطبيعية أعباء تفوق طاقتها الاستعيابية مما يؤثر سلباً على البيئة والسكان والتنمية. وقد نتج عن هذا الوضع ظهور العديد من المخاطر البيئية المتمثلة بالآتي:

١- زيادة الضغط على الموارد الطبيعية خاصة المياه الجوفية والأراضي.

٢- زيادة الضغط على خدمات البنى التحتية الأساسية القائمة.

٣- ارتفاع نسبة الملوثات الناتجة عن سوء إدارة المخلفات الصلبة والنفايات الصناعية.

وقد نتج عن استمرار هذا الوضع الاخلال في التوازن بين النمو السكاني الحضري ومتطلباته الخدمية والمحيط البيئي، مما أدى الى تسارع التدهور البيئي الحضري الذي تمثل بالآتي:

١- استنزاف وتدهور وتلوث الموارد الطبيعية.

٢- تدني وتدهور مستوى خدمات البنى التحتية الأساسية للمدن.

٣- تلوث الوسط البيئي للمدن.

وقد بدأت المدن اليمنية تواجه حالياً العديد من المشكلات البيئية، وكان الفقراء خاصة النساء الأميات والأطفال أكبر المتأثرين من جراء تردي نوعية الوسط البيئي الحضري. علاوة على ذلك توقف العديد من الأنشطة الريفية التي كانت تمارس في الريف اليمني.واذا استمر الحال كما هو عليه حالياً حتماً ستتفاقم المشكلات البيئية في المدن وقد يصعب السيطرة عليها في المستقبل ومعالجتها.

ويمكن القول أن استمرار ارتفاع معدل النمو السكاني وارتفاع معدلات الهجرة الداخلية وزيادة نسبة التحضر والانتشار المشتت للمستوطنات السكانية وتركز السكان في المدن الرئيسية، وزيادة الضغوط على الموارد الطبيعية خاصة المياه والأرض وعدم اكتمال خدمات البنى التحتية الأساسية كلها عوامل تشكل عقبات تواجه البيئة الحضرية وتعجل من تدهور مواردها وأنظمتها البيئية وستؤدي الى العديد من الخسائر الاقتصادية والمخاطر الصحية والبيئية، وتدهور مستوى معيشة سكان المدن عموماً.

٢ - ٨ - ٢ - مشاكل إدارة تنمية البيئة الحضرية :

ستؤدي عملية استمرار تسارع نمو المدن في الجمهورية اليمنية الى تجاوز قدرة السلطات على ادارتها بيئياً بصورة جيدة وستبرز مستقبلاً المشكلات البيئية للمدن اليمنية على مستوين هما:

المستوى الأول: في البيئة المعيشية الداخلية للمدن وما حولها و تشمل :

١ - الفقر والإزدحام في الأحياء السكنية .

٢ - تكاثر وانتشار المستوطنات العشوائية .

٣ - رمي النفايات الصلبة ، والتخلص من النفايات الخطرة .

٤ - الصرف الصحي ومعالجة المياة العادمة .

٥- إمدادات المياة وخدمات النظافة .

٦ - تلوث الهواء .

المستوى الثاني : في البيئة الخارجية للمدن :

١ - توسع حضري على حساب الأراضي الزراعية .

٢ - تكاثر وانتشار الكسارات .

٣ - تلوث المياة الجوفية .

٤ - تلوث البيئة البحرية والساحلية القريبة للمدن .

٢ - ٨ - ٣ - إدارة حماية البيئة :

جاء قيام مجلس حماية البيئة في عام ١٩٩٠م طبقاً للقرار رقم (٩٤) كجهاز مستقل ذات صفة اعتبارية إدارياً ومالياً ليعكس توجه الدولة الصادق نحو حماية البيئة والحفاظ على مواردها الطبيعية ومقومات الحياة ولضمان بقاء البيئة اليمنية قادرة علي استيعاب الأجيال القادمة واحداث تنمية شاملة قابلة للإستدامة وبفضل هذا المجلس أصبحت القضايا المتعلقة بحماية البيئة وتنميتها تحتل موقعاً متميزاً وهاماً في جدول الأعمال التنموية،

ومنذ بداية التسعينات اتسع الوعي الرسمي والشعبي تدريجياً بقضايا حماية البيئة وتحديات التنمية المستدامة وقد استطاع مجلس حماية البيئة في فترة وجيزة من استكمال وتنظيم الهيكل التنظيمي وانجاز العديد من الدراسات البيئية والمشاركة في العديد من الندوات والمؤتمرات الإقليمية والعالمية الخاصة بالبيئة وتنظيم العديد من الندوات والفعاليات المحلية التي ترمي إلى نشر الوعي البيئي بين السكان إضافة إلى إعداد ووضع العديد من التشريعات البيئية وكان أهم هذه التشريعات قانون حماية البيئة الذي صدر بقرار جمهوري رقم (٢٦) لسنة ١٩٩٥م وفي إطار التخطيط البيئي قام المجلس بإعداد خطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية والتي اشتملت على جزء خاص بالبيئة الحضرية ،ويعمل حالياً على إعداد الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية التي تستهدف رسم السياسات العامة لحماية البيئة .

وفي إطار مراقبة ومكافحة التلوث فإن الجهود تتمحور حالياً حول إعداد مواصفات يمنية لمياه الشرب والصرف الصحي ونوعية الهواء مبنية على أسس علمية بالإضافة الى دراسة وضعية السواحل اليمنية وحماية أشجار المنجروف وحماية الكائنات البحرية المهددة بالإنقراض.

وفي إطار إدارة الموارد الطبيعية فقد تم إجراء دراسات حول الثروة النباتية والحيوانية والطيور في اليمن. وتم إعداد برنامج تنميه للإنسان والبيئة في جزيرة سوقطرة والعمل على إنشاء وحده لحماية وتنمية الجزيرة والشروع بإعلانها محمية طبيعية كما تم إعداد وضع المقترحات والتشريعات لتنظيم عملية إستغلال الموارد المائية خاصة المياه الجوفيه وكذا البحث لإيجاد افضل السبل لعمليات رى المزروعات. وقد تطرق قانون حماية البيئة بشكل شمولي للموارد الطبيعية ومع ذلك تبقى هذه الجهود متواضعة مقارنة بحجم المشاكل البيئية والعمل البيئي المطلوب خاصة وإن هناك مشاكل ومصاعب عديدة تواجه أعمال المجلس تعيق تقدمه وتتمثل هذه المشاكل في عدم توفر الاموال الكافية والكوادر الفنية المتخصصة والمدربة اضافةً الى قصور في القاعدة المعلوماتية عن المشاكل البيئية وعجز في النواحي الفنية والرقابية مثل شبكات رصد ومراقبة التلوث البيئي.

وتجرى الدراسات للقيام بإستثمارات في مجال البيئة وذلك بوضع حوافز للحفاظ على البيئة وحمايتها وكذلك وضع المزيد من التشريعات للحد من الملوثات الضارة وكذلك إدخال اعتبارات الحفاظ على سلامة البيئة كعنصر من عناصر حساب تكاليف الجدوى الإقتصادية للمشاريع الإنمائية بما في ذلك فرض رسوم العمليات والتصريفات الضارة بالبيئة بالإضافة الى إعداد القوانين الرامية لحماية البيئة الحضرية من التلوث وحماية الغابات والمراعي والحمى الطبيعية وحماية المدرجات والاراضي الزراعية المجاورة للمدن من الزحف المحتدم بفعل التكاثر السكاني اضافة الى وضع المعايير والمقاييس الخاصة بالملوثات واقامة شبكات الرصد والمراقبة المستمرة لتتبع حالات البيئة.

وقد أكدت اليمن موقفها من قضايا البيئة والتنمية من خلال الكلمة الرسمية والتقرير الوطني الذي قدم لمؤتمر قمة الأرض في يونيو ١٩٩٣م حيث نص التقرير الوطني أن البيئة والتنمية في مستوى واحد من الأهمية عند التخطيط للتنمية الشاملة في اليمن، خاصة وأن اليمن لازالت بوضع يمكنها أن تأخذ بكل الإعتبارات البيئية من أجل تحقيق تنمية قابلة للإدامة كما أشار التقرير ايضاً الى موقف اليمن من مفهوم التنمية المستدامة حيث نص على أن مفهوم التنمية القابلة للإستمرار في اليمن هي الوفاء بإحتياجات الحاضر وكذا الإلتزام بعدم إنقاص فرص الأجيال اليمنية المقبلة في الوفاء بإحتياجاتها لأنها تقع عيها مسئولية الحفاظ على إستمرارية البناء وتحقيق تنمية بشرية.

٢ - ٨ - ٤ - المشكلات البيئية :

٢ - ٨ - ٤ - ١ - إستنزاف الموارد المائية الجوفية :

تشير التقارير بأن المدن اليمنية ستدخل بعد عام ٢٠٠٠ في محك صعب للغاية نتيجة للإستنزاف المتسارع للمياة الجوفية، خاصة في المدن التي تعاني أحواضها الجوفية من مخاطر النضوب كما هو الحال في مدينة صنعاء ، تعز المكلا ، صعده ، رداع ، شبام ، أبين ، تبن، في ظل العجز القائم بين الموارد المائية المتاحة والإحتياجات المقترحة ، حيث اثبتت الدراسات أن هناك عدم توافق بين حجم معدلات السحب الحالي للمياة وحجم معدلات التغذية ، وقد قدر نسبة الضخ الحالي للمياة بما يزيد عن ١٤٠٪ من كمية التجديد السنوية للمياة المغذية للخزانات .

وقد ساهم النمو السكاني الحضري والتوسع العمراني والزراعي والصناعي إلى التعجيل باستنزاف المياة الجوفية للمدن فقد كان إجمالي صافي انتاج المياة في المدن في عام ١٩٩٠م لايتجاوز ٤٦,٦٨٢ مليون متر مكعب ، وتضاعف خلال أربع سنوات ليصل إلى ٢٧١,٢٩٩ مليون متر مكعب في عام ١٩٩٤م وقد وجد أن معظم هذه المياة تستغل لصالح النشاط الزراعي بنسبة ٩٠٪ ولاتستغل المدن سوى ٧٪ من إجمالي إستخدامات المياه ، وحوالي ١٪ للأغراض الصناعية خاصة في الأحواض الجوفية القريبة من المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية غير أن استمرار النمو الحضري سيؤدي إلى زيادة التنافس على المياة بين هذه القطاعات المختلفة بحلول عام ٢٠١٠.

٢ - ٨ - ٤ - ٢ - تلوث المياه:

تنذر أوضاع المياه الجوفية في اليمن بالخطر ليس فقط من جراء الاستنزاف المستمر والجائر والغير منظم للمياه فحسب بل ومن تردي جودة تلك المياه نظراً لقصور وضعف أساليب تصريف مياه المجاري بالطرق الحديثة المتعبة فلاشك أن استمرار استخدام «نظام البيارات» المتبع حالياً في معظم المناطق اليمنية في تصريف مياه المجاري، قد يؤدي لتسرب تلك المياه المبتذلة الى طبقات التربة الحاوية للمياه خاصة الطبقات الجوفية، مما يجعلها عرضة للتلوث بالرشيح المتسرب من مياه المجاري مما قد يؤدي الى مشاكل صحية وبيئية كبيرة، وحالياً يقدر أن حوالي ٧٠٪ من وفيات الرضع في الحضر تسببها الأمراض المحمولة بالمياه مثل الإسهالات. إضافة الى تدهور نوعية المعيشة في الريف الذي بدأ يقلد الحضر في اسلوب تصريف مياه المجاري.

إن مشكلة تلوث المياه الجوفية قد بدأت في البروز ولم تعد قاصرة على حوض بعينه بل تشمل كل الأحواض المائية الجوفية خاصة في المدن التي تتبع اسلوب البيارات في الصرف الصحي لمياه المجاري .ويعاني حوض صنعاء وصعدة من مشكلة الأنخفاض الكبير في مناسيب المياه الجوفية وتردي نوعية المياه أيضاً. بينما تعاني مناطق أخرى في اليمن من مشاكل التملح خاصة في المناطق الساحلية مثل سهل تهامة ودلتا أبين نتيجة للسيول الجارفة وطغيان مياه البحر، من جراء تناقص مناسيب مياه الآبار نظراً للضخ المتزايد للمياه. وتعاني مدينة عدن الكبرى عجزاً في المياه من جراء مشكلة التملح لبعض حقول الآبار المغذية لها في منطقة لحج وحالياً تجلب المياه للمدينة عدن من دلتا أبين على بعد أكثر من ٧٠ كيلو متر . كما تعاني مدينة المكلا وتعز من مشكلة طفح المجاري وعدم وجود نظام فعال لتصريفها وهناك مؤشرات كثيرة لتلوث المياه الجوفية كانتشار امراض الاسهالات المحمولة بالمياه.

٢-٨-٤ - ٣ - التخلص من القمامة المنزلية والمخلفات الصلبة:

يتم تصريف القمامة المنزلية والمخلفات الصلبة في المدن الرئيسية باتباع اسلوب نظام حاويات القمامة الجماعية ويتم التخلص النهائي من النفايات في مقالب مفتوحة ويتراوح معدل انتاج الفرد من القمامة في اليوم في المدن الرئيسية بين ٠,٥-٠,٨ كجم، بينما في المدن الثانوية لا يتجاوز عن ٠,٣ كجم /فرد/ اليوم، وهي معدلات لا تعتبر مرتفعة إلا أن المشكلة تكمن بكثافتها العالية التي قد تتراوح بين ٢٥٠-٤٥٠ كجم /م٣. ويبلغ معدل تكلفة تصريف الطن الواحد من القمامة بين ٧٠٠-١٠٠٠ ريال، وحالياً يتم التخلص بنسبة ٤٠٪ تقريباً من إجمالي القمامة المنتجة بينما تظل البقية متراكمة ومنتشرة في أحياء وشوارع المدن، وتكمن مشكلة إدارة النفايات الصلبة بعدم توافق واتساق عمليات الجمع أولتصريف نظراً للقصور الواضح في النواحي المالية والفنية والادارية والكوادر المؤهلة في هذا المجال. وهناك مشكلات بيئية حقيقية تنتج من جراء هذا القصور في عمليات جمع وتصريف النفايات الصلبة كما أن مقالب القمامة للمدن لا يتم فيها أي تحكم أو سيطرة للملوثات مما يعرض الصحة العامة والبيئة للخطر. والصعوبة الأساسية في تحسين إدارة المخلفات الصلبة هي عدم استرداد تكاليف خدمات النظافة للجهة المقدمة لهذه الخدمة. كما أن الصناعات التدويرية أو الإسترجاعية لنفايات الصلبة محدودة ومحصورة في نطاق ضيق وغير منتظمة.

٢ - ٨ - ٤ - ٤- النفايات الصناعية والخطرة:

بدأت المدن اليمنية تتلوث بنفاياتها الصناعية وذلك لعدم توفر الأساليب الملائمة لادارة مثل هذه المخلفات بطرق آمنه بيئياً، وأصبحت مشكلة النفايات الصناعية (رغم محدوديتها) تمثل تحدياً بيئياً للمدن اليمنية وللجهود التنموية فيها.

وتتأثر بيئة المدن حالياً بحوالي ١٤ نوع من المخلفات الصناعية الخطرة وأهم هذه النفايات، نفايات الزيوت الصناعية ونفايات الزيوت العادمة للسيارات والتي تمثل حوالي ٧٠٪ من إجمالي النفايات التي تفرزها المدن، يليها النفايات الطبية بنسبة ١٩٪ ثم المبيدات الحشرية والفطرية والمواد الصيدلانية المنتهية (الغير صالح للاستعمال) بنسبة ١٠٪.اضافة الى مخلفات البناء إن سوء إدارة تصريف مثل هذه النفايات الخطرة لاشك أن ينذر بمشاكل بيئية عديدة تنعكس آثارها السلبية على الصحة العامة للسكان وسلامة البيئة الحضرية ومواردها الطبيعية.

٢-٨ -٤ - ٥ - تلوث الهواء :

يعتبر الغبار والوقود الاحفوري (البنزين ومشتقاته) المصدران الرئيسيان لتلوث هواء المدن اليمنية خاصة المدن المزدحمة بالسكان والواقعة بالقرب من مصانع الاسمنت وكسارات الحجارة وأيضاً التي تنتشر فيها المصانع ومحطات إنتاج الطاقة اضافة الى المركبات ووسائط النقل التى تزداد يوماً عن يوم وتبعث نفاياتها بكميات كبيرة الى هواء المدن وتؤدي الى اتساع مساحة التلوث ، خاصة وأن معظم وسائل النقل تدار بكفأة متدنية ومايزيد من خطورتها ارتفاع نسبة مادة الرصاص المضاف الى وقود السيارات ، كما أن وسائل السيطرة على الملوثات المنبعثة من المصانع ومقالب القمامة محدودة مما يضاعف من حجم المشكلة.

إن مشكلة تلوث الهواء في المدن اليمنية وخاصة الرئيسية منها قائمة بالرغم من الإفتقار الى بعض المؤشرات

للحكم بمدى جودة الهواء فيها في الوقت الحاضر نتيجة لعدم توفر المعلومات و احكام السيطرة الفاعلة للانبعاثات الغازية والجزئيات الدقيقة. ولكن يمكن استنتاج أن هناك خمسة اشكال للملوثات الأولية للهواءفي المدن اليمنية هي:

١ - الجزيئات الدقيقة المعلقة (SPM) ٢ - أكاسيد الكبريت(So χ)

٣ - اكاسيد النتروجين (No χ) ٤ - اكاسيد الكربون (Co) ٥ - الهيدروكربونات (CH) ،

ومعظمها تنبعث من المنشآت الصناعية باستثناء غازات اول اكسيد الكربون التي تنبعث معظمها من عوادم السيارات وبالتالي يرفع من أحتمال تركز هذه الغازات في هواء المناطق السكنية ، إضافة الى الملوثات الثنائية التي تنتج أساساً من جراء تفاعل الهيدروكربونات مع أكاسيد النيتروجين في الهواء خاصة المؤكسدات الكيموضوئية (Photochemical Oxidants) ومنها غاز الأوزون O) .

وحالياً يتم الإعداد لتنفيذ إجراءات علاجية ووقائية عبر إدارة السيطرة على مصادر الملوثات الحالية وعبر التخطيط الفيزيائي والعمراني للمناطق الحالية والمستقبلية للتقليل من التأثيرات البيئية الناتجة عن الإنبعاثات المرورية والتخفيف من حدة الإزدحام في مراكز الكثافة السكانية إضافة الى تأسيس وتقوية أبحاث مراقبة تلوث الهواء في المدن ووضع المقاييس والمواصفات الخاصة بنوعية الهواء حتى يمكن تقييم أنواع ومصادر الملوثات وتركيزاتها في هواء المدن اليمنية .

٢-٨-٤-٦- التصحر:

تقدر مساحات الغابات الحراجية في اليمن بحوالي ٢,٤ مليون هكتار أى بنسبة ٤,٤٪ من إجمالي مساحة اليمن وهي عبارة عن غابات وغطاء شجري متفرق.

وقد أدى استنزاف الغابات والأشجار في اليمن الى تدهور الأنظمة البيئية وزادت من حدة التعرية بنوعيها الهوائي والمائي مما زاد من اتساع مساحات الأراضي التي تعاني من التصحر من ٩٧٪-٩٩٪ من المساحة الكلية للجمهورية اليمنية وبدرجات متفاوتة من حدة التصحر. فهناك حوالي ٣,٦٣ مليون هكتار من الأراضي الزراعية في المحافظات الشمالية تأثرت بالتعرية الهوائية و١٢ مليون هكتار تأثرت بالتعرية المائية خاصة الإنجراف المائي. إضافة الى ٣,٨٣ مليون هكتار من الأراضي تعاني من مشكلة التملح. وحالياً تزحف الرمال على الأراضي الزراعية في غرب البلاد بحوالي ٤٠ متراً سنوياً علماً بأن هذا الإقليم يشارك بحوالي ٤٠٪ من الإنتاج الزراعي الكلي للبلاد. وقد أوضحت الدراسات أيضاً أن هناك حوالي ٨٠٪ من مساحة تعاونية رضوم الساحلية والبالغة مساحتها ١١٨١ فدان وحوالي ٨٠٪ من مساحة تعاونية ميفعة والبالغة ٣٨٨٧ فدان تعاني من زحف الرمال وتعاني الأراضي الواقعة بين طريق عدن - المكلا خاصة من نقطة المسافة ٦٣كم من الطريق ذات المشكلة.كما أكدت الدرسات أن الرمال غطت حوالي ٢٠,٢٥٪ من المزارع المنشأة منذ حوالي ١٠ سنوات بوادي رماع. أما في مأرب فقد غطت الرمال حوالي ٤٢٪ من مساحة الأراضي الزراعية.

٢-٨-٤-٧- تلوث البيئة البحرية والساحلية :

إن البيئة الساحلية والبحرية للمدن ترتبطان كنظام بيئي متكامل حيث تشكل البيئة البحرية مصدراً هاماً لسكان المدن الساحلية في معيشتهم لما تتمتع به من احتياطي جيد من الموارد السمكية كما تكمن أهمية البيئة الساحلية في الدوره الحياتيه للعديد من الاحياء البحرية وبالرغم من عدم إكتمال المعلومات عن التلوث في المناطق

الساحلية والبيئة البحرية الأن هناك مخاطر تهددهما وقد تعرضهما للتلوث وأهم هذه المصادر هي:

١ - ناقلات النفط المارة في البحر الاحمر وبحر العرب وخليج عدن والسفن الناقلة للبضاعة وقد قدر في عام ١٩٨٦م انه ما بين ٥٠ - ٦٠سفينة تمر عبر خليج عدن يومياً اي مابين ١٥٠٠ - ١٨٠٠ سفينة شهرياً تحمل ٤٠٠ مليون طن من البضائع ويشكل النفط الخام معظم هذه الحمولة وهذه الارقام قابلة للزيادة خاصة بعد إكتشاف وإنتاج النفط في اليمن واعتبار عدن منطقة حرة، كما يوجد حالياً منطقتين لتصدير وشحن النفط اليمني ومن المتوقع زيادة هذه المناطق وأيضاً الزيادة في كميات النفط الخام الذي سينقل منها، اضافة الى عمليات تزويد السفن بالنفط في الموانئ..

٢ - تصريف مياه المجاري المساكن والمصانع في المدن الساحلية الى البحر ودونما اي معالجة كما هو الحال في عدن ، الحديدة والمكلا وبالرغم من محدودية الصناعات فيها إلا أن المياه العادمة التي يتم تصريفها الى البحر قد تحتوى على كمية من المعادن الثقيلة والملوثات السامة الاخرى التي قد تهدد البيئة البحرية والساحلية معاً.

٣ - ٩ - إدارة الأراضي :

على الرغم من امتداد مساحة الاراضي اليمنية وسعتها إلا أن الآراضي الصالحة للبناء المحيطة بالمدن الرئيسة والثانوية قليلة ومحدودة المساحات، وعليه فإن الطلب على هذه الاراضي يزيد عن المعروض بمرات. ولهذا ارتفعت وبشكل متسارع أسعار الاراضي وخاصة في المدن الرئيسية مرات عديدة عما كانت عليه قبل نحوثلاثين سنة مضت. مثال على ذلك بلغ سعر اللبنة الواحدة (٤٤ ,٤٤م٢) في أحد الشوارع الرئيسية في مدينة صنعاء -شارع تعز- في منطقة تبعد عن مركز المدينة حوالي ٢,٢٥ كم (٢ مليون ريال في مطلع ١٩٩٠م) بزيادة نسبية قدرها (٤٠٠٠٪ أي ٤٠ مرة). وهذا عائد بطبيعة الحال الى تدني مستوى سعر العملة المحلية وكذلك كون صنعاء منطقة الجذب الأولى يضاف الى هذا ان الارضية تقع على شارع حيوي هام. وإذا ماقارنا أسعار سوق الإراضي الخاصة بأسعار سوق الأراضي الرسمي فالفارق كبير جداً وهذا عائد الى محدودية السوق الرسمي والذي اتخذ في السنسين الأخيرة نمط التوزيع المجاني أو البيع بأسعار رمزية وفي المدن الرئيسية نجد إمكانياته تظل دون المستوى المطلوب حتى في توفير الأراضي لإقامة مشاريع الخدمات الأساسية مثل (صنعاء ، تعز، إب). وأكثر المشاكل التي تواجهها التنمية الحضرية هي مشاكل توفير الاراضي وما يتعلق بحقوق الملكية، والسبب في ذلك أن أكثر الأراضي في البلد هي أملاك خاصة وعلى الرغم من أن هناك الكثير من الأراضي في المحافظات الجنوبية والشرقية هي أملاك للدولة إلا أن غياب المعلومات الكافية لأراضي وعقارات الدولة اضافةً الى ما حملته سياسة التوزيع الغير مرتبطة ببرامج التنمية الحضرية أعطى أصحاب النفوذ وكبار سماسرة المضاربات العقارية فرصة للغنى السهل بإحتلال أراضي الدولة وخرجت بذلك عن السيطرة وتداخلت بذلك السلطات. وبدلاً من أن تأتي هذه العمليات في رفع مستوى التنمية الحضرية نجدها أتت لتعيقها في بعض الأحيان وبالخصوص في عملية التخطيط المتوازي ونجد أن الكثير ممن حازوا على قطع أرض للبناء من ذوي الدخل المحدود فضلوا بيع ما يملكوه من قطع أراض صغيرة نتيجة لإرتفاع قيمة الخدمات وأسعار مواد البناء وكذلك بفعل الإغراءات التي تذهب بسعر الأرض في المدن الى أعلى

٣ - ٩ - ٣ - أراضي الأوقاف:

هناك نوعان من الأوقاف وهي:

- الأوقاف العامة: وتدار منذ بدء تاريخ اليمن الحديث من قبل الدولة (منذ عام ١٩١١م) وشكل لها وزارة ضمن التشكيل الحكومي هي وزارة الأوقاف والإرشاد.

- الأوقاف الخاصة: فهي الأرض التي يستخدمها الورثة في وقف الذرية وتسمى بالأوقاف الذرية.

وأهم مشاكل أراضي الأوقاف:

- توسع الأطماع مما أدى الى اتساع دائرة المشاكل والنزاعات حول ملكيات أراضي الأوقاف ومعالم حدودها.

- قصور النظم المعلوماتية حول أراضي الأوقاف.

وبرز نوع جديد من الملكية جاء نتاج ظهور الجمعيات السكنية والذي يشترك جميع أعضاء جمعيتها العمومية في شراء مساحة من الأرض لغرض البناء عليها وجاء هذا النمط مع تطور عمران المدن الرئيسية واتساعه ولتزايد عدد الموظفين والعمال طالبي السكن في هذه المدن. وفي بداية تكوين هذه الجمعيات شهدت نجاحات نسبية ولكن ذلك لم يدم طويلاً فسرعان ما تدنى مستواها ولأسباب عدة أهمها.

- تدني مستوى إدارة الجمعيات.

- الإرتفاع المستمر لسعر الأراضي.

- تدني وقصور مستوى التنسيق في انتقال الملكية بين كل من ادارة الجمعيات وادارة السجل العقاري والمستفيد (عضو الجمعية).

٣ - ١٠ - إدارة الأراضي والتشريعات المنظمة لمشاريع التنمية الحضرية:

كانت ادارة الأراضي في اليمن تخضع لنظامين مختلفين حتى قيام الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م وظلت تبعيات هذين النظامين بآثارها السلبية قائمة حتى صدور قانون أراضي وعقارات الدولة رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٥م نتيجة للمتطلبات الإجرائية في استكمال البنية الهيكلية لإدارة الأراضي من حيث التشريع والتخطيط والتنفيذ، فالجهات ذات العلاقة المباشرة هي:

- مصلحة أراضي وعقارات الدولة- تتبع وزارة الإنشاءات والإسكان.

- مصلحة المساحة والسجل العقاري تتبع رئاسة الوزراء.

- وزارة الإنشاءات والاسكان والتخطيط الحضري.

- إدارة أراضي الأوقاف وتتبع وزارة الأوقاف والإرشاد.

وقد كان لصدور هذا القانون دور هام في توحيد وتنظيم الجهات ذات الاختصاصات المشتركة في إدارة الأراضي التابعة للدولة في إطار موحد يتبع وزارة الإنشاءات والاسكان والتخطيط الحضري وقد جاء قانون التخطيط رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٥م ليحدد المسار الصحيح ليس فحسب لعمليات التخطيط الحضري بل ليشمل أيضاً الأراضي واستخداماتها حضرياً، بما سينعكس وبشكل ايجابي في عملية تخطيط التنمية الحضري وبما سيضمن أيضاً تنظيم علاقات استخدامات الأراضي وحيازتها، وأهم عناصر هذا القانون مايلي:

- التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية بمختلف مستوياتها.
- إقرار مبدأ لامركزية التخطيط .
- إقرار مشاركة ملاك الأراضي واسهامهم بنسبة ٢٥٪ من أراضيهم للخدمات العامة.
- تنظيم عمليات نمو التجمعات السكانية والمساعدة في تخطيط هذه المناطق.
- اقرار المشاركة الشعبية في عمليات التخطيط.

وسبق هذا القانون، قانون السجل العقاري رقم (٣٩) لسنة ١٩٩١م بشأن التوثيق الشرعي والذي ينص على نظام السجل العيني .

ويدرس حالياً قانون البناء من قبل لجنة فنية شكلت بقرار وزاري وتعمل على استكمال مراحله النهائية بغرض عرضه على الجهات التشريعية لإصداره. ويعقد الجميع الأمل على هذه القوانين ليس فقط في تنظيم تخطيط التنمية الحضرية بل أيضاً في وضع النظم واللوائح الخاصة بتنفيذ برامج هذه التنمية.

٣ - ١١ - إدارة الكـــــوارث :

إن تهديدات وأخطار الكوارث الطبيعية والصناعية في اليمن تكتسب طابعاً شمولياً وقياسياً نسبياً، وحسب تصنيفات الـ UNDRO تأتي اليمن ضمن الدول ذات المستوى المتوسط للكوارث. وهي معرضة لمخاطر كبيرة قد تحدث بين آن وآخر مثل الزلازل والبراكين والفيضانات والجفاف وانهيارات التربة ونفاذ المياه الجوفيه وتدهور في البيئة إضافة الى الأوبئة وتلوث المياه والتصحر وكل هذه المخاطر كانت وستظل تسبب خسائر اقتصادية وبشرية فادحة. وفي إطار جهود الدولة الرامية إلى مواجهة أخطار الكوارث والتخفيف من حدتها تم تشكيل لجنة بصدد مواجهة الكوارث ودراستها. ويتسميز الوضع الراهن لإدارة الكوارث بغياب الهيكل المؤسسي المناسب حيث يتم التعامل مع الكوارث بعد وقوعها ولا يوجد نظام يرتكز على سياسة التخفيف من مخاطر الكوارث قبل وقوعها.

وهناك جهود حكومية للتعامل مع الكوارث المختلفة على النحو التالي:

-وزارة الإنشاءات والاسكان والتخطيط الحضري	الإعمار
- وزارة الزراعة والموارد المائية	نقص المياه الجفاف والتصحر
- وزارة الصحة	الأوبئة
- وزارة الداخلية -المطافى-	الحرائق
- مركز الرصد الزلزالي	رصد الزلازل
- الهيئة العامة للطيران والإرصاد الجوي	الإستشعار بحالات الطقس والمناخ
- مجلس حماية البيئة	تلوث البيئة

٣ - ١١ - ١ - الزلازل:

تقع اليمن ضمن الحزام الزلزالي للبحر الأحمر وخليج عدن وقد كان أول زلزال معروف تاريخياً هو زلزال مأرب عام ٧٤٢م والذي تلته منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم عشرة زلازل ويلاحظ أن مجمل النشاط الزلزالي قد انحصر في

المساحة الواقعة بين خطوط طول (٤٣-٤٥) وخطوط عرض (٧-١٢) وهي المناطق ذات الكثافة السكانية العالية ويقطنها معظم سكان اليمن. وقد انحصرت شدة الهزات بين ٤,٦ - ٦,٥ درجه بمقياس رختر.

ولأن معظم المباني اليمنية تقليدية (من الحجر والطين) وتفتقر الى المواصفات المطلوبة في مقاومة الزلازل فإن حجم الدمار يشتد ويتسع ويكون ذو أثر كبير على الإنسان وفي السنوات القليلة الماضية شهدت اليمن ثلاثة زلازل سببت دماراً كبيراً هي:

- زلزال ذمار في١٣/١٢/١٩٨٢ وقوته (٥,٩ درجة) أدى الى وفاة ٢٥٠٠ شخص واضر بأكثر من ٢٧٠٠٠ مسكن.

- زلزال العدين في٢٢/١١/ ١٩٩١م بقوة (٤,٦ درجة) أدى الى وفاة ١١ شخص اضافة الى أضرار ٨٠٠٠ منزل وحدوث إنهيارات صخرية.

- زلزال صعدة في٩/١/ ١٩٩٣ بقوة (٤,٦ درجة) أدى الى تشقق عدد من المنازل وحدوث عدد من الإنهيارات الصخرية.

وقد أنشئ عام ١٩٨٢م المجلس الأعلى لإعادة تعمير المناطق المتضررة من الزلازل تشكل على إثر ذلك المكتب التنفيذي لإعادة اعمار المناطق المتضررة من زلزال ذمار وقد تم الإنتهاء من مشروع الإعمار هذا عام ١٩٩٠م ووصلت تكلفته حوالي ٢,٦ مليار ريال عمل على إعادة بناء ١٢,٠٠٠ منزل وترميم ٢٠٠٠٠ منزل متضرر إضافة إلى إنشاء وإقامة بض المرافق وقامت الإدارة الفنية للمكتب بدراسة وتقييم زلزالي العدين وصعدة بالتعاون مع مركز الرصد الزلزالي والذي أنشئ حديثاً ، وقد أنشئ مركز للرصد الزلزالي يتبع هيئة الإستكشافات النفطية والثروات المعدنية في عام ١٩٨٨م .

٢ - ١١ - ٢ - الفيضانات:

تنحصر الفيضانات في اليمن في السيول الجارفة الناتجة عن سقوط الأمطار الغزيرة وبكميات كبيرة. ونظراً لعدم وجود شبكات تصريف مياه الأمطار في معظم المدن اليمنية وتتواجد وبشكل محدود في القليل منها ولكنها متدنية وتعاني من القصور أوالإندثار، ولوقوع الكثير من المدن على سفوح الجبال مثل (تعز، عدن، صنعاء، مأرب، الجوف) فإن ذلك يجعلها أكثر عرضة لأخطار هذه الفيضانات. وخلال الثلاثين السنة الماضية كانت فيضانات عام ١٩٨٤م هي الأكثر سوءاً ودماراً ليس فحسب على المساكن والمباني العامة بل أيضاً على المنشأت الزراعية والمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية وأدت الى غرق عدد قليل من المواطنين. وسجلت كميات الأمطار التي سقطت في المناطق الأكثر تضرراً -في المحافظات الجنوبية والشرقية- ١٨٠ ملم في ثلاثة أيام وتعتبر هذه الكمية بمعدل نسبي بلغ ثلاثة أضعاف المعدل السنوي وبلغت قوة تدفق السيول العظمى في وادي سر(حضرموت) ووادي حسان (أبين) أكثر من ٢٠٠٠ م٣ في الثانية، وكانت حجم خسائره سقوط نحو ٢٠٠٠ منزل وتصدع نحو ٢٠٠٠ منزل وتشرد ٣٠,٠٠٠ مواطن وتضرر ٤٥٣ مدرسة و٢٨ وحدة صحية وبلغ مشروع معالجة الأضرار نحو ١٦٠ مليون دولار أمريكي. وفي عام ١٩٩٣ أدت الفيضانات في مدينة عدن الى سقوط ٥٥٠ منزلاً وتصدع ٢٦٦٨ منزلاً وتشردت من جراء ذلك ٦٤٠ أسرة تم إيوائها في الخيام والمدارس مؤقتاً.

ويتم التعامل مع كوارث الفيضانات بعد وقوعها وبشكل محدود يقتصر على عمليات الإغاثة والإيواء

للأسر المتشردة مع تقديم بعض العون وفق إمكانيات حجم المساعدة المحلية والدولية. ويتم حالياً تنفيذ مشروع التنمية الحضرية الثالث بمدينة تعز لحماية المدينة من السيول بتكلفة إجمالية (٢٨٠) مليون ريال تساهم الحكومة بـ ١٠٠ مليون ريال والباقي قرض من هيئة التنمية الدولية.

٣ - ١٣ - التراث العمراني في اليمن :

٣ - ١٣ - ١ - المدينة التاريخية اليمنية وضغوط التغيير :

اليمن غني بثرواته .. فموقعه وتضاريسه المتنوعة جعل منه إحدى المحطات الحضارية الهامة في مسار تاريخ التطور الحضاري . وبفعل العوامل الطبيعية المتغيرات المكانية- جاء التباين شكلاً فتعددت بذلك الانماط المعمارية ، وعملت عوامل المؤثرات الانسانية - المتغيرات الزمانية - في صياغة مضامين هذه الانماط وربطها في وحدة عضوية أعطتها صبغة الطراز المتجانس مضامينا والمتباين ملامحاً ويمكن القول صدقاً أن اليمن يعد متحفاً معمارياً كبيراً فيه الكثير من المعالم الحضرية والتاريخية الحية والتي لم تشوهها المتغييرات الزمانية بفعل ترابط مضامينها بنسيجها العمراني في وحدة عضوية قوية محافظة على هذا النسيج المتناسق المتناغم والمنسجم ومضامين العناصر الوظيفية المكونة لهذا النسيج. فالانسان اليمني لايزال يعيش هذه الحواضر التاريخية بروح الموروث ولكنه وعلي الرغم من تأخر اليمن في التعامل والتفاعل الواسع مع متغيرات العصر بمفاهيم العصرنة وتوابعها السلبية إلاان ذلك لم يدم طويلاً ففي العقدين الاخيرين من هذا القرن تسارع وبشكل مخيف ودون ضوابط التفاعل مع المتغيرات العصرية الحديثة والتي اتت كنتاج طبيعي للمتغيرات المطلبية الحياتية الجديدة مما أثر سلباً بل وعمل على تقويض البنى التركيبية للكثير من هذه المعالم الحضرية التاريخية . وساعد هذا عدم الوعي والفهم الكافي في التعامل مع متطلبات الحياة العصرية والتي حلت الكثير منها محل الموروث واصبحت كضرورات حتمية . ولم تتأثر البُنى التركيبية للمعالم الحضرية التاريخية فحسب بل تأذى من ذلك المحيط البيئي لها بمختلف تفرعاته وزاد في تعقيد حال المعالم الحضرية التاريخية النزوح عنها لهاثا وراء اغراءات الجديد بالإضافة الى عوامل عدة أهمها غرافات البلدوزر وبذا يزداد استفحال المشكلة لتكوين الكارثة . ومع هذا وبفعل تنامي الوعي لدي الانسان اليمني عموماً صار يدرك جيداً الأهمية الكبيرة لهذه المعالم التاريخية ودورها مما ولد لديه القلق المتزايد بضرورة الحفاظ عليها. وقديماً وحتى عهد قريب كانت مفاهيم الحفاظ عنده تقليدية تنحصر في (الصيانة ،، والترميم الجزئي مع الاضافات أو التجديد بشكل شمولي) مستخدماً بذلك المواد التقليدية وكانت هذه العمليات جزئية فردية تحكمها المقدرات المادية للقائمين عليها. ولكن استفحال المشكلة وشموليتها جعلت المعالم الحضرية التاريخية بحاجة الى معالجات متكاملة ومن هنا كانت البدايات الاولى حيث تمثلت بنداءات مطلبية تركزت على ضرورة انقاذ مدينتي صنعاء وشبام وحضرموت. مما لفت الانتباه محلياً ودولياً علي القيمة والأهمية الكبيرة للتراث المعماري ليس فحسب لهاتين المدينتين بل شمل ايضاً تراث اليمن وعمارته عموماً ونتج عن ذلك تسجيل هاتين المدينتين ضمن التراث الانساني واضيف الي هذا السجل مؤخراً مدينتي زبيد التاريخية وساعد هذا القيام بحملتين دولتين للحفاظ على مدينتي صنعاء وشبام حضرموت التاريخيتين.

٢ - ١٢ - ٢ - خصائص المدن التاريخية :

٢ - ١٢ - ٢ - ٢ - الخصائص التاريخية :

اليمن أحد أقدم مناطق استيطان الانسان على الارض. ولاعتدال مناخه الحراري وتوافر خيراته الإقتصادية ولتوسط موقعه بين حضارات الانسان الأولى في الشرق والغرب جعل منه الوسيط الذي يحرك وينعش تجارة العالم القديم فنشأت بذلك الطرق التجارية البرية أشهرها (طريق البخور واللبان) والذي امتد من قناء - الميناء اليمني - جنوباً الى غزة شمالاً. وعلى امتداد هذا الطريق وتفرعاته كانت نشأة الحواضر اليمنية الاولى، (مدن عملت على تأمين وحماية الطريق التجاري وخدمته فنمت وازدهرت وكانت حضارة اليمن السعيد). وقامت هذه المدن على دلتا وضفاف الوديان المنحدرة بإتجاه الصحراء (جوف صحراء الربع الخالي) فعلى وادي ذنه شيدت مدينة مأرب وعلى وادي حضرموت شبوه وعلى وادي الجوف معين وغيرها وفي مراحل التاريخ اليمني القديم المتأخر ظهرت المدن في قيعان الهضبة الوسطى وعلى المرتفعات الغربية وسفوحها وعلى شواطىء البحر مثل (صنعاء، بينون، ظفار، السواء، عدن.. وغيرها) والمدن اليمنية القديمة التي قامت على دلتا وضفاف الوديان شيدت علي رديم صناعي بغرض حمايتها من الفيضانات. وكانت مسورة ومحصنة بأبراج دفاعية

واتخذت هذه المدن الاشكال المنتظمة (المربع ، والمستطيل،البيضاوي) وعلى عكس ذلك جاءت المدن اليمنية القديمة المتأخرة والتى اتخذت من المرتفعات موقعاً لها أوالتي احتمت بسفوح الجبال فجاء شكلها غير منتظم لانها تشكلت بشكل التضريس الذي قامت عليه أو الذي احتمت به مثل(ظفار، بينون، السواء، عدن) ولبعض المدن القديمة استمرارية حيث قامت على انقاضها المدن الاسلامية. وبعلاقات التواصل، اكتسبت هذه المدن الاسلامية من القديم اسسس التكوين ومعالم الشكل فأندمجت في وحدة عضوية (مثلُ القديم فيها بعض المضامين الوظيفية وملامح الشكل، وطور الاسلام هذه المضامين واضاف عليها واعطى للشكل المعنى والرمز). واكتسبت بذلك المدن اليمنية روح الا ستمراربه والتواصل حيث امتزجت خصائص التكوين المعماري القديم، بمضامين العمارة الاسلامية المستمدة من الدين الحنيف لتكوّن بذلك نسيج متجانس فيه سمات اصالة وعراقة القديم مادة وتقنية ومضامين الفكر الاسلامي وظيفةً وأبعاداً ومقاييساً وجاء الشكل نتائج لهذه العلاقات.

والمدن اليمنية التاريخية متباينة الأنماط المعمارية، فإختلاف العوامل المؤثرة الطبيعية (المناخ، الجيولوجيا ،والموقع الجغرافي) جعلها تتكييف مع محيطها البيئي، فمنه مادة البناء أساس الشكل، ومنه التوجيه والقياس أساس تشكيل الفراغ وتوظيفه، ونتجة لتباين مواد البناء واختلاف المناخ أدى ذلك الى اختلاف وتعدد الانماط المعمارية للمدن التاريخية.

٢ - ١٢ - ٢ - ٢ - الخصائص المعمارية الإنشائية:

المدن التاريخية اليمنية متباينة الانماط المعمارية فاختلاف بيئتها جعلها تتشكل ومحيطها البيئي وعوامل التأثيرات الطبيعية (الجولوجية، الجغرافية، والمناخية) ولهذه انقسمت انماط العماره لهذه الحواضر الى اربعة اقسام هـــي:

١ - حواضر السهول التهامية (ذات المناخ الحار الر طب): عمارتها من مادة الطين المحروق(الياجور) وتكسي(بالنوره)وتعتمد النظام المفتوح ذو الفناء الداخلي. وارتفاع فراغاتها كبير، ونوافذها ضيقة عالية تعلوها

عقود مفصصة ومحدبة ونصف دائرية مرتفعة تحيطها الزخارف وتغطي فتحاتها مشربيات خشبية مسطحة، ولها فتحات صغيرة تتوزع في أعلى وأسفل مسطحات جدرانها ذات زخارف خارجية تتركز في واجهاتها الرئيسية والداخلية وفي الفضاءات الرئيسية أيضاً.

٢ - حواضر سهول الهضبة الوسطى (ذات المناخ الصحراوي): عمارتها من مادة الطين المجفف (اللبن)أو(الزابور) تعتمد النظام المغلق بفتحات ضيقة عالية تكثر على واجهاتها الرئيسية المتجهة نحو الجنوب والشرب وتقل كثيراً في الشمال. مبانيها السكنية ترتفع الى خمسه أدوار بينما شبام وحضرموت ترتفع مبانيها حتى ثمانية أدوار وواجاهتها الخارجية قليلة الزخارف نسبياً، فراغاتها الداخلية تكثر فيها الزخارف الجصية .وتكسي مبانيها السكنية- في الأدوار العليا والسقف - باللون الأبيض لعكس أشعة الشمس شديدة الحرارة.

وتتشابه الحواضر الى حدٍ ما في هذه الخصائص حواضر قيعان المرتفعات العالية(ذمار، عمران) وارتفاع فراغها الداخلية يقل نسبياً عن فراغات الحواضر التهامية.

٣ - حواضر مرتفعات الهضبة الوسطى والمرتفعات العالية (ذات المناخ المعتدل والبارد نسبياً): عمارتها من الحجر وتعتمد النظام المغلق وترتفع مبانيها السكنية (٢ -٤أدوار) تفتح نحو الجنوب والجنوب الغربي وتقل الى حدٍ كبير في الجهة الشمالية،تعوها العقود الدائرية والنصف دئرية وتبرز في بعضها المشربيات(من الحجر). زخارفها الخارجية من تشكيل احجر. وتُكسى مباني الحواضر التى تقع على المرتفعات الغربية الجنوبية بالون الابيض من مادة (النورة) لعكس أشعة الشمس عند اشتداد حرارتها ارتفاعات فراغاتها صغيرنسبياً.

٤ - الحواضر التى تقع على سفوح الجبال وتحاذى البحر عمارتها من الحجر(ذات المناخ الحار الرطب):

أو الطين المحروق وتعتمد النظام المغلق وترتفع مبانيها (٣ - ٤ أدوار) فتحاتها تتجه في الغالب نحو الجنوب والشرق، متوسطة وعالية تعلوها العقود على هيئة أقواس الرمي وأحياناً العقود النصف دائرية قليلة الزخارف في واجباتها الخارجية، تغطيها المشربيات الخشبية المسطحة.وتُكسى مباني الحواضر في شرق تهامة الجنوب باللون الأبيض مادة (النورة) لعكس أشعة الشمس الحارة.ارتفاعات فرغاتها كبيرنسبياً.

والمدينة اليمنية التاريخية عموماً حواضر تتشابه كثيراً في تكوينها الوظيفي والذي يتحددفي الاساس في (السوق والساحة الرئيسية والساحات الفرعية الصرحات - والجامع الكبير والمساجد والمدارس والخانات - السمسرات - والمساكن المنتشرة حول هذه الوظائف مكونة الاحياء والحارات. وتحيط هذه الوظائف الاسواق ببوابات الاتصال الخارجي بالمدينة) والكثير من المدن التاريخية تدخل البستان ضمن تكوينها العام والبعض الاخر تدخل نظام البستان الصغير الخلفي- المقشامات - المعتمد فى الري على المياه النافذة من ميضاءات المساجد(مثل صنعاء)

٢ - ١٢ - ٣ - اهم مشاكل المدن التاريخية اليمنية:

- النمو الحضري الامتوازن.
- المركزية الادارية وقصور نظام الدعم (التمويل)
- قصور وتدني وتدهور خدمات البنية الأساسية -التحتية.
- تدني وقصور مستوى تخطيط التنمية الحضرية .
- تدنى وقصور وتدهور حالة النسيج العمراني التاريخي.

- تدني وقصور مستوى الاهتمام (الرسمي والشعبي) بالتراث.

وأهم تأثير هذه المشاكل هي:-

- قصور وغياب أنظمة الصرف الصحي والمياه والكهرباء.
- شحة المياه وتلوث المياه السطحية والجوفية.
- التصحر وتلوث الهواء بالغبار (شوارع وساحات غير مرصوفة).
- تعرض المباني لعمليات الهدم والتحوير والتشويه.
- النمو الحضري الامتوازن (زيادة السكان مع عدم امكانية توفير الخدمات الاساسية)
- طفح المجاري وانتشار القمامة والنفايات الصلبة (الغير قابلة للتحليل)وعوادم زيت السيارات.
- الزحف العمراني الحديث على بنية النسيج العمران التاريخي والمساحات الخضراء وايضاً على الاراضي الزراعية الخصبة
- تدني مستوى الوعي الشعبي بأهمية التراث وحمايته والارتقابيئته.
- تعرض المباني التاريخية للتصدع والتهالك والانهيار.
- تدني مستوى ادارة التنمية الهيكلية (الأدارة- التعليم - الصحة ..الخ).
- انتشار البناء العشوائي.
- تدني وتدهور المستوى المعيشي النوعي (ازدياد الفقر والبطالة .

٢ - ١٢ - ٤ - إدارة الحفاظ على التراث العمراني:

٢ - ١٢ - ٤ - ١ - حكومياً :

وفقاً للدور المناط بها تعمل في اليمن ثلاث جهات رسمية في الحفاظ والصيانة والاحياء على التراث المعماري وتندرج ضمن الهيكل الإداري لوزارتين هما:

وزارة الثقافة والسياحة وتشمل كل من :

أ) هيئة الحفاظ على المدن التاريخية: وكانت حتى قيام الوحدة اليمنية (٢٢ مايو ١٩٩٠م) مؤسستين تعنيان بالحفاظ على مدينتي صنعاء وشبام حضرموت التاريخيتين وتحملان التسمية المباشرة الخاصة بكل منهما.

ب) هيئة الآثار والمتاحف والمخطوطات: وعلى غرار سابقتها كانت مؤسستين اندمجتا بعد الوحدة وهي تعني ضمن اختصاصاتها وبشكل مباشر الحفاظ عل الآثار والتراث والمعالم التاريخية على مستوى الجمهورية اليمنية.

وزارة الإنشاءات والإسكان والتخطيط الحضري :

وتعني بدور الحماية والإرتقاء بالبيئة الحضرية للمعالم التاريخية.

وعند التصنيف نستطيع القول أن الجهات سابقة الذكر تعمل في الحفاظ على التراث المعماري وفق معطيات النظريات والتصنيفات الحديثة وبشكل نسبي.

كما تعمل وزارة الارقاف بدور الصيانة للمباني التابعة لها والتي هي في الغالب معالم أثرية- تاريخية تعني بالحية الروحية والثقافية الاسلامية كالجوامع والمساجد والمدارس والاربطة والاضرحة (المزارات).

مستوياته.وبذلك تصبح مسألة البحث عن البديل أساسية وتكون بذلك أراضي الدولة في الأطراف المصدر السهل (للإستيلاء الغيرقانوني) وتنشأ الأحياء الفقيرة بطرق عشوائية لتضيف الى مشاكل التنمية الحضرية مشكلة أكثر تعقيداً.

ولأن الأراضي عنصرهام في التنمية الحضرية بإعتبارها الأساس لبناء الاقتصاد الحضري فإن أى خلل أوعيب في هذا الأساس أو عدم تنظيمه وضبطه وحمياته على أسس صحيحة وسليمة سيصيب الإقتصاد كله بالشلل سيحول دون الوصول الى الأهداف التنموية. فهناك مؤشرات دالة على أن الكثير من المشاريع العامة والخاصة والتعاونية أكثر ما يعيقها منذ البدء بعمليات تخطيطها هي مشاكل الأراضي التي تقوم عليها أكان في مستوى توفير الأرض (هبه أو شرى) أو في مستوى تنفيذ أحكام نظم السجل العقاري (لإختلاف المالكين ولتعدد الملكيات).

القنوات الرئيسية لإنتاج الأراضي الحضرية في اليمن

٢ - ٩ - ١ - الملكية الخاصة:

تأتي الملكيات الخاصة الكبيرة في أطراف المدن وتكون في الأساس أراض زراعية غير مخططة وبالرغم من المنع القانوني للبناء في هذه الأراضي حفاظاً على حجم الموارد الزراعية إلا أنه يتم استخدامها لأغراض البناء في جميع المناطق الحضرية في اليمن ولهذا السبب نجد أن مشاكلها كثيرة أهمها:

- تعدد الملكيات وتداخل القطع مع بعضها.
- البيع المتكرر (بيع القطعة لأكثر من جهة أو شخص).

٢ - ٩ - ٢ - أراضي الدولة:

يستفاد من أراضي الدولة في المدن الرئيسية والثانوية منها سواء كانت زراعية أو غير زراعية كأراض للبناء - أفراداً وجمعيات ومؤسسات حكومية وغيرها وبالوسائل التالية:

- التأجير: وذلك بدفع مبلغ محدد (شهرياً أو سنوياً) على وحدة المساحة.
- البيع: على الرغم من إيقافه منذ منتصف السبعينات إلا أن ذلك الوقف لم يحقق الضمانات الفعلية لاستغلال أراضي الدولة في المجالات التنموية فظهرت بذلك وسيلة جديدة هي (الهبة) وبرسم رمزي تم توزيع الكثير من أراض الدولة.

وبدأ في السنوات الأخيرة ظهور عجز في مخزون الأراضي التابعة للدولة في المناطق الحضرية وبالأخص في المدن الرئيسة وذلك بسبب التوزيع الغير منظم أو بسبب البسط الغير قانوني والبناء العشوائي عليها .

وأهم مشاكل أراض الدولة:

- الإستيلاء والبسط من خلال عمليات البناء العشوائية وأمثلة على ذلك ظهور الأحياء العشوائية (حزيز ومذبح والصافية والأكمة الغربية وسواد سعوان وبير عبيد في مدينة صنعاء والسلخانة في مدينة الحديدة . والسيلة والممدارة والقاهرة ودار سعد الشرقية والقطيع والحسوة والعريش في مدينة عدن).
- تدني وقصور النظم المعلوماتية الخاصة بأراضي وعقارات الدولة.

٣ - ١٢ - ٤ - ٢ - القطاع الخاص :

برز دور القطاع الخاص في عمليات الحفاظ علي التراث المعماري مؤخراً من خلال الاستثمار السياحي وبدأت ملامح هذا الدور تتضح بعد أن اعطت بعض الاعمال مؤشراتها الإيجابية نسبياً. وتعتبر شركة رامكو للهندسة التابعة لمجموعة العالمية للسياحة والسفريات هي المؤسسة الرائدة في مجال الحفاظ وفقاً للمعايير والأسس العلمية.

٣ - ١٢ - ٤ - ٣ - شعبياً:

للدور الشعبي في مجال الحفاظ أهمية كبيرة فالبرغم من أنه غير منظم ولا يعتمد القواعد والاسس العلمية في عمليات الحفاظ الا انه خلال الموروث التقليدي يعتمد على الخبرة المكتسبة والعمليات التي يقوم بها تعرف علمياً بإسم " الحفاظ التقليدي" وينحصر في الصيانة الدورية والترميمات الجزئية او التجديد للمشروعات الصغيرة.

٣ - ١٢ - ٥ - واقع الحفاظ على التراث العمراني :

تعتبر مسألة الحفاظ على التراث المعماري في اليمن حديثة العهد ولا تزال في بداية الطريق اذا ما قورنت ببقية دول العالم التي سبقتها في هذا الجانب والتي اصبحت تملك ذخيرة كبيرة من التقاليد النظرية والعمية في الحفاظ والصيانة والحماية ولهذا فعمليات الحفاظ على التراث المعماري في اليمن لاتفتقر الى اللوائح والقوانين والانظمة فحسب بل تفتقر في الاساس الى الترابط والتواصل وبشكل تناظري وتكاملي بين الجهات ذات العلاقة ببعضها بينها وبين المجتمع بمختلف تكويناته وهذا نتاج ضعف الادارة الذي عكس نفسه على العمل بشكل عام يضاف الى هذا اسباب اخرى أهمها :

- قلة الكوادر الموهلة والمتخصصة.
- غياب مراكز الابحاث المتخصصة.
- عدم وجود السجلات المصنفة وفق التقييم للمعالم التاريخية عموماً.
- شحة وتواضع الامكانيات المادية.

وعلى وجه العموم فالجهات التي تعمل في الحفاظ على الترث المعماري وفق الاسس العلمية هما الهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية والهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات ولكن للإسباب سالفة الذكر نجد أن الصعاب والعراقيل تكتنف الكثير من اعمالها مما يعيق تنفيذ الخطط والبرامج التي تحددها طبيعة السياسات المرسومة لهما. وتأتي وزارة الانشاءات الاسكانية والتخطيط الحضري بعدهم مرتبة في رسم سياستها فيما يخص الحماية والارتقاء بالبيئة الحضرية التاريخية على أسس علمية ، ولكنه كثيراً ما تصطدم هذه السياسات- أكان ذلك حين اعداد الخطط والبرامج أو حين التنفيذ بصعاب وعراقيل عدة، كثيراً ما تعمل على تحوير مساراتها او اعاقة تنفيذها جزئياً او كلياً - أما ما تقوم به وزارة الاوقاف فيما يخص الحفاظ على التراث المعماري يتم وفق الطرق التقليدية.

وبعد ترك الكثير من الحرفيين وعمال البناء التقليديين المهره لعملهم اتسمت عمليات الحفاظ والتي

تنحصر في الاساس على اعمال الصيانة والترميمات الجزئية والتجديد بالعشوائية واصبحت مزيج بين عمليات الحفاظ والصيانة والحماية لتصبح بذلك عمليات تشويه وتخريب.

٢ - ١٣ - المرأة عنصر فعال في تطوير المستوطنات البشرية :

٢-١٣-١ المرأة في الحياة السياسية -المشاركة في صنع القرار:

أكدت التشريعات حق المرأة في الحياة السياسية وضمنتها القوانين ووسعت الدساتير تطبيق المساواة والديمقراطية وتكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع ذكوراً وإناثاً. وفي ظل التعددية السياسية ساهمت المرأة مساهمة فاعلة في التصويت والترشيح وحصلت في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٣م على مقعدين في مجلس النواب ولها تمثيل في كل الهيئات والتنظيمات السياسية والنقابية والتعاونية ولا يقتصر هذا على التمثيل فقط بل أيضاً شغل المناصب القيادية. وبالرغم من ضآلة هذا التمثيل مقارنة بالرجل إلا أنه آخذ في الإزدياد المتصاعد وهذا عائد في الأساس لما كانت تعانيه المرأة من الأمية والإنعكاسات السلبية للعادات والتقاليد السائدة وبصفة تناسبية فالأمية عند المرأة في انحسار مستمر وتنامي وعيها يكسبها يوماً عن يوم المزيد من المكاسب ويحقق لها المزيد من الإنجازات ففي الحين الذي حققت فيه برامج التنمية الوطنية في العقدين الماضيين الكثير من المشاريع والقوانين الجديدة والتي عملت على تحسين أوضاع الأسرة عموماً والمرأة بشكل خاص تتجه إستراتيجية التنمية الوطنية بسياساتها وأهدافها الى الدفع بعجلة التطور لهذا المجال من خلال المزيد من الاهتمامات والتي ستترجم الى مشاريع تعني المرأة واسهاماتها في مختلف المجالات مباشرة أو بصفة مدمجة.

٢-١٣-٢ - المرأة والعمل :

منذ فجر التاريخ والمرأة اليمنية تعمل . فقد عملت في نطاق أسرتها وارتبطت بالعمل المنزلي كما عملت خارج نطاق بيتها في الزراعة وفي الحرف والصناعات التقليدية. وحديثاً التحقت بسوق العمل الخدمي والإنتاجي -العمل المأجور نقداً- ويعد هذا النمط من العمل ظاهرة حديثة وتحولاً جديداً بالنسبة لها. حيث بلغت نسبة العاملات في المجالات الاقتصادية والحرفية الحديثة ٢٣٪ من اجمالي القوى العاملة.

وحسب النشاط الاقتصادي العام فإن أكثر المجالات لنشاط المرأة هي الزراعة ووفق التقاليد فإن هذا النشاط يقع في نطاق النشاط الاقتصادي للأسرة عامة وهو بحد ذاته نشاطاً غير مأجوراً والعاملات فيه تشكل الأمية أعلى حدودها في أوساطهن ويليه مباشرة النشاط الخدمي -التعليم، الصحة، الخدمات الاجتماعية الاخرى . ويمثل التعليم أولى القطاعات حيث تتجه المرأة المتعلمة الى سلك التدريس لما يحققه لها من توازن في نشاطها خارج الأسرة وداخلها -ربة بيت- ووفق إحصاء عام ١٩٩٢م للنشاط الاقتصادي العام حققت المرأة نسبة ٢٧,٤٣٪ من إجمالي القوى العاملة. ووفق كل مجال فان نسبتها يوضحها الجدول التالي:

الزراعة	الخدمات الاجتماعية	تحويل وضمانات	التجارة والفندقة	الكهرباء والمياه	النقل والتخزين	البناء والأنشاءات	أعمال اخرى
٢٩٪	٩٪	١٣٪	٤٪	٥٪	٢٪	١٪	٧٪

وفي الحضر يمثل قطاع الخدمات العامة النشاط الاقتصادي الأول للمرأة وحسب الترتيب تتوزع نشاطاتها الخدمية (التعليم، الصحة، الخدمات الاجتماعية الأخرى) ويلي ذلك قطاع الصناعات التحويلية، فالتجارة فالنقل والتوزيع فالإنشاءات ومن ثم الكهرباء والمياه والغاز ويأتي التعدين ليسجل أقل إهتماماً لنشاط المرأة.

وتحظى المرأة قبولاً متزايداً في كل مجالات النشاط الاقتصادي وذلك لما تبديه من الإنضباط الواعي في التعامل مع وقت وحجم ونوع العمل. ومن المتوقع أن يشهد قطاع الصحة تحسناً كبيراً في اجتذاب المرأة العاملة في العقدين القادمين كما شهده قطاع التعليم في العقدين الماضيين وبنفس الوتيرة سيكون الحال في قطاع الخدمات وخاصة في المدن الرئيسية وتأتي عدن كمنطقة جذب اولي ومن بعدها صنعاء، تعز، الحديدة.

٣-١٣-٣ - حق المرأة في التعليم:

أما عن واقع حال المرأة في التعليم فنجد أن من أهم التحولات في حياة المرأة هو حصولها على حق التعليم والذي تكفل الدولة مجانيته. وهذا بحد ذاته يعد إنجازاً عظيماً بعد أن كان أمر تعليمها يعد مطلباً صعب المنال قبل قيام الثورتين اليمنيتين (١٩٦٢ ، ١٩٦٣م) وتدل المؤشرات على تنامي معدلات التعليم عند المرأه خلال السنوات الأخيره حيث بلغت نسبة الإناث في التعليم الأساسي عام ٩٤/٩٣م من إجمالي عدد الطلاب ٢٨٪ فيما كانت نسبتهن عام ٩١/٩٠م ٢٥٪ وفي التعليم الثانوي ١٨٪ فيما كانت ١٥,٥٪. ويقدر نسبتهن في التعليم العالي في العام ٩٤/٩٣م ١٥٪ من اجمالي عدد الطلاب وتفصيلاً ١٢,٢٪ في جامعة صنعاء و٣٧٪ في جامعة عدن. إن هذه النسب في تصاعد مستمر ومن المتوقع أن ترتفع الى مستويات تقترب لتناصف الذكور في التعليم الأساسي والثانوي في الربع الأول من القرن ٢١ وقد تتجاوز هذه النسبة في بعض مجالات التعليم العالي التخصصي والجامعي.

٣-١٣-٤ - المرأة الأمية والإنتاج:

وفق نتائج المسح الديموغرافي اليمني ٩٢/٩١م بلغت نسبة الأمية بين الإناث (٧٦,٩٪ إجمالاً - في الريف ٨٤,٦٪ وفي الحضر ٤٥,٩٪) وتمثل الأمية العائق الرئيسي في مشاركة المرأة في الانتاج وخاصة في الحضر وهذا ما عكس نفسه في تدني نسبتها في النشاط الاقتصادي لسكان الحضر مقارنة بالرجل اضافة الى هذا عوامل اخرى أهمها العادات والتقاليد والتي تضائل تأثيرها تدريجياً في العشرين السنة الماضية وذلك للارتفاع النسبي الملحوظ في مستوى الوعي الشعبي وادراك المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في الانتاج وهذا بطبيعته انعكاسا ايجابياً لما قامت به الدولة من جهود وحققت في زمن قياسي انجازات ومكاسب كبيرة في هذا المجال ساعد ذلك إنشاء مراكز لمحو الأمية ووفق احصاء ١٩٩٣ كان نصيب المرأة ٥٨٪ من اجمالي عدد الفصول لمراكز محو الأمية وحققت نسبة ٥٨٪ من اجمالي عدد الدارسين فيها. وعملت الدولة ممثلة في وزارة الشئون الاجتماعية بإنشاء العديد من مراكز التدريب لتأهيل المرأة الأمية وتدريبها على الحرف اليدوية هذا الى جانب ما قامت به بعض الجمعيات التي تعني بشؤن المرأة مباشرة أو الجمعيات الخيرية الأخري. حيث قامت الكثير من الجمعيات الخيرية بفتح مراكز تدريب وتعليم الخياطة والحياكة

والتطريز وغيرها من الأعمال الحرفية اليدوية. وتعمل على التنسيق والمساعدة في تسويق منتجات هذه المراكز وأهم الجهات التي تعني دعم هذا الجانب هي وحدة تنمية الصناعات الصغيرة التابعة للبنك اليمني الصناعي والذي يقدم من خلالها المساعدة عن طريق القروض المناسبة.

رغم حداثة هذا التوجه الحكومي والغير حكومي ونظراً للحجم النسبي للمرأة الأمية في الريف والحضر ألا أن هذه الجهود الحثيثة تعنى بأهمية مبتادلة تمثلت بحماس المرأة في المشاركة الفاعلة في عمليات الانتاج من خلال تطوير قدراتها ومهاراتها وكذلك بذل الجهد الكافي والمناسب لتحقق ذلك بهدف تحسين وضعها ووضع أسرتها المعيشي. ويأتي هذا بمجمله في إطار مواجهة الفقر بين أوساط المرأة خاصة وفي المجتمع عامة. أما المرأة الأمية العاملة أو التي اعاقتها أميتها في المشاركة في عملية الانتاج فان الخطوات الأولى لتجاوز أهم العوائق التي تقف أمام مشاركتها أو الارتقاء بوضعها العملي تمثلت في اقامة مراكز محو الأمية وفق مناهج تعتمد اسلوب المتابعة.

وتظل المرأة في اليمن عموماً أفقر من الرجل وبنسبة كبيرة والسبب الرئيسي في ذلك هو الأمية ولهذا فهي في الريف أفقر منها في الحضر عند المقارنة.

٣-١٣-٥- حق المرأة في السكن وحيازة الأرض:

كل التشريعات والقوانين اليمنية أكدت وتؤكد حق المرأة في السكن وحيازة الأرض وتحفظ حقها أكان في البيع والشراء أو انتقال الملكية بالميراث. ووفقاً للعادات والتقاليد لاتزال الغالبية الكبيرة تعتمد في ادارة ملكية الحيازة العقارية وفقاً للنظام الأسري -العائلي- عبر التوكيل لرب الأسرة أو أحد الأقارب (الأخ، الإبن، العم ..الخ) ولكنها أمام الشرع والقانون لها كل الحقوق المنصوص عليها. وقد عملت الكثير من الأسر اليمنية على تأمين نسائها من عواقب الطلاق أو الترمل بوقف بعض أملاكها -المباني والأراضي- كوقف ذري وهذا الوقف بحد ذاته هدفه تأمين الحياة المستقبلية للمرأة من قبل أبويها. ويظل الوقف الذري تتعاقبه الأجيال في الأسرة الواحدة دون تصرف لمواجهة مثل هذه الاحتمالات. ورغم غياب البيانات الاحصائية لحجم الحيازة والملكية عند المرأة اليمنية إلا أن الدلائل تشير الى وجود نسبة كبيرة من النساء ممن لهن حيازة أراض وتقل هذه النسبة في ملكية المساكن.

٣-١٣-٦- دور المرأة في اصحاح البيئة الحضرية:

إن دور المرأة في هذا المجال دوراً فعالاً ولا يستهان به ففي المسكن فهي ربة بيت وأكثر ماتتعامل به في مسكنها أنظمة المياه والصرف الصحي وانتاج القمامة وخارج السكن هي العاملة في مختلف القطاعات وهذا ما أكسبها الدور الأكثر أهمية. ونظرالغياب القوانين واللوائح وبرامج التوعية وكذلك قصور أنظمة الخدمات التحتية وارتفاع معدلات الأمية عند المرأة وانعكاسات النمو اللامتوازن بين مقدرات الأسرة وحجم الاستهلاك وترسبات ماحملته مرحلة السبعينات والثمانينات من تنامي الاستهلاك المفرط وحتى في ظل أصعب الظروف الاقتصادية التي تمر بها اليمن لايزال حجم إستهلاك الفرد من المياه وإنتاج القمامة في إرتفاع مستمر. ولهذا نجد أن دور المرأة في هذا المجال لايزال غائباً للاسباب سالفة الذكر وتعمل الهيئات والمنظمات التشريعية والتنفيذية حالياً على اعداد برامج هدفها تفعيل دور المرأة للمشاركة في إصحاح البيئة الحضرية كون المسكن أحد أهم العناصر المادية المؤثرة وباعتبار المرأة اكثر العناصر البشرية تأثيراً -في السكن والعمل ومحيطهما- ولدورها التربوي المميز في نطاق الأسرة.

٣ - الإسكان

٣ - الإسكـــان

٣ - ١ - المخزون السكني:

يتضح حجم المخزون السكني لليمن من خلال التعدادات الخاصة بالمساكن والسكان في ٧٥م و ٨٦م للمحافظات الشمالية (ج.ع.ي) و ٧٣م و ٨٨م للمحافظات الجنوبية (ج.ي.د.ش) بالإضافة الى التعداد العام الأخير في ظل اليمن الموحد في عام ١٩٩٤م.

سنة التعداد	عدد الأسر	عدد المساكن	متوسط عدد أفراد الأسرة	نسبة شغل المسكن من الأسرة
١٩٧٥	٩٠٦١٨٥	٨٥٦٠٥٩	٥,٧	١,٠٥٩
١٩٨٦	١٣٦٦٤٦٠	١٣٦٩٥٧٨	٥,٧	٠,٩٩٨
نسبة الزيادة	٥٠,٨٪	٦٠٪	١٢٪	٠,٠٦
١٩٧٣م	٢٨٦٣١٣	٢٨٦٣١٩	٥,٦	٠,٩٩٩
١٩٨٨	٣٢٥٦٨٢	٢٨٤٥٠٨	٦,٥	١١.١٤٥
نسبة الزيادة	١٣,٨٣٪	٠,٤٦٪	١٦٪	٠,١٤ ٥٪
مجموع ٦٨-٨٨	١٦٩٧١٤٢	١٦٥٤٠٨٦	٦,٤	١,٠٢٣
١٩٩٤م	٢٢٥٣٠٥٣	٢١٩٢٤٥٨	٦,٥	١,٠٣
نسبة الزيادة	٣٣٪	٣٢١٥٪	٦,٥٪	٠,٠٧

٣ - ٢ - الحالة السكنية :

ويمكن تقييم الحالة السكنية وفقاً لأهم المؤشرات من تعداد ١٩٩٤م بالمقارنة مع تعدادي ٨٦/٨٨م العام

المؤشرات	٨٦ / ٨٨	١٩٩٤م
عدد السكان المقيمين	٩٩٣٤٥٥٥	١٤٥٦١٣٣٠
عدد الاسر	١٦٩٢١٤٢	٢٢٥٥٠٥٣
عدد المساكن	١٦٥٤٠٨٦	٢١٩٢٤٥٨
عدد الغرف	٣٩٤٨٤٣٨	٣٧٣٣٦٧٤
متوسط عدد الاسر في المسكن الواحد	١,١	١,٠٣
متوسط عدد افراد الاسرة للسكان المقيمين	٥,٧	٦,٥
متوسط عدد الافراد في المسكن	٦	٧,٢١
متوسط عدد االفراد لكل غرفة (معدل التراحم)	٢,٦	٣,٩
متوسط عدد الغرف في المسكن الواحد	٢,٣	١,٧

٣ - ٣ - الإسكان في المدن :

منذ بدء حركة التحضر في اليمن (في بداية الستينات) تقريباً عانت المدن الرئيسية من عجز بسبب ارتفاع

معدلات النمو السكاني عن معدلات انتاج المساكن مما أدى إلى ظهور المستوطنات العشوائية. فعند قيام ثورة ١٩٦٢م كانت مدينة صنعاء (العاصمة) محصورة ضمن سور المدينة القديمة وعدد السكان قدر بـ٣٥ الف نسمة. وبشكل سريع نمت هذه المدينة وكان توسعها السريع امتداد غير مواز لامتداد المرافق الأساسية لهـــــا .وحالياً لا تمثل صنعاء القديمة سوى ١٠٪ من إجمالي مساحة صنعاء الحديثة- مساحة العمران- وتكررت تجربة مدينة صنعاء في مدينتي تعز والحديدة. أما مدينة عدن الكبرى فقد كانت تعاني قبل الاستقلال من عجز في المساكن كان من أهم ظواهره وجود مستوطنات عشوائية في جميع أنحاء المدينة الكبرى (التواهي، المعلا، كريتر، الشيخ عثمان، عدن الصغرى - البريقة). وغداة الاستقلال عام ١٩٦٧م شغرت كثير من المساكن التي كان يسكنها أفراد الجيش البريطاني ومسؤلو المستعمرة. منها ماكان ملكاً للدولة ومنها ما شيده القطاع الخاص. وقد سكنت هذه المساكن من قبل الذين كانوا يفتقرون الى المسكن أو ممن وفدوا الى المدينة من الأرياف بعد الإستقلال . وفي عام١٩٧٢م أممت. ٥٩٧٥وحدة سكنيه ووزعت على موظفي الدولة بإيجارات رمزية. وكانت لهذه السياسة نتائجها السلبية أهمها:

- إمتناع القطاع الخاص عن بناء المساكن.
- إهمال صيانة المساكن المؤممة من قبل المستأجرين هدد سلامتها وصلاحيتها للسكن على المدى البعيد.

نظراً للتقاليد المتوارثة عبر الأجيال فإن السكن يمثل أهمية كبيرة للإنسان اليمني كقيمة اقتصادية واجتماعية ومسؤلية توفير المسكن الملائم تقع على كاهل رب الأسرة وفي أعلى أولوياته. ولهذا اكتسب الانسان اليمني خبرة ممتازة في البناء وفن العمارة، وتدل البيانات الحالية على أن الجزء الأكبر من المخزون السكني قد تم بناءه بعد عام ١٩٧٢م. وقد تم بناء هذا الكم من المساكن من خلال الجهود الذاتيه للأفراد والعائلات دون أي تدخل من قبل الجهات الرسمية (وفقاً للتقاليد). وقد لعب هذا التقليد دوراً فعالاً في عدم ظهور عجز إسكاني حاد حتى الآن- خاصة في المحافظات الشمالية- إلا أن معظم هذه المساكن تفتقر الى خدمات البنية الأساسية رغم أن الكثير منها بنيت بمواصفات جيدة وتتميز بقابليتها للتوسع. ولكن الظروف التي ساعدت على هذا والتي رافقت السبعينات والثمانينات والتي شهدت هذا التوسع في علمية البناء تختلف عن الظروف الحالية المتمثلة في الصعوبات الاقتصادية عموماً فعودة المغتربين من دول النفط المجاورة وقلة فرص العمل والارتفاع المستمر في أسعار الأراضي وتكاليف البناء أثر ذلك سلباً على عملية البناء ولهذا انخفض معدل البناء بشكل ملحوظ ومن المتوقع ان يستمر هذا الانخفاظ لسنوات قليلة قادمة لهذه الأسباب. ويمكن تلخيص أهم العوامل المؤدية الى استمرار مشكلة الاسكان في اليمن فيما يلـــــي:

- النمو السكاني المضطرد (٣,٧٪عامة) و (٧.٧٧ ٪في الحضر).
- الهجرة من الريف الى المدينة والهجرة المعاكسة (عودة المغتربين).
- شحة الموارد الاقتصادية والعجز المتزايد في ميزان المدفوعات (معدل التضخم الاجمالي حيث وصل لـ ٦مدن- ٨ ,٧٥٪).
- الدخول المنخفضة (متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ١٤٠٥٢ريال ما يعادل ٢٨١ دولار بالسعر الرسمي و١١٧ دولاراً بالسعر الموازي.
- الإرتفاع المستمر في أسعار الأراضي والمضاربة العقارية.

- الإرتفاع المستمر في تكاليف البناء (نتيجة ارتفاع اسعار مواد البناء والتي تستورد معظمها من الخارج).
- استبدال المساكن إما بسبب تدهورها أو تحويلها الى الإستخدام التجاري مما أدى الى تزايد ارتفاع الإيجارات وبشكل مستمر، حيث صارت الإيجارات تستحوذ على أكثر من ٥٠٪ من الدخل (بالنسبة لمتوسطي الدخل).
- زيادة الطلب على السكن نتيجة التطور الاجتماعي وميل الشباب الى السكن المستقل خلافاً للتقاليد المتوارثة في تكوين الأسرة الممتدة في سكن واحد.
- قصور السياسة الاسكانية -بغياب نظم المعلوماتية- في تعبئة الموارد المحلية لتمويل المشاريع الإسكانية.

وتتمثل المشكلة الإسكانية في التالي:

- ارتفاع معدل التزاحم (٣,٩ شخص لغرفة النوم- إجمالي) و٣,٦ شخص لغرفة النوم - في الحضر.
- وجود مساكن دون المستوى القياسي(١٥٪ من إجمالي مساكن ٦ مدن رئيسية).
- وجود مساكن متهالكة (حوالي ١٪ من إجمالي عدد المساكن).
- نقص في عدد المساكن المطلوبة لمواجهة النمو السكاني ويزداد هذا الوضع حدة في المدن الرئيسية.
- ضعف خدمات البنية التحتية.

وعلى ضوء هذه المؤشرات فإنه يمكن وضع التصور للإحتياج العام من المساكن حتى عام ٢٠٠٠م على النحو التالي:

معالجة التزاحم	إستبدال المساكن دون القياس	معالجة المتهالك	الإحتياج لمواجهة الزيادة السكانية	الإجمالي العام
١١٨٢٣٢٩	٣٠٦٩٤٤	٢١٩٢٤٦	٤٤٢٨٢٤	١٨٧٥٣٤٣
٢٣٦٤٦٩	٦١٣٨٩	٤٣٨٤٩	٨٨٥٦٥	٤٣٠٢٧٣

ويبدو أن هذا سيكون فعلاً خارج حدود الإمكانيات. لهذا سيتحتم إبقاء الوضع في عملية التزاحم كما هو عليه مع بعض المعالجات المحدودة وسيتم التركيز على الحواضر لأن مشكلة السكن في الريف وبالرغم من ارتفاع معدل التزاحم (٤ لغرفة النوم الواحدة) إلا أن التوجهات في معالجة مثل هذه القضايا لم يسبق لأي حكومة يمنية أن دعمت لمواجهتها إلا عند حدوث الكوارث الطبيعية المؤثرة على المساكن - كزلزال ذمار ١٩٨٢ وزلزال العدين ١٩٩١ وفيضانات حضرموت ١٩٨٩ وعدن ١٩٩٣، وصنعاء ١٩٩٣ إضافة الى هذا سيكون هناك نوع من الاهتمام في الارتقاء السكني للمساكن دون المستوى القياسي (الغير لائقة) وستوجه الخطط والبرامج الاسكانية لمعالجة المشاكل الاسكانية التي ستفرضها الزيادة السكانية.

٣ - ٤ - مشاريع الإسكان المنفذة من قبل الدولة:

لقد أولت الدولة أهمية كبيرة لسياسة الإسكان وذلك بهدف ايجاد المسكن الصحي والمناسب للمواطن. حيث تم بشكل تدريجي التخفيف من حدة الأزمة السكنية خلال خطط التنمية الماضية فقد ارتبطت سياسة الاسكان بدراسة الاحتياجات التي تتطلبها البلاد من المساكن وارتبطت بدراسة النمو السكاني وازالة آثار ما ترتب عليه واقع

الإسكان في الماضي. وفي هذا الصدد تمت ازالة الكثير من الأكواخ الخشبية والصفيح في العديد من المناطق خلال سنوات خطة التنمية ١٩٨١-١٩٨٥ في الوقت الذي تم فيه بناء مساكن شعبية صحية مناسبة لسكان منطقتي المدارة وحاشد في مدينة الشيخ عثمان. أما في مجال البناء الشخصي فقد شجعت الدولة هذا الجانب كأحد العوامل المساعدة على مواجهة الأزمة السكنية حيث قدمت كافة التسهيلات الممكنة تشجيعاً له وبسعر رمزي وقد اتخذت تدابير كفيلة لهذا الجانب وتم صرف مساحات من الأراضي وبأسعار رمزية في مختلف المدن اليمنية، خصصت في أغلبها لموظفي الدولة والقطاع التعاوني واستفاد منها الكثير من ذوي الدخل المتوسط والمحدود.

ومن جانب آخر فقد ركزت الدولة على بناء المساكن الشعبية حيث تتواجد الكثافات السكانية المرتفعة. ولما كان البناء التقليدي لا يساعد على توفير المسكن بشكل سريع فقد لجأت الدولة الى استخدام التكنولوجيا الحديثة وأدخلت نظام المباني الجاهزة باستيراد آليات لمصنع المباني الخرسانية الجاهزة . وتم إعداد التصاميم المعمارية للوحدات السكنية حسب المواصفات للحصول على مساكن منخفضة الكلفة تتناسب مع إمكانيات ذوي الدخل المحدود، وقد استخدم في البناء العديد من الأساليب والتقنيات وكذلك مواد البناء المحلية حسب توفر المادة وظروف المنطقة. وقد تم تنفيذ ٥١٨٠ وحدة سكنية بالاضافة الى خدماتها الأساسية بتكلفة إجمالية بلغت (٥٦,٢٥٨,٩٩٦ دينار بالإضافة الى ٣٠,٩٣٢,٧٩٣ ريال سعودي).

٣ - ٥ - المشاريع السكنية الأخرى:

هناك أنواع مختلفة من المشاريع السكنية التي تمول من قبل مؤسسات مختلفة إما لهدف الإستثمار أو لأهداف أخرى ويمكن الإشارة إلى أهمها وهي :

- وزارة الأوقاف : تعمل على استثمار عائداتها في مجال إنشاء المشاريع السكنية المحدودة توجه لغرض التأجير، وعملت الدولة على استخدام بعض هذه المباني للغرض الاداري فيما خصصت البقية لغرض السكن لموظفي بعض المؤسسات (كالجامعة).

- مشروع الوحده السكني: عند إعلان قيام الوحدة اليمنية بادرت الحكومة الليبية بتمويل بناء (٣٤٠) وحدة سكنية في مدينة صنعاء لتساعد على حل معظلة اندماج بلدين وتحول الكثير من القادة السياسيين والاداريين الى عاصمة الوحدة.

ومن المؤسسات التي توجه جزء من اهتماماتها أو استثماراتها في المجال الإسكاني:

جامعتي صنعاء وعدن	مساكن أعضاء هيئة التدريس
الهيئة العامة للتأمينات	مبان إدارية - سكنية.
شركات هائل سعيد	مساكن الموظفين
شركات النفط	مساكن الموظفين والعمال.

وقد قام البنك اليمني للإنشاء والتعمير بتمويل بناء ٥٠٠ وحدة سكنية في شرق مدينة صنعاء وتغيب البيانات الدقيقة عن هذه المشاريع السكنية.

٣ - ٦ - مشاريع الإسكان المنفذة من قبل القطاع الخاص:

دخل القطاع الخاص مجال الاستثمار في قطاع الإسكان حديثاً في اليمن وكانت محاولاته الأولى تقليدية ومحدودة الحجم النوعي- بناء عمارات صغيرة ومتوسطة ذات طابع سكني وتجاري تستثمر عن طريق التأجير- ومنذ منتصف عقد الثمانينات بدأت أولى المحاولات في بناء المجاورات السكنية الصغيرة بنماذج محددة، لدور سكنية تتكون في الغالب من دور واحد أو دورين، كان الحافز في هذا المجال تجربة بنك التسليف الإسكاني بمساهمته في تمويل انشاء مدينة حدة السكنية في صنعاء لموظفي الدولة. واتسعت دائرة الإستثمار من قبل القطاع الخاص في هذا المجال في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات. ولكن تدهور العملة المحلية وغلاء الأسعار وتدني مستوى الدخل وانتشار البطالة حد من هذه المشاريع لأن أهداف هذه الاستثمارات كانت موجهة أساساً الى الشرائح الأكثر عدداً نسبياً وهم ذوي الدخل المتوسط ولكن هذه الشرائح بحد ذاتها تحولت الى مجاميع ذوي الدخل المحدود نسبياً ولهذه الأسباب تضاءل وبشكل ملحوظ هذا النمط من الاستثمار الاسكاني وتحول من سوق الأكثرية في محيط ذوي الدخل المحدود الى الأقلية في دائرة كبار الأغنياء والذين غالباً ما يفضلون البناء الذاتي. وهناك الكثير من هذا النمط الاستثماري توقف قبل البدء في مراحل التنفيذ والبعض الآخر توقفت بعض مراحله عدا القليل المستمر وبشكل محدود.

وتركزت أكثر المشاريع المنفذة في مدينة صنعاء (الأصبحي ، صوفان، الآنسي) . فيما تركزت أكثر المشاريع المخططة والتي توقفت أكثرها بعد تفاقم الأزمة الإقتصادية في كل من مدينتي عدن والمكلا. وبغياب البيانات يصعب تحديد حجم هذا المجال الاستثماري السكني أكان من حيث الوحدات السكنية أو من حيث الكلفة.

٣ - ٧ - تمويل الإسكان

اعتمد التمويل الاسكاني في المحافظات الشمالية ولوقت طويل على الجهود الذاتية للأسر وعلى تحويلات المغتربين لأقاربهم في الداخل دون اللجوء الى مؤسسات التمويل الإسكاني. أما في الجنوب فقد كانت الدولة تتحمل مسئولية تمويل الاسكان كاملة لعدم وجود الملكية الخاصة آنذاك حيث تقوم الدولة من خلال وزارة الإسكان بتخطيط المشاريع وبناءها ثم تأجيرها بإيجارات منخفضة مع إعتماد المستأجرين على الدولة في عملية الصيانة وعلى أي حال:

فإن المؤسسات التمويلية للإسكان في اليمن تعتبر حديثة.

٣ - ٧ - ١ - بنك التسليف للإسكان ودوره في المساهمة في حل مشكلة الإسكان:

تمشيا مع خطة التنمية الشاملة في البلاد صدر القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٨م بانشاء بنك التسليف للإسكان كمؤسسة مالية متخصصة تستهدف بصفة أساسية العمل بصورة جادة وفعالة في الإسهام بمعالجة الأزمة السكنية التي يعاني منها المواطن اليمني وخاصة ذو الدخل المحدود.

السياسة العامة للأقراض:

تشمل الجهات التي يمكن للبنك أن يمنحها قروضاً سكنية (الأفراد والتعاونيات الاسكانية وصناديق الإسكان).

وقد أعطى البنك أولوية خاصة في منح القروض للأفراد بالشروط التالية:

- أن يكون المقترض قد أودع لدى البنك مدخرات بحجم أكبر ولمدة أطول.
- أن يكون المقترض موظفاً أو مستخدماً أو عاملاً وقضى مدة أطول في وظيفته.
- أن يكون المقترض قادراً على المساهمة في تغطية تكاليف المشروع السكني المزمع تمويله من موارده الخاصة.
- أن تكون تكلفة مشروعه السكني المزمع تمويله منخفضة.
- أن يقدم المقترض برنامجاً أقصر لتسديد القرض المطلوب.
- أن تكون مساحة المشروع السكني المطلوب تمويله صغيرة.
- أن يكون المقترض متزوجاً أو معيلاً لعدد كبير من أفراد الأسرة.

وتؤمن القروض أياً كان نوعها بتأمينات عقارية يقبلها البنك شريطة أن لا تكون الضمانات خاضعة لأي قيود تحد من حرية البنك في اتخاذ الإجراءات التنفيذية بحقها عند اللزوم. ولا تتجاوز قيمة القروض الممنوحة ٧٠٪ من قيمة الضمانات وتسدد القروض الممنوحة في كل الحالات على أقساط شهرية متساوية. وقد قام البنك منذ بدء نشاطه في عام ١٩٧٨م بمنح القروض لجميع المواطنين الراغبين في بناء مساكنهم بمساحات تتراوح بين ٦٠م٢-٣٠٠م٢. وكانت معظم القروض التي منحها في البداية مخصصة لبناء مساكن شعبية ومنذ بداية الثمانينات قدمت القروض لتمويل بناء مساكن صحية بمواصفات جيدة وبمساحات بناء (٢١٠م٢- ٣٥٠ م٢) وتميز بناء هذه الوحدات بكلفة منخفضة. واستمر هذا الوضع حتى نهاية عام ١٩٩٠م حين ارتفعت أسعار مواد البناء وبشكل غير طبيعي استمر الإرتفاع متصاعداً مما حدّ كثيرا من قدرة المواطن ذو الدخل المحدود على بناء المسكن الجيد. وقد منح البنك منذ إنشائه وحتى نهاية عام ١٩٩٢م ٣٧٢٣ قرضاً لبناء ٣٧٢٣ وحدة سكنية بمبلغ إجمالي قدره ٨٧١ , ٢٣٥ , ٣١٧ ريال. ولم يقتصر نشاط البنك على منح قروض للأفراد بل امتد نشاطه في تمويل المشاريع السكنية حيث ساهم في تمويل مشروع مدينة بنك الاسكان بحدة في مدينة صنعاء المكونة من ٦٤٠ وحدة سكنية بتكلفة قدرها ١٦٨, ٠٠٠, ٠٠٠ ريال وبمعدل ٢٦٧, ٠٠٠ ريالاً للوحدة السكنية.

وساهم البنك أيضاً في منح القروض والتي هدفت لأغراض التنمية الحضرية وفق اتفاق أبرم مع وزارة الإسكان حيث يمنح البنك قروض للمستفيدين بحد أقصى قدره ٦٠, ٠٠٠ ريال ومنذ عام ١٩٨٨م وحتى نهاية عام ١٩٩١م بلغت قيمة ما منحه البنك من قروض في هذا الجانب ٤١, ٩٤٠, ٠٠٠ استفاد منها ٦٩٩ مقترض.

ونتيجة للأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها اليمن والتي جاءت بسبب تأثيرات حرب الخليج وعودة ما يقرب من مليون مهاجر يمني من دول النفط المجاورة إضافة الى هذا حرب الإنفصال عام ١٩٩٤م كان تأثير هذه العوامل على الإقتصاد بشكل عام وعلى الأنشطة والبرامج الإسكانية بشكل خاص مما حدّ من عمليات الإقتراض والبناء وبشكل ملحوظ.

٣ - ٨ - إمكانيات المقاولين المحليين :

أظهر المقاولون اليمنيون قدراً لابأس به في مجالات البناء وبشكل نوعي آخذ في التطور المستمر ولكنه وفي الوقت الحاضر تعتبر قدرة المقاولين اليمنيين غير كافية لتنفيذ شبكات الخدمات التحتية ، ولذا يتم استقدام المقاولين الاجانب لتنفيذ مثل هذه الشبكات (وعلى سبيل المثال الكوريين والصينيين ...الخ) وبالنظر الى العجز القائم حالياًفي الامداد بخدمات البنية التحتية والحاجة الى مضاعفة هذه في السنوات القادمة فانه لابد من تكثيف الجهود المبذوله لزيادة قدرات المقاولين اليمنيين.

ولأن صناعه البناء تعتبر مصدرأرئيسيأفي توفير فرص العمل تقوم المؤسسة العامة التابعة للدولة(في المحافظات الجنوبية) منذ عام ١٩٧٣م بتنفيذ أعمال المقاولات ولايوجد حتى الان معلومات متوفره عن حجم العماله في هذه المؤسسات.

٣ - ٩ - انتاج مواد البناء :

ان الصعوبات التي تواجهها عملية إنتاج مواد البناء تنعكس بشكل سلبي على عملية انتاج الوحدات السكنية، كما أن النقص في مواد البناء يؤدي الى تأخير تنفيذ المشاريع السكنية وزيادة تكلفتها ، كما ان لارتفاع الكبير في اسعار مواد البناء، يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الوحدات السكنية لكل الفئات باختلاف مستوياتها. وفي الوقت الحالي يتم استيراد معظم مواد البناء كالحديد والخشب والالمونيوم والادوات الكهربائية ..الخ. فيما عدا بعض المواد المنتجة محلياً كالطوب والحجر والبلاط.

أما بالنسبة لمادة الاسمنت فيتم انتاجها من خلال ثلاثة مصانع متوسطة الحجم في كل من عمران وباجل والمفرق أما كمية الاسمنت المنتجة حالياً فأنها أقل بكثير من الاحتياج الفعلي، ولذا يتم استيراد الاسمنت من خارج البلاد ، والاسمنت المنتج محلياً أفضل من الاسمنت المستورد. وتقدر كمية المنتج منه عام ١٩٩١م (٧١٨ الف طن) وفي عام ١٩٩٤م (٨٩٨ الف طن)

٣- ١٠ - البناء العشوائي:

تعاني اليمن شأن معظم البلدان النامية في العالم من ظاهرة انتشار أحياء - مناطق البناء العشوائي في المدن وتمثل هذه الظاهرة واحدة من أكثر المشكلات التي تواجهها التنمية الحضرية تعقيداً حيث تتكدس الأسر الفقيرة في هذه الأحياء. وبدأت هذه الظاهرة في التزايد والانتشار في الثلاثين السنة الأخيرة نتيجة للنمو السكاني المضطرد في المراكز الحضرية وخاصة المدن الرئيسية. وبرزت مشكلة البناء العشوائي في هذه المدن متزامنة مع عملية التحضر في المدن الرئيسية وكنتيجة للإختناقات الاسكانية المتزايدة في الإرتفاع وازداد الوضع سوءاً بعد عودة نحو مليون مهاجر يمني من دول النفط المجاورة أثناء حرب الخليج عام ١٩٩٠. وتأصلت المشكلة أكثر بسبب عدم مواجهتها منذ البداية ولربما تصبح هذه المشكلة مستعصية الحل في المستقبل. وترتبط ظاهرة البناء العشوائي عامة

بالعامل الاقتصادي فمعظم الساكنين في هذه المساكن العشوائية هم من الفقراء. وأكثر المدن التي سجلت نمواً كبيراً في عدد الأحياء العشوائية هي (صنعاء، عدن، الحديدة، تعز، إب، ذمار). كما تسببت الهجرة الداخلية والهجرة المعاكسة (عودة المغتربين) مشاكل عديدة في مجال الإسكان مما دفع بالعديد من السكان الى بناء مساكن في مناطق غير مخططة لا تتوفر فيها أبسط الشروط الصحية كما تم استخدام تقنية بناء غير لائقة ودون المواصفات القياسية). وعكس ذلك نفسه على بنية النسيج العمراني للمدن ذات الأهمية التاريخيه مثل صنعاء والتي تزخر بنمط معماري رفيع المستوى.

إن ظاهرة البناء العشوائي غير المرخص انتشرت وبشكل واسع والمشكلة الأساسية في هذا ليست في عملية البناء ذاتها بل في كيفية الحصول على الأرض الصالحة للبناء.و لافتقار الأحياء العشوائية الى الخدمات الأساسية وبالأخص خدمات البنية التحتية فقد قامت الدولة بتزويد بعض هذه الأحياء بالخدمات التي تحتاجها وذلك من خلال مشاريع التطوير والتحسين كما هو الحال في منطقة مسيك في صنعاء . وفي منطقة غليل بالحديدة كما قامت الدولة في بناء مساكن شعبية صحية مناسبة بديلة عن المساكن العشوائية لسكان المناطق (المدارة وحاشد والقاهرة والقطيع في مدينة عدن) ووفقاً للإحصائيات تبين أن عدد المساكن الغير لائقة (دون المستوى القياسي) والتي تنتمي في غالبيتها الى البناء العشوائي تبلغ نسبتها ١٤٪ من إجمالي المساكن و١٥٪ من إجمالي مساكن ٦ مدن رئيسية.

وعلى العموم فالمستوطنات العشوائية في المدن اليمنية تستفحل نسبياً بحيث تهدد المجتمع كما هو الشأن في بعض الدول النامية ويمكن حصر الجوانب السلبية للبناء العشوائي في التالي:

- التعدي على الأراضي الزراعية.
- البناء الغير مرخص -غير القانوني- والتقسيم الذاتي دون مخططات تراعي توفير الحد الأدنى من متطلبات الخدمات الأساسية.
- التعدي على أراضي وأملاك الدولة بما في ذلك الأراضي المخصصة للمرافق العامة.

ويمكن تلخيص أهم المشاكل المترتبة على البناء العشوائي في التالي:

- مشكلات قانونية (تعدي على الملكية).
- مشكلات تخطيطية (إرباك عملية التخطيط).
- مشكلات اقتصادية (إرباك عملية تخطيط التنمية الحضرية).
- مشكلات اجتماعية (صحية، تعليمية ....الخ).
- مشكلة إدارية وأمنيه.

٣ - ١٠ - ١ - أحياء الصفيح:

مساكن هذه الأحياء دون المستوى القياسي السكني وهي المساكن التي تشمل (أكواخ الزنك- والخشب والكرتون وكذلك الخيم) وتسمى في اليمن بالصندقة أو العشة وتندرج ضمن مصطلح مساكن الصفيح.

وتمثل نسبة ١٤٪ من إجمالي مساكن ٦ مدن رئيسية (صنعاء ١٠,٥٪، عدن ١٥٪، تعز ١١,٥٪، الحديدة ٢١٪، إب ٧,٥٪، ذمار ٦,٥٪) بمجموع ١٧١١٤٢ مسكن حوالي ٥٥٪ من إجمالي عدد مساكن الصفيح في اليمن.

٤ - استراتيجية تنمية المستوطنات البشرية

٤ - استراتيجية تنمية المستوطنات البشرية

٤ - ١ - التوجهات العامة :

تدخل التوجهات المستقبلية للمستوطنات البشرية في اليمن ضمن الإستراتيجية العامة للدولة لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة وترتكز هذه الإستراتيجية على المبادئ الأساسية التالية :

- التعددية السياسية .
- حرية السوق .
- الإنفتاح على العالم الخارجي .
- اللامركزية .

ومنذ تحقيق الوحدة اليمنية (١٩٩٠) جاءت هذه المبادئ لتشكل الأساس الذي سترتكز عليه الإستراتيجية التنموية الوطنية وجاءت المرحلة الإنتقالية لتعمل على ترسيخ هذه المبادئ وعلى درب التطبيق الأوسع لهذه المبادئ تتجه السياسة الوطنية إلى اعتماد برامج تنموية شاملة لتأتي الخطة الخمسية الأولى للتنمية (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) في مقدمة هذه البرامج. وانطلاقاً من هذه الإعتبارات ارتكزت الإستراتيجية الوطنية في مجال المستوطنات البشرية على المحاور التالي :

- النمو المتوازن للمستوطنات البشرية وتقوية طاقاتها .. وتحسين مستوى إداراتها على المستوى المؤسسي والبشري المالي والتقني والبيئي من خلال العمل على تعزيز اللامركزية وبدعم المجالس المحلية كما تهدف السياسة إلى إشراك السكان من خلال جمعياتهم في كل القضايا المتعلقة بالتهيئة والتعمير بما يضمن الإنسجام الأوسع مع متطلباتهم وبما يسهم في تطبيق القوانين واللوائح والقرارات المنبثقة عنها .

ونظراً لاستقطاب المدن الرئيسية لأكبر عدد من حجم الهجرة الداخلية (خلال العشرين السنة الأخيرة) واعتباراً للمشاكل التي تعانيها هذه المدن والتي تلتزم تعبئة موارد مالية وتقنية بشرية ضخمة يصعب توفيرها ، تولي الإستراتيجية الوطنية أولوية لمحاولة التقليل من حجم تأثير هذه المشاكل مرحلياً بما يحقق تجاوزها نهائياً في المراحل اللاحقة وبشكل متوازٍ أيضاً تولي الإستراتيجية الوطنية أولوية بنفس الأهمية للمدن الثانوية (وبخاصة عواصم المحافظات كمرحلة أولى) للعمل على تطويرها وتنميتها في إطار مندمج ينسجم ومعدل نموها الحضري لتجعل منها أقطاباً للتنمية الإقتصادية والإجتماعية .

- تخفيف وطأة الفقر في المجالين الحضري والريفي من خلال تعميم خدمات البني التحتية والرعاية الصحية وتحسين وضعية المرأة والطفل بالإضافة إلى الإهتمام بتنمية الأرياف للحد من ظاهرة الهجرة الداخلية المتصاعدة وضغطها على المدن الرئيسية بصفة خاصة والثانوية بصفة عامة مما يفقدها السيطرة على نموها الحضري، حيث رصدت لهذا الهدف برامج تفصيلية تتعلق بالماء والكهرباء والطرقات لتحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف والبوادي. أما بالنسبة للمدن فالإهتمام يتركز أساساً على الفئات ذات الدخل المحدود من خلال التركيز على الإرتقاء ببرامج التنمية الحضرية الموجهة لوقف انتشار السكن الغير لائق تمهيداً للقضاء عليه وتكثيف عمليات

هيكلة الأحياء العشوائية .

- واعتباراً لأهمية دور المرأة ووضعيتها خاصة داخل المستوطنات البشرية الفقيرة أولت الإستراتيجية الوطنية أهمية لهذا الجانب من خلال التأكيد على تعزيز دور المرأة والنهوض بمستوى حياتها المعيشية .

- المحافظة على البيئة من خلال الحد من الإنعكاسات السلبية للمستوطنات البشرية في هذا الجانب عملت وزارة التنمية والتخطيط ومجلس حماية البيئة في عقد ورشة عمل (سبتمبر ٩٥م ، ديسمبر ١٩٩٥م) اشتركت فيها مختلف الجهات ذات العلاقة ومن خلال هذه الورشة تم إعداد خطة العمل الوطنية للبيئه والتنميه .

٤ - ١ - ١ - النمو الديمغرافي : تحضر مضطرد :

بلغ إجمالي سكان الجمهورية اليمنية ١٥,٨ مليون نسمة وفقاً لتعداد عام ١٩٩٤م ، بينما كان لايتجاوز ٥,٥ مليون نسمة عام ١٩٥٥م وتشير الإسقاطات بأنه سيصل الى ٣٠,٦ مليون نسمة في عام ٢٠١٠م وينتظر أن يتضاعف عدد سكان الحضر بوتيرة أسرع من وتيرة تزايد السكان العام بمعدل يبلغ نصف معدل النمو العام للسكان حيث سيصل عددهم إلى ١٠,٢ مليون نسمة بنسبة تحضر ٣٢٪ .

السكان البالغون سن الدراسة (٥ - ١٩ سنة) زيادة نسبية :

فيما يخص هذه الشريحة سوف تشهد تزايد نسبي حتى عام ٢٠٠٠ ولن تنقص وتيرة النمو وبشكل ملحوظ إلا بعد عام ٢٠١٠ وهذا يعني زيادة الحاجة في متطلبات البناء والتشييد للمدارس والمدرسين والوسائل التعليمية .

السكان النشيطون (١٥ -٦٤ سنة) في تزايد مستمر:

وفقاً لمعدلات النمو العالية ستتزايد أعداد السكان النشيطين . ولن تنقص وتيرة الزيادة هذه وبشكل ملحوظ إلا حوالي منتصف القرن الواحد والعشرون بعد (٢٠٥٠م) وهكذا فإن عدد الذين سيبحثون عن العمل *سيزداد بشكل مضطرد التسارع*

السكان المسنون (٦٥سنة وما فوق) في ارتفاع نسبي :

إن شيخوخة السكان في ظل تنامي معدل الحياة عند الإنسان اليمني نتيجة لتحسن الخدمات الصحية النسبي هي بدون شك في تزايد مستمر (حيث أصبحت الخدمات الصحية الأساسية تغطي ٤٢٪ من السكان عام ١٩٩١م مقابل ١٠٪ عام ١٩٧٠) ولكن لإرتفاع معدل الخصوبة فإن نسبة هذه الشريحة من السكان ستظل في حدودها الحالية حتى عام ٢٠٠٠ لتشهد بعد ذلك زيادة نسبية مترافقة مع انخفاض معدل الخصوبة .

٤ - ١ - ٢ - البيئة الحضرية :

- تخطيط البيئة الحضرية : أعطيت الأولوية لتقييم الوثائق التنظيمية وتحسن مستوى تطبيقها في الواقع واستكمال تخطيط المدن الثانوية وتم التركيز على (النمو الحضري المتزايد واللاتوازن بين التنمية الحضرية والتنمية الريفية وازدياد الفقر ونتائجه (إنتشار المتسولين ، ارتفاع معدل الجريمة ، الجنوح والتشرد للأحداث وغيرها بالإضافة إلى الإرتقاء بمستوى الخدمات الأساسية) وذلك بدعم وتعزيز اللامركزية .

- السكن الغير لائق : الحد من ظاهرة السكن الغير لائق (العشوائي) ومن مخلفاته السلبية.

- البيئة الحضرية التاريخية : أعطاء الإهتمام للرفع من مستوى حماية التراث المعماري والعناية به والإرتقاء ببئته الحضرية والحد من تدهوره.

- المياة والصرف الصحي : جاءت مشكلة المياة الصالحة للشرب في مقدمة المشاكل مما رفعتها إلى مقدمة أولويات أهداف الإستراتيجية الوطنية وذلك للأسباب التالية :

- شحة الموارد المائية وانحسار مخزون المياة الجوفية .

- تعرض أحواض المياة الجوفية المحيطة بالمدن الرئيسية للتلوث الناتج من تسرب عوادم الصرف الصحي إليها تلتها مباشرة مشكلة الصرف الصحي وما تسببه من طفح للمجاري وتسرب لعوادم الصرف المباشر والغير مباشر إلى الشوارع والساحات .

- العوادم والنفايات الصناعية والتعدينية: أعطيت أولوية في المراقبة الدائمة للنفايات بحيث تمكن استشعار أي ضرر وأخذ التدابير اللازمة وفق حجم الإمكانيات المتاحة .

- النفايات الصلبة: حظيت بإهتمام توسيع وتطوير مشاريع جمع وتصريف القمامة في المدن الرئيسية خاصة والثانوية عامة .

- توفير السكن اللائق: وذلك من خلال العمل على إقامة المشاريع ذات التمويل الحكومي .

- تشجيع المشاريع الإسكانية بالمشاركة .

- تشجيع السكن الإجتماعي وتسهيل وسائل الحصول عليه .

- تقويم الشراكة مع القطاع الخاص والجمعيات والمنظمات المهنية من أجل تحسين ظروف إنتاج السكن .

- تشجيع الإستخدام الأمثل لمواد البناء المحلي وإلى إستخدام تقنيات غير مكلفة في مجال البناء وتجهيزاته إضافة إلى تشجيع انتشار مشاريع استثمارية صغيرة لإنتاج مواد البناء.

- دعم وتطوير قطاع الإنشاءات (المقاولين) لزيادة قدرة المقاولين اليمنيين في تنفيذ المشاريع السكنية والخدمية .

٤ - ٣ - البرامج الخاصة بتنمية المستوطنات البشرية :

٤ - ٣ - ١ - التخطيط الإقليمي والحضري :

إن كل تطور سليم حاضراً ومستقبلاً للمستوطنات البشرية هو رهين بالبرامج والخطط الموضوعة لها والتي تعطي نظرة شمولية لهياكل المدن والقرى وتطورها على الصعيد الوطني. وانطلاقاً من هذا الشعور بالأهمية القصوى لهذه الدراسات تضع الإدارات المختصة (إدارة التخطيط الإقليمي وإدارة التخطيط العمراني بوزارة الإنشاءات والإسكان والتخطيط الحضري) الدراسات والتي يتم على ضوئها إعداد المخططات الهيكلية العامة بالتنسيق مع الوزارات الأخرى مثل وزارة التخطيط والتنمية والصناعة. وتقوم إدارة التخطيط الحضري بأعداد المخططات التفصيلية .

٤ - ٣ - ١ - ١ - التخطيط الإقليمي :

- إعداد المخططات والدراسات التي من شأنها استكمال تزويد المناطق الريفية بالخدمات الأساسية لخلق فرص عمل جديدة وللحد من الهجرة الداخلية (من الريف إلى المدن الرئيسية) .

- إعداد الدراسات الأولية لإستخدام الأراضي بما يساعد الحكومة على إيجاد السبل لتوجيه التنمية الإقليمة

٤ - ٣ - ١ - ٢ - التخطيط الحضري :

- مراجعة وتقييم المخططات الهيكلية للمدن الرئيسية والثانوية المنجزة قبل عام ١٩٩٠م وتعديلها وفقاً لمتطلبات التنمية الحضرية .

- إعداد اللوائح التفسيرية لقانون التخطيط الحضري الصادر في عام ١٩٩٥م ومتابعة تنفيذ شروط استخدامات الأراضي وفق ما نص عليه من بنود هذا القانون .

- استكمال إعداد المخططات للمدن الثانوية التي لم يتم إعداد مخططاتها سابقاً وذلك للتنسيق مع السلطات المحلية وفق برنامج مرحلي يعتمد في أولوياته إعداد المخططات الهيكلية العامة لهذه المدن ومن ثم المخططات التفصيلية .

- تعزيز دور السلطات المحلية في متابعة تنفيذ المخططات الهيكلية للمدن - العامة والتفصيلية بما يساعد في الحد من ظاهرة البناء العشوائي والإستيلاء على أراضي الدولة وفقاً لمقتضيات بنودالقانون ولوائحه المنظمة .

- دعم وتطوير برنامج إعداد وتدريب الكوادر المحلية في مجالات التخطيط الحضري.

- نشر وإصدار المخططات الهيكلية والتفصيلية الخاصة بالمدن الرئيسية والثانوية حفاظاً على نموها ومع من البناء العشوائي .

- التنفيذ الصارم لقانون التخطيط الحضري والذي سيحل الكثير من المشاكل والمنازعات المتعلقة في تخطيط واستخدامات الأراضي .

- تطبيق قانون أراضي وعقارات الدولة بالتنسيق الكامل بين الجهات ذات العلاقة (القضائية - الأمنية) للحفاظ على أراضي وممتلكات الدولة مع مراعاة رفد الخزينة العامة للدولة بتحصيل الإيرادات المستحقة .

- إصدار التشريعات والقوانين المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر بما يضمن حقوقاً عادلة للطرفين .

٤ - ٣ - ٣- الإدارة المحلية :

- تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار عن طريق الإنتخابات لأجهزة الحكم المحلي بما يمكن المواطنين في الوحدات الإدارية من انتخاب ممثليهم في المجالس المحلية في المحافظات والمديريات .

- التعجيل بإصدار قانون الإدارة المحلية وإجراء الإنتخابات للمجالس المحلية .

- إعطاء المزيد من الصلاحيات المالية والإدارية للسلطات المحلية في المحافظات والمديريات .

- الحفاظ على تجربة هيئات التعاون الأهلي للتطوير كتجربة شعبية مستقلة عن أجهزة الدولة وتطويرها طبقاً للقانون .

- تأمين تواجد أجهزة الدولة في جميع الوحدات الإدارية وتعزيز الأجهزة المحلية الإمكانيات المادية والبشرية

مع استكمال بناء مكاتب الوزارات وتعزيزها بالكوادر المؤهلة والمتخصصة.

- إعطاء أولوية بناء المرافق وتجهيز الإمكانات الضرورية وإختيار أفضل العناصرللمناطق النائية والمحرومة .

٤ - ٣ -٣- الإسكان :

وفقاً للأرقام التقديرية للنمو الحضري فإنه يمكن حساب الإحتياج للسكن بصورة عامة بـ (١٤٥٠٠٠) وحدة سكنية مع الأخذ بعين الإعتبار نسبة إهلاك ١٪ وكذلك الحال في المدن فإنها بحاجة إلى(٣٣٠٠٠) وحدة سكنية سنوياً منها(٢١٠٠٠) وحدة سكنية في المدن الرئيسية الست ونظراً للأوضاع الإقتصادية التي تمر بها اليمن والتي تتلخص في شحة الموارد الوقتصادية فإن دور الحكومة في هذا المجال سيتركز في الأساس على توجيه عملية انتاج الوحدات السكنية من خلال تبسيط الإجراءات والتشريعات وخاصة المتعلقة بفئات ذوي الدخل المحدود وتترك عملية البناء ليقوم بها القطاع الخاص والجمعيات السكنية والقطاع التعاوني. وستعمل وزارة الإنشاءات والإسكان والتخطيط الحضري على تقديم يد العون والمساعدة من خلال دعم المشاريع الإسكانية لذوي الدخل المحدود وذلك بتوفير أراض البناء وخدمات البنية التحتية والمرافق العامة ويقوم المستفيدين ببناء مساكنهم ذاتياً طبقاً للتصاميم المعتمدة والتي ستعتمد المرونة في المواصفات والشروط الفنية .

ولأهمية قطاع الإسكان كمجال متميز وحيوي لتوفير العيش الرغيد داخل المستوطنات البشرية أعدت الحكومة برامج ارتكزت على ثلاثة محاور هي :

٤ - ٣- ٣ - ١ -إنتاج السكن .

وذلك من خلال التالي :

- وضع استراتيجية اسكانية شاملة .

- تشجيع المشاريع السكنية الخاصة والتعاونية وذلك بتسهيل الحصول على الأراض ودعم تزويدها بالخدمات الأساسية .

- تخصيص وتخطيط مساحات كافية من الأراضي في عواصم محافظات الجمهورية وأمانة العاصمة (وخاصة المحافظات التي تظهر فيها مشكلة السكن أكثر حدة من غيرها) وذلك لإقامة مشاريع سكنية متكاملة ومشاريع للتنمية الحضرية يستفيد منها بصورة خاصة ذوي الدخل المحدود يتم تمويلها من المخصصات السنوية للدولة والمساعدات والقروض المقدمة من الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات المختلفة .

- تشجيع وتقديم التسهيلات للمؤسسة العامة للإسكان والقطاع الخاص والرأسمال الأجنبي في تنفيذ المشاريع السكنية والتي ستتيح الكثير من فرص العمل للعمالة المحلية .

- حث بنك الإسكان في تقديم القروض الفردية والإسهام في تنفيذ المشاريع السكنية وبما يضمن استغلال مخصصات البنك في مسارها الصحيح .

٤ -٣- ٣ - ٢ -الحد من ظاهرة السكن الغير لائق :

يهدف هذا البرنامج إلى القضاء النهائي على أحياء الصفيح بالحد من ظاهرة انتشارها كمرحلة أولى ومن ثم الإرتقاء ببيئتها الحضرية عبر برامج تنموية حضرية على غرار برنامج (حي مسيك في صنعاء وحي غليل بالحديدة) واتخاذ التدابير المساعدة في إقامة مشاريع سكنية بديلة وفق برامج تعتمد المشاركة.

٤ - ٣- ٣ - ٣ - الحد من البناء العشوائي :

يهدف هذا البرنامج إلى الحد من ظاهرة البناء العشوائي ومايعكسه من تردي للبيئة الحضرية عامة وتدني لمستوى الحياة السكنية خاصة ولارتباط هذه الظاهرة بإدارة الأراضي فإن تدابير الحد منها ومعالجتها يتم عبر الوسائل التالية :

- تطبيق قانون التخطيط الحضري .
- مراجعة وتقييم وتوثيق الملكيات وتعزيز سلطات إدارة السجل العقاري والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة للحد من ظاهر الإستيلاء على أراض الدولة والأوقاف - والتي تعتبر المصدر الرئيسي لإنتشار البناء العشوائي .
- تخطيط الأراضي الواقعة على أطراف المدن الرئيسية خاصة.
- تعزيز دور السلطات المحلية للإسهام في تنفيذ أحكام قانوني السجل العقاري والتخطيط الحضري لمنع تكرار مثل هذه الظواهر .
- معالجة الوضع التخطيطي لإحياء البناء العشوائي - كوضع قائم - وتنفيذ المخططات للإرتقاء ببئة هذه الأحياء .

٤ - ٣ -٤ - الحفاظ على التراث العمراني:

- رفع مستوى الوعي الشعبي (بأهمية التراث المعماري والثقافي) حمايته، الحفاظ عليه، صيانته والإرتقاء ببيئته) من خلال برامج توعية تثقيفة.
- تعزيز دور المشاركة الشعبية في حماية التراث والحفاظ عليه، وتشجيع ودعم قيام الجمعيات في هذا المجال.
- رفع مستوى تأهيل الكوادر الإدارية والفنية العاملة في مجالات حماية التراث المعماري والثقافي والحفاظ عليه ودعم الدراسات والأبحاث العلمية واقامة الندوات والمؤتمرات العلمية في هذا المجال.
- اعداد الدراسات التي من شأنها وضع المعايير التخطيطية والمعمارية -الإنشائية في الحفاظ على المعالم التاريخية وصيانتها والعمل على استكمال القوانين واللوائح التشريعية أساس هذه المعايير.
- إقامة مراكز الأبحاث المتخصصة في العمارة التقليدية وأسس الحفاظ عليها وتعميم مفاهيم قيمها التاريخية والمعمارية ووسائل الحفاظ عليها.
- تشجيع القطاع الخاص وتعزيز دوره في المساهمة بالإرتقاء ببيئة المعالم التاريخية الحضرية من خلال توجيهه وتسهيل مهامه لإقامة المشاريع الإستثمارية الخدمية وفق المعايير والمواصفات الخاصة بذلك. وتسهيل ودعم إمكانياته للمساهمة في عمليات الحفاظ على المعالم التاريخية الحضرية وفق برامج استثمارية تتخذ من المنشأت

والمباني التاريخيه مواقعاً لها.

- البدء ببرنامج مسح شامل لحصر المعالم التاريخية وتوثيقها والعمل على إعداد البيانات بإستخدام الوسائل الحديثةونشرها من خلال مركز للمعلومات يعنى بالتراث المعماري خاصة ويساعد في توجيه السياحة الثقافية.

- الدعوة للقيام بحملات الحفاظ على المعالم التاريخية الحضرية كمدينة زبيد التاريخية التي تم ضمها الى سجل التراث الثقافي الإنساني العالمي عام ١٩٩٣ من قبل منظمة اليونسكو.

- التركيز على تطبيق قانون حماية المدن التاريخية والآثار

٤ - ٣ - ٥ - الإنشاءات :

- رفع مستوى أعمال البناء والتشييد بتطبيق أنظمة المواصفات والمقاييس الفنية والمعايير القياسية الهندسية العلمية من أجل رفع مستوى الجودة والسلامة في أعمال البناء والتشييد .

- الإهتمام بالدراسات والتصاميم والإشراف على المباني الحكومية والتوسع في المشاريع الإنشائية للحدائق والمنتزهات وخاصة في المدن المحرومة منها .

- تحديث وتطوير المدن الرئيسية والثانوية بإنشاء وسفلتت وانارة وصيانة شبكات الطرق الداخلية .

- رفع الكفاءة الفنية للكادر اليمني في هذه المجالات من خلال برامج الإعداد والتدريب.

- العمل على ربط المدن اليمنية بشبكة طرق حديثة تسهل سرعة تنقل المواطنين والمنتجات الزراعية والصناعية من مدينة إلى أخرى ، بما يتناسب مع تطور وسائط النقل الحديثة، والعمل على الصيانة المستمرة لها.

- تشجيع القطاع الخاص في المساهمة في تنفيذ المشاريع الإنشائية .

٤ - ٣ - ٦ - النقل والمواصلات :

- تطوير خدمة البريد والهاتف واستمرار العمل على استكمال ربط الجمهورية بشبكة اتصالات واسعة.

- تطوير شبكة النقل والمواصلات من طرق رئيسية وفرعية، وتطوير خدمات الإتصالات والموانئ.

- إقامة موانئ جديدة تساير الحركة الإقتصادية النامية في البلاد بدءً بتطوير وتوسيع ميناء عدن الدولي ليواكب مشروع تحويل مدينة عدن إلى منطقة حرة .

- تطوير المطارات في المدن الرئيسية وربطها بشبكة إتصالات حديثة .

- تنشيط وتطوير أعمال مؤسسات الملاحة والطيران والنقل البري .

- العمل على إيجاد شبكات نقل عام داخل المدن الرئيسية .

- العمل على سرعة استكمال الربط الهاتفي لجميع المدن وخاصة المحرومة من هذه الخدمة مع تعميم الخدمات التلكسية والبرقية وخدمات الفاكسميل والتوسع وفق حجم الإمكانيات إلى القرى المتاخمة لهذه المدن .

- الإهتمام بصيانة الطرق الرئيسية والتوسع في مد شبكات الطرق الفرعية - تمهيدها ورصفها - بالتعاون مع الهيئات المحلية والمبادرات الشعبية .

٤ - ٣ - ٧ - تنمية الموارد المائية :

يكتسب هذا البرنامج صفة استعجالية ويأتي في مقدمة الأولويات وهي :

- إقامة المنشآت اللازمة لحفظ مياة السيول واستعمالها بدلاً من الإفراط في استنزاف المياة الجوفية .-

إنشاء المنشآت اللازمة لحفظ المياة - (السدود) .

- إخضاع عمليات حفر الآبار للتراخيص الرسمية وفرض تعرفة على المياة المستخدمة في الري .

- دراسة تحلية المياة المالحة (مياة البحر) بوسائل وأساليب ممكنة .

- دراسة معالجة مياة المجاري - العادمة - بغية استخدامها .

- وضع برامج توعية لرفع الوعي الشعبي بأهمية المياة وحسن استخدامها .

- دعم و تعزيز دور الهيئة العامة للموارد المائية والتي أنشئت حديثاً وفق القرار الجمهوري رقم (١٥٤) لسنة ١٩٩٥م .

٤ - ٣ - ٨ - الصرف الصحي والمياة :

- إقامة مشاريع الشرب في المناطق النائية والمحرومة .

- تشجيع النشاط الأهلي في إقامة مشاريع المياة وتقديم الدعم والتسهيلات اللازمةلساندة المجهودالشعبي.

- رفع قدرات المؤسسات والهيئات العاملة في مجال المياة والمجاري وتحسين أدائها التقني والإداري .

- تطوير القدرات المحلية في تنفيذ مشاريع المياة والمجاري .

- تركيز النشاط التنموي على إنجاز مشاريع مياة الشرب والمجاري (الصرف الصحي) في العاصمة والمدن الرئيسية .

٤ - ٣ - ٩ - الكهرباء :

- وضع دراسة استراتيجية لقطاع الطاقة الكهربائية لاستيعاب حاجات المجتمع والتنمية الإقتصادية وعن طريق التوسع في استخدام الغاز الطبيعي بدلاً عن النفط في إنتاج الكهرباء .

- وضع التدابير العاجلة لحل المشكلات القائمة في توليد الطاقة الكهربائية والشبكات في العاصمة والمدن الرئيسية كأولويات ملحة .

- وضع دراسات فنية واقتصادية لإستخدام الطاقات الجديدة المتجددة ذات الكلفة الرخيصة وإقامة مشاريع تجريبية في هذا المجال .

- تشجيع الإستثمارات الخاصة والأهلية لإقامة المشاريع الكهربائية .

- رفع الكفاءة في مجال الصيانة وتخفيض الفاقد من الطاقة وتخفيض التكاليف في الإنتاج والتوزيع وزيادة القدرات المحلية على تنفيذ المشاريع وصيانتها .

- توسيع خدمات الكهرباء داخل المدن واستكمال ربط الشبكات إلى جميع المناطق التي لاتصلها هذه الخدمات في المدن الرئيسة خاصة والثانوية عامة .

٤-٣-١٠-١ - الحد من انعكاسات المستوطنات البشرية على البيئة :

ترتكز أهداف وسياسات التنمية في هذا المجال على التالي :

٤-٣-١٠-١-١ - تدابير مؤسسية وتشريعية :

- التركيز على إقرار قانون البلدية وتطبيق قانون التخطيط الحضري وقانون حماية البيئة.
- إعداد المشاريع بالإستخدام المرن للأراضي وفق الإعتبارات البيئية .
- تقوية دور وقدرة السكان والبلديات للحصول على مساهماتهم الكاملة في حماية البيئة على المستوى المحلي .
- إعتماد سياسة لتأجير السكن من خلال اصدار القانون المنظم للعلاقة بين المالك والمستأجر.
- مراجعة لوائح استخدام الأراضي .
- مراجعة الهيكل الضريبي الخاص بالأراضي الفارغة والغير مبنية.
- إدارة وسيطرة المضاربة على الأراضي من خلال إدارة فعالة للتوسع الفيزيائي والعمراني .
- تعزيز التكامل والتنسيق المحكم والمنظور كوسائل لتحقيق دعم أكثر فعالية للأنشطة ذات العلاقة بالبيئة
- تشجيع إنشاء مراكز جذب لإمتصاص سكان الحضر من خلال التحديد السليم لمواقع المنشآت الصناعية .
- تطوير الخدمات ضمن أنماط أقل مركزية .
- تحديد تسعيرة تتبنى وسائل إقتصادية ملائمة محلياً مثل فرض ضرائب على المستثمرين لتغيير سلوك الملوثين أو مستخدمي الموارد .

٤-٣-١٠-٢ - تقوية القدرات المؤسسية :

- المراقبة المستمرة للبيئة داخل المستوطنات البشرية وتقييم حالتها وذلك من خلال وضع شبكة وطنية للمراقبة والإستشعار تشمل كل مكونات البيئة من مياة وتربة وهواء.
- تحديد الوضع العام للبيئة على المستوي الإقليمي والمحلي إنطلاقاً من المؤشرات المستقات من الدراسات التشخيصية البيئية الموجودة قيد الإنجاز .
- التوسع في إنشاء المسالخ وتعميمها في جميع المدن للحفاظ على صحة المواطن ولحماية الثروة الحيوانية من الإنقراض .
- القيام بدراسات لمختلف الجوانب العامة للبيئة وفقاً للعلاقات التالية :
- التفاعل بين البيئة والسكان .
- التفاعل بين البيئة والصحة .
- التفاعل بين البيئة والتجارة .
- التغيرات في نمط الإستهلاك .

- الآليات الإقتصادية والمالية لإدارة البيئة .
- القيام ببرامج خاصة بالتوعية البيئية وتأكيد الوقاية من الأخطار البيئية .
- تنشيط التدريب الذي يؤدي إلى زيادة القدرات المؤسسية نحو تكامل النواحي البيئية مع سياسات التنمية الإجتماعية الإقتصادية والتنمية الصحية .

وتأتي أولويات الأهداف في هذا المجال وفق ترتيبها كما يلي :

- المياة الآمنة للشرب والإصحاح .
- معالجة المخلفات الصلبة .
- سلامة الأغذية .
- جودة المياة الساحلية .
- الصحة والسلامة المهنية .
- معالجة المخلفات ذات الخطورة .
- الإعتبارات الصحية لمخلفات البلديات والصناعة .
- الإستخدام السليم للكيماويات .
- جودة الهواء في المدن .
- الإعتبارات الصحية للإسكان والنمط الحضري .
- مواجهة أخطار التلوث في حالات الطوارئ والكوارث .
- محكافحة التلوث بالضوضاء .
- الحماية من الإشعاع .
- تنمية القدرات المؤسسية .
- برامج التطور الإجتماعي .

٤ - ٣ - ١١ - التنمية الصحية :

إن أهداف وسياسات واستراتيجية التنمية الصحية هي :

- الخفض الملموس لحدوث وانتشار الأمراض المعدية والطفيلية والتي تصيب جميع فئات السكان وخاصة الرضع والأطفال والنساء في سن الخصوبة .
- تحسين الوضع الغذائي للمواطنين بصورة عامة وخاصة بين أولئك الأكثر عرضة لخطر سوء التغذية .
- الخفض بدرجة كبيرة لتعرض الأطفال والأمهات إلى المخاطر التي قد تترافق مع الحمل المبكر والمتكرر وتقارب فترات الحمل والولادة وذلك بتنمية مستويات ونوعيات الرعاية الصحية الأولية .
- تحسين الخدمات التشخيصية والعلاجية بما في ذلك الرعاية الطبية في مجالات الطوارئ لتقليل حالات الإعتلال المستديم والمعوقات والعاهات . وعلاج هذه الحالات .
- السيطرة على العوامل البيئية التي تساهم في حدوث وانتشار الأمراض بالتنسيق مع القطاعات الأخرى

ذات العلاقة .

- تغيير الأنماط السلوكية الضارة وتعزيز الأنماط الصحية للحياة وذلك من خلال تكثيف التثقيف الصحي ببرامج توعية صحية .

وبتحقيق هذه الأهداف فإن سياسة استراتيجية التنمية الصحية ستؤدي إلى :

- الخفض الملموس للوفيات عامة بحلول عام ٢٠٠٠ بما يتلائم مع توقعات الحياة عند الميلاد لتبلغ ٦٠ سنة.
- خفض معدلات وفيات الأطفال الرضع من٨٣ لكل ألف مولودعام ١٩٩٤ إلى٦٠ لكل ألف مولود عام٢٠٠٠
- خفض معدل الوفيات دون الخامسة من ١٢٢ لكل ألف مولود حي عام ١٩٩٢م إلى٩٠ لكل ألف مولود عام ٢٠٠٠ .
- استئصال شلل الأطفال والقضاء على تتانوس حديثي الولادة بحلول عام ٢٠٠٠ .
- خفض معدل وفيات الأمومة لأسباب تتعلق بتدني الخدمات الصحية أثناء الحمل والولادة والنفاس بمقدار ٥٠٪ عن مستواه عام ١٩٩٠م (١٠ لكل ألف مولود حي) لتصبح (٥لكل ألف مولود حي) بحلول عام ٢٠٠٠م .
- تحسين نوعية الحياة .

أولويات السياسات المتبعة لتحقيق الأهداف هي :

- مكافحة الأمراض الشائعة المستوطنة .
- مكافحة سوء التغذية .
- تخفيض المخاطر المالية المهددة لصحة الأمومة والطفولة .
- تعزيز الخدمات العلاجية والأنشطة الداعمة .
- تطوير مجالات صحة البيئة .
- زيادة حصة التمويل للتنمية الصحية المباشر في الموازنة العامة من ٣,٥ - ٤٪ .
- تطوير الموارد البشرية في مجال الصحة (تنمية القوى البشرية في قطاع الصحة).
- تدعيم السند القانوني من خلال تطبيق قوانين ممارسة المهن الطبية والصحية وإصدارقوانين الصحة العامة

- مراجعة وتقييم نظام الإمداد والتموين الطبي .

٤ - ٣ - ١٣ - التنمية الإجتماعية :

- تطوير وتعميم برامج الضمان والتأمين الإجتماعي والتأمين الصحي على أوسع نطاق ممكن .
- الإهتمام بالرعاية الإجماعية عن طريق دعم الدور والمراكز القائمة وتحسين الخدمات فيها ، والتوسع في إنشاء دور الرعاية الإجتماعية لتشمل كافة الفئات المحتاجة إلى خدماتها في الجمهورية والسعي من أجل تسويق منتجاتها واستغلال العائد من خدمة وتحسين مجال الأسرة وتنمية المجتمع .
- إقامة مؤسسات تعني بتأهيل وتدريب قيادات المؤسسات والتنظيمات الإجتماعية، وتوفير الكوادر والعاملين الإجتماعيين وإجراء البحوث الإجتماعية اللازمة لتطويرالعمل الإجتماعي .

- ترسيخ الممارسة الديمقراطية داخل المؤسسات والتنظيمات الإجتماعية والحفاظ على وحدة الإتحادات والمنظمات الفئوية والمهنية والرياضية وغيرها ، وتشجيع إنشاء مجالس تنسيق للجمعيات التطوعية والخيرية .

- رعاية وتأهيل وتعليم المعاقين والمكفوفين وذوي العاهات من الأطفال والشباب وخلق فرص العمل المناسبة للمؤهلين منهم .

- الإعتناء بالمعاقين وأسرهم معيشياً وصحياً وثقافياً ورياضياً وإنشاء المراكز المتخصصة لضمان حصولهم على التدريب .

- تعزيز الدور الرسمي والشعبي - والإعتماد على خدمات منظمة - . لتحقيق اندماج إجتماعي للمعاقين ضمن مجتمعهم المحلي.

٤ - ٢ -١٣ - التعليم :

- إصلاح النظام التعليمي بما يحقق شمولية التطوير .

- تطبيق قانون التعليم العام وربط التعليم بالإحتياجات المستقبلية لبناء اليمن الحديث وتنميته مع التركيز على العلوم التطبيقية والبيئية والعلوم الحديثة .

- وضع المناهج الحديثة وتطويرها والإهتمام بالتعليم المتميز .

- العناية بالبحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات ومراكز الأبحاث وتزويدها بكافة إحتياجاتها المادية والبشرية وتشجيع العاملين فيها .

- الإهتمام بالمعلم اليمني ،ومعالجة أوضاع المعلمين العلمية والمعيشية ويحقق لهم الإستقرار النفسي ، والعمل على إيجادبرامج ومناهج إعداد المعلم .

- الإهتمام بالتعليم الفني والمهني وتطوير الموجود منه مناهجاً وإمكانات مع التوسع في هذا البرنامج وبناء الكليات الفنية والمعاهد التقنية والتركيز على التخصصات التي تحتاجها سوق العمل وخطط التنمية .

- توفير الخدمات التوجيهية والإرشادية للطلاب لتوجيههم نحو التخصصات التي تتناسب مع مقدراتهم العقلية وفي إطار خطط الدولة لإعداد الكوادر المؤهلة .

- إعادة النظر في سياسات التعليم الجامعي وأهدافه المؤسسية التعليمية وبما يحقق التوازن بين سياسات القبول واحتياجات المجتمع، ووضع المناهج التعليمية الحديثة والمتطورة والعمل على إنشاء الجامعات والكليات الجديدة في المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية .

- تشجيع ودعم الإستثمار الخاص في قطاع التعليم ورعايته بالقوانين واللوائح التي تنظم نشاطاته لكي يسير في إطار خطط التنمية الوطنية .

- القضاء على الأمية من خلال دعم أنشطة برامج محو الأمية وبالأخص بين العاملين في الدولة والقطاع العام كمرحلة أولى .

٤ - ٢ -١٤ - تعزيز دور المرأة والعناية بالطفولة :

فيما يخص المرأة ولتجاوز الحواجز الإجتماعية القائمة وتجسيداً للأهداف المسجلة في الإستراتيجية الوطنية

للنهوض بالمرأة اليمنية حتى عام ٢٠٠٠م تتميز البرامج المستقبلية باستمرارية التدخلات على مستوى كل القطاعات قصد ضمان مشاركة المرأة ومساهمتها مساهمة ديناميكية في تحسين وضعيتها وتولي هذه البرامج أهمية كبيرة في إشراك المرأة في التنمية وتهدف إلى :

- تعميم تعليم المرأة ومحاربة أميتها والتي تمس قسماً كبيراً من النساء وخاصة في الريف .
- تعزيز مساهمة المرأة في مسيرة التنمية بضمان العمل لها وتحديث البنية المهنية لنشاط المرأة .
- عمل الدراسات والأبحاث الإجتماعية - الإقتصادية والقانونية التي تعني وضعية المرأة ودورها في الأسرة والمجتمع .
- تطبيق الإجراءات الهادفة إلى تحسين سياسة الصحة العامة والبرامج الصحية الموجهة للمرأة وتحسيسها بأهمية الصحة الوقائية والتخطيط العائلي في الوسطين الحضري والريفي .
- تعزيز برامج الإعلام والتربية والثقافة والبيئة التي تهدف إلى تعريف المجتمع بدور المرأة في كل المجالات وكذلك تعريف المرأة بحقوقها وواجباتها .
- تعزيز عمل الجمعيات النسوية كمكون ووسيلة للمسيرة التنموية التي تهدف إلى إبراز أهمية دور المرأة على المستويين المحلي والوطني وخلق بنيات إجتماعية واقتصادية كالتعاونيات الإنتاجية .. بالإضافة إلى التنسيق مع المنظمات غير الحكومية والتي تعمل على تطوير وتشجيع المرأة .
- إيجادمشاريع خاصة بالمرأة .مما يمكن إدماجها بالتنمية.
- تأهيل وتدريب المرأة على القيام بمهامها التربوية والأسرية والمساهمة النشطة في الحياة العامة والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية.

فيما يخص الطفل فالأهداف التي رسمها برنامج العمل الوطني لصالحه حتى عام ٢٠٠٠م تتمحور أساساً في الصحة كتخفيض معدل الوفيات وتخفيض معدل سوء التغذية وتحقيق نسبة تعلم تصل إلى ٦٠٪ وتقليص نسبة الأمية وتحسين شروط عيش الأطفال الذين يعانون ظروفاً صعبة . وستتمحور الأعمال المستقبلية المعنية بالطفولة حول النقاط التالية :

- منح الأولوية لخلق شبكة من المؤسسات المتخصصة في رعاية الطفولة وحمايتها وخاصة الطفولة المتشردة .
- تنمية نوعية لأنشطة التكوين المهني .
- تشجيع ودعم المؤسسات والمشاريع التي تعني بالطفولة مثل رياض الأطفال والمكتبات وحدائق الأطفال .
- تعزيز التعاون مع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والتي تهتم بقضايا الطفولة . - تشجيع خلق المراكز المتخصصة لرعاية الأطفال المعاقين .
- ضمان حقوق الطفل وتشجيع وتطوير ثقافته وتوفير التعليم المجاني له .
- رعاية الأطفال اليتامي ورعاية الأحداث .

٥ - استعراض الحالات

٥ - استعراض الحالات

٥ - ١ - الفقر :

٥ - ١ - ١ - الجنوح والتشرد :

لا تختلف الوضعية في بلادنا عن مثيلاتها من دول العالم الثالث، فلا زالت معدلات وفيات الأطفال في اليمن من أعلى المعدلات في العالم ونجدأن أعداداكثيره من الأسر الفقيرة لا تستطيع توفير متطلبات الحياة الأساسية لأطفالها. كما أن الخدمات الصحية الوقائية وخاصة تلك الموجهة لرعاية الطفولة والأمومة لاتغطي سوى مساحات محدودة: فالآلاف من الأطفال لا تجد فرصتها في التعليم بحكم ازدحام الفصول الدراسية أو بحكم عدم قدرة الأسر على توفير متطلبات التعليم، كما توجد معاناة إضافية تعود الى الأحداث الأخيرة والمتمثلة في عودة أكثر من مليون عامل من دول الخليج حيث حرمت أسرهم من العوائد المالية التي كانوا يرسلونها لها. . وهذا ما عمل على رفع كلفة الحياة المعيشية وأضر بالخدمات الاجتماعية والصحية والتي انعكست بدورها وأثرت على وجه الخصوص بالفئات والشرائح الاجتماعية الفقيرة و دفع بعدد من الأحداث للخروج عن طور أسرهم نتيجة لبدء ظاهرة تفكك الأسرة في إطار الفئات الأكثر فقراً. مما حدى بالدولة لمواجهة هذه الظاهرة بإنشاء دور التوجيه الاجتماعي في العاصمة وبعض المدن الرئيسية ووصل عددها خمس مؤسسات عاملة كما أنه يوجد ثلاث دور في مدن أخرى تحت التأسيس والتجهيز لكي تستقبل جزء من الأطفال المشردين والجانحين ومن لا عائل لهم من أجل حمايتهم من حياة التشرد والضياع وتعويضهم ما فقدوه في أسرهم حيث يتوفر في هذه الدور الخدمات الصحية والتربوية والتعليمية والاجتماعية والمهنية. إلا أن واقع المشكلة وتزايدها بشكل مضطرد جعل هذه المؤسسات غير قادرة على التوسع والرفع من طاقتها الاستيعابية وتنويع وتطوير خدماتها.

ونظراً لأهمية وخطورة مشكلة الأحداث واستهدافها لأهم شريحة عمرية (فئة الطفولة) والتي تحتاج الى حماية ومساعدة الأسرة والمجتمع. وإحساساً من الدولة بذلك فقد سعت إلى إصدار قانون لرعاية الأحداث في عام ١٩٩٢م. وقد تضمن تعريف الحدث الجانح وتحديد سنة الحداثه وفق ثوابت العقيدة الاسلامية والتي تؤكد على تحمل المسؤلية والخضوع للمساءلة القانونية للفرد عندما يبلغ سن الخامسة عشره. و حددأيضاً حقوق الحدث على المجتمع والدولة في توفير حياة إنسانية لا تقل عن أقرانهم العاديين وتهيئتهم للإعتماد على أنفسهم والاندماج في المجتمع كأفراد أسوياء قادرين على المشاركة والتفاعل والالتزام بثوابت المجتمع الاخلاقية والعقيدية .. كما تضمن القانون إنشاء نيابات ومحاكم للأحداث الجانحين باعتبار أن لهم وضع خاص يختلف عن أوضاع الجانحين الكبار. وهذه المحاكم والنيابات وكذا شرطة الأحداث هي الآن في طريقها الى التشكيل وبدء العمل فيها وفق ما نص عليه القانون. كما أن القوانين والتشريعات اليمنية قد تم فيها مراعاة الأحداث فيها بما ينسجم ووضع هذه الفئة. إلا أن التطبيق الفعلي لكثير من القوانين لم يتم حتى الان وذلك لاسباب إدارية وتمويلية. وتسعى الدولة من خلال برامجها على توفير المؤسسات الاجتماعية والتربوية وتزويدها بالألات والمعدات اللازمة لعملية التعليم والتدريب المهني وغيرها من الخدمات اللازمة لتعويض الحدث(ذكراً كان أم أنثى) عما فقده في أسرته وكان سبباً في تشرده وجنوحه

ويوضح الجدول التالي: إجمالي الأحداث الجانحين (الذكور) والذين تم الحاقهم بدور التوجيه الاجتماعي واستفادوا من خدماتها الاجتماعية والتعليمية والمهنية والصحية لعام ١٩٩٤م :

الإنحراف					تعرض للإنحراف						
قتل	سرقة	قضايا جنس	إيذاء	المجموع	اليتم	الطلاق	غياب الأب	مروق	تفكك أسري	أخرى	المجموع
١	١٨	١١	١٦	٤٦	١٢٨	٥١	٣٩	٣٩	٤٣	٥	٣١٥

فيما بلغ إجمالي عدد الأحداث منذ عام ٧٨ حتى عام ١٩٩٤م (٥١٢٩) حدثاً منهم ١٣٢٠ حدثاً وفق قضايا الإنحراف و٣٨٠٩ حدثاً تعرضوا للإنحراف ونالوا جميعاً خدمات دور التوجيه .

وتتواجد دور التوجيه في المحافظات (أمانة العاصمة - تعز - الحديدة - إب - صعدة) مع العلم أن المحافظات الجنوبية والشرقية لا توجد فيها مؤسسات من هذا النوع وبعد تحقيق الوحدة عام ١٩٩٠م قامت دولة الوحدة بإنشاء دارين للتوجيه الاجتماعي في كل من عدن وحضرموت وهي الآن تحت التأسيس . ولاتوجد مؤسسات من هذا النوع (للفتيات)وهذا عائد للإنعكاسات الإيجابية لعادات وتقاليد المجتمع اليمني المحافظ ولكنه في السنوات الأخيرة ظهرت بعض المؤشرات لتفكك الأسر الأكثر فقراً الأمر الذي دفع بالأبناء ذكوراً أو إناثاً إلى الإعتماد على أنفسهم في البحث عن الرزق مما يجعل الأحداث عرضة للتشرد والجنوح إذا لم يتلقوا الرعاية والعناية من المجتمع، والمؤشر في ذلك وجودفتيات جانحات في بعض السجون.

٥ - أ - أ - ظاهرة التسول :

ظاهرة التسول ظاهرة غير طبيعية وينظر لها مجتمعنا بأنها ظاهرة خطيرة وآثارها مدمرة على الفرد والأسرة والمجتمع وأنها تخلق مشكلات اجتماعية وانحرافية أعقد منها وأكثر خطورة. كما ينظر المجتمع اليمني باستهجان لهذه الظاهرة باعتبارها تفقد الانسان المتسول ماء وجهه وتحط من قدره وآدميته.. وبالعودة إلى تراث المجتمع اليمني الحضاري والتعاليم الدينية وكذلك النظم والتشريعات الأخلاقية نجدها جميعاً تعمل وتدعوا الى التكافل الاجتماعي واندماج الفئات الفقيرة والمعدمة في الحياة العامه والمشاركة في العملية الانتاجية والاستفادة من عائداتها. ولكن وبفعل الظروف والمتغيرات الإقتصادية فقد المجتمع بفئاته وشرائحه القدرة على تجسيد تلك المعاني السامية والقيم الاخلاقية.

وبالرغم من ذلك فان الدولة تحاول وبحسب الامكانيات المتاحة لديها القيام بواجباتها تجاه الفئات الفقيرة والمعاقة عن المشاركة في العمل والانتاج. فقد اتخذت العديد من التشريعات والقوانين التي تؤكد حق هذه الفئات الاستفادة من خدمات الدولة ودعمها المادي وتمثل ذلك في إصدار قانون المساعدات والضمان الاجتماعي في عام ١٩٨٠م وبلغ عدد المستفيدين من هذا الدعم نحو ٤٠٠٠٠ أسرة وكذلك حالات فردية. حيث يحصل الفرد على ٢٥٠ ريال في الشهر وتحصل الأسرة على ٦٠٠ ريال هذا الى جانب الدعم العيني من المواد الغذائية وحالياً وبعد ارتفاع كلفة المعيشة أقر مجلس النواب رفع قيمة المبالغ المقدمة من الدولة لهذه الفئات (الحد الأدنى٥٠٠ ريال والحد الأعلى ١٥٠٠ريال).

أما المحافظات الجنوبية والشرقية فإن النظام السياسي الذي كان سائداً فيها قبل الوحدة. ففيه كانت الدولة تعيل كل أفراد المجتمع بما فيهم الفئات الفقيرة فالكل يحصل على دعم الدولة. وبعد تحقيق الوحدة وتغير النظام السياسي فقد تمت معالجة هذه الوضعية وتم ادماج الفئات الفقيرة والمعاقين ضمن قانون المساعدات والضمان، كما أن الدولة قد حاولت ايجاد مراكز للأطفال الأيتام والعجزة وكبار السن وكذا مراكز للمعاقين في العديد من محافظات الجمهورية .

ومن مظاهر حياة المتسولين الإقتصادية والإجتماعية :

(معدلات وفاة عالية نسبياً، متوسط عمر قصير، مستويات منخفضة من التعليم،مشاركة ضعيفة في الحياة السياسية والاجتماعية، انخفاض مستوى المهارة، عدم وجود مدخرات نقدية مع عدم وجود مخزون من المواد الغذائية في البيت، الزواج الاهلي الرضائي، اللجوء الى الاستسلام والقدرية، الاعتزاز المفرط في الذكوره، إشراف الأم على الأسرة عند غياب الزوج، التعرض للإحتقار، الإحساس بالعجز).

وتوضح البيانات العمرية أن نسبة كبيرة من الأطفال (٦٢,٥٪) تقع في الفئة العمرية من (٦-١٠ سنوات)و (٣٧,٥٪) من الفئة العمرية (١٠-١٤ سنة) وهذا يعني أن التسول قد حال بينهم وبين الإلتحاق بالتعليم حيث طلبت منهم أسرهم تحت الحاح وضغط الظروف المعيشية البحث بأنفسهم عن لقمة عيشهم . وعندما لا يجدون العمل يلجأون الى التسول والتشرد من الأرياف الى المدن وهنا تكون المشكلة الخطيرة المتعلقة بالطفولة الغير (محمية) وهي جنوح الأحداث. أما بالنسبة لكبار السن فإن نسبة (٤٦,٤٪) منهم تقع في الفئة العمرية (٦١-١٠٠) وهذه السن هي سن الشيخوخة وعدم القدرة على العمل الشاق. ونسبة (٦٢,٥٪)من الذكور هم من الفئة العمرية (١٩-٤٤) ، والبعض الآخر لديه إعاقات (الشلل وكف البصر وأمراض الفشل الكلوي وبتر أحد أو بعض الأطراف)ونسبة (٤٢,٩٪)من الإناث في الفئة العمرية (٤٥-٦٠سنة) ممن يعشن حالة ترمل (وفاة الزوج) والطلاق. لتبقى الأم هي المسؤلة عن تربية الأطفال. وهذه أيضاً مشكلة إجتماعية وتربوية نفسية. لها آثار سيئة على الأطفال وعلى المرأة (الأم) .

وقد قدر عدد المتسولين في مدينة صنعاء لعام ١٩٩٤م نحو ١٢٥٠ المعوقون منهم ١٢٥ متسول (يبلغ عدد الذكور مافوق سن البلوغ ٢٢٥ متسول والإناث في هذا السن ٣٣٨ متسولة والأطفال ٥٦٢). ويقدر عددهم في بقية عواصم المحافظات الأخرى بنحو (٢٥٥٠٠ متسول) هذا عدا المدن الثانوية والأرياف والتي يقل فيها العدد كثيراً مقارنة بالمدن الرئيسية وعواصم المحافظات.

الحالة التعليمية للمتسولين :

تنتشر الأمية بين أوساط المتسولين وتبلغ ما نسبته (٥٠٪) بين الأطفال(والذين لم يسبق لهم الإلتحاق بالمدرسة) ونسبة (٧٥٪) بين الرجال ونسبة (١٠٠٪) بين النساء .

٥-٣- تلوث البيئة :

٥-٣-١- تلوث المياه الجوفية في حوض صنعاء :

أوضح الدليل الإحصائي لأمانة العاصمة ١٩٩٤م أن عدد المستفيدين من خدمات الصرف الصحي لمياه المجاري لايتجاوز ١٢٪ من سكان مدينة صنعاء.. بينما ٨٨٪ من السكان لم تصلهم هذه الخدمة، ومازالوا يعتمدون على الطريقة التقليدية في تصريف مياه المجاري لمنازلهم باتباع اسلوب حفر بيارات خاصة لتصريفها وغالباً ما تكون تلك البيارات أمام منازلهم، ويستحيل الإستمرار في الإعتماد على هذا الإسلوب بسبب تشبع تلك البيارات بعد سنوات معدودة من حفرها وإعادة استخدامها مرة أخرى، خاصة في الأحياء التي تتوسع رأسياً ناهيك عن مخاطرها على المياه الجوفية، كما أن استمرار تدفق مخلفات مياه المجاري التي تستخدم منذ أكثر من عشر سنوات الى الأحواض البدائية الغير متحكم بها الواقعة شمال المدينة تشكل خطراً كبيراً على البيئة وصحة السكان والمياه الجوفية ،وحوض صنعاء أصبح يعاني من التلوث بشكل أكبر و هناك عدد من الآبار الواقعة في نطاق الحوض قد أصبحت ملوثة، بل أن التلوث مستمر بالإنتشار شرقاً وغرباً من مركز التلوث (محطة المعالجة المؤقتة التي لم يستكمل إنشائها بعد) هذا عدا الضرر المباشر الذي يصيب السكان المحيطين بها سواءً من جراء انتشار البعوض والذباب والأوبئة المختلفة، أو بسبب تصاعد وانتشار الروائح المزعجة التي تزكم الأنوف، هذا وقد تم اعداد الدراسات الأولية لمشروع مجاري مدينة صنعاء في بداية السبعينات من قبل المؤسسة العامة للمياه والمجاري، أما التصاميم النهائية للمشروع فقد انجزت في منتصف الثمانينات وبدأ التنفيذ للمرحلة الأولى منه في ١٩٨٨ التي بلغت تكاليفها حوالي خمسمائة مليون ريال، وقد تعذر إقامة محطة للمعالجة والتي يقدر تكاليفها بحوالي ثلاثين مليون دولار أمريكي. وقد تم مؤخراً التوقيع على تنفيذ محطة المعالجة لمياه المجاري لمدينة صنعاء.

وقد أدى استمرار تدفق مخلفات مياه المجاري الى الأحواض وبدون التحكم بها ومعالجتها الى تلوث مساحة تقدر بنحو ٤ كيلو متر مربع وبعمق يصل الى نحو ٣٠٠ متر، وقد يؤدي الاستمرار في تدفق مياه المجاري بهذه الصورة مستقبلاً الى انتشار رقعة التلوث الى مساحة أوسع وأعمق مما هو عليه الآن، واذا استمر الحال كما هو عليه الآن، فإن الحوض المائي للمدينة مهدد بالتلوث بأكمله.

٥-٣-٢- إدارة النفايات المنزلية والصناعية في مدينة صنعاء :

لم تعرف مدينة صنعاء أي نظام حديث لإدارة النفايات الصلبة حتى عام ١٩٦٢م ومنذ ذلك الحين بذلت عدة محاولات لايجاد وتطوير ادارة النفايات في مدينة صنعاء كان آخرها (مشروع نظافة العاصمة) الذي أنشئ في بداية الثمانينات وقد شهدت المدينة بعد ذلك نمواً سكانياً وعمرانياً، وقد رافق ذلك النمو نشاط اقتصادي تمثل في قيام العديد من الصناعات، إلا أنه لم يقابل ذلك النمو تطوراً مواز في امكانات المشروع، وقد أدى هذا العجز الى انتشار النفايات الصلبة وتكدسها في أجزاء من المدينة خاصة في المناطق الحديثة التوسع. وتعاني مدينة صنعاء في الوقت الراهن من مشكلة التخلص من النفايات المنزلية والصناعية الصلبة بشكل متزايد، وقد أصبحت هذه المشكلة واحدة من المشاكل المقلقة للبيئة الحضرية وتلقى بآثارها السلبية على صحة البيئة وسلامتها اضافة الى تشويه المنظر الجمالي للمدينة.

كمية النفايات:

وصلت كمية القمامة في مدينة صنعاء في عام ١٩٩٤م الى نحو ٢٨٠,٠٨٠ طن أي بمعدل ٧٨٧ طن يومياً وهذه الكمية أكبر مما كانت عليه سابقاً عدا عام ١٩٩٣م حيث وصلت ٢٨٣,٠٨٠ وبمعدل ٨٦٠ طن يومياً وعلى سبيل المثال في عام ١٩٨٠ كانت لاتتجاوز ٩٥,٩٠٤ طن أي بمعدل ٢٦٣ طن يومياً. فقد أدت الزيادة المضطردة في عدد السكان بالمقابل الى ارتفاع تدريجي في كميات القمامة المنتجة، مما يعني أن هناك تناسباً طردياً بين عدد السكان وكمية القمامة التي تنتجها المدينة كما يبين ذلك الجدول التالي وفق تقدير الجهات المختصة:

السنة	إجمالي انتاج القمامة السنوي للسكان بالطن
١٩٨٦	١٠٢٥٢٥
١٩٨٨	١٢٦٢٩٨
١٩٩٠	١٦٢٧٨٣
١٩٩٢	٢٣٤٦٠٠
١٩٩٤	٢٨٠٠٨٠

ويبلغ حالياً معدل انتاج الفرد من القمامة في مدينة صنعاء ٠,٨٠ كجم في اليوم (بحسب ماقدرته الجهة المختصة ١٩٩٤م) ويبلغ انتاج القمامة للأسرة في اليوم ٥.٣كجم وذلك باعتبار متوسط عدد أفراد الأسرة في مدينة صنعاء ٦,٧١ فرد.

ومع ذلك إذا قمنا بمقارنة كمية النفايات الصلبة التي ينتجها الفرد في مدينة صنعاء مع ماينتجه الفرد في بعض المدن اليمنية في سنة ١٩٩٢م سنجد أن الفرد في مدينة صنعاء يتصدر قائمة المنتجين للنفايات في اليمن حيث لايتجاوز هذا المعدل في مدينة عدن والحديدة وتعز ٠,٦٠كجم للفرد في اليوم بينما يتراوح هذا المعدل في بقية المدن الثانوية بين ٠,٣٠ - ٠,٥٠ كجم للفرد في اليوم.

وتختلف كثافة ومكونات القمامة في مدينة صنعاء من منطقة الى اخرى بل ومن حي الى آخر ويعزى ذلك الى اختلاف في أنماط الحياة والعادات الاستهلاكية ومستويات السكان المعيشية في تلك المناطق، ويتراوح كثافة القمامة في مناطق الجمع مابين ٣٠٠ - ٥٠٠كجم متر مكعب.

مكونات النفايات الصلبة:

١- النفايات المنزلية الصلبة.

٢- النفايات البلدية الصلبة.

٣- النفايات الصلبة الأخرى.

ومعظمها تشمل على المواد العضوية (فضلات الأطعمة)، والأوراق والكرتون، والبلاستيك والأنسجة والجلود والزجاج والمواد المعدنية وغيره والجدول التالي يوضح هذه المكونات ويقارن النسب المئوية(بالوزن) بينها في عام ١٩٨٣م و ١٩٩٣م.

المادة	١٩٨٣م	١٩٩٣م
مواد عضوية	٤٦,٦	٤٠,٢
مواد ورقية وكرتون	٨,٥	١٢,٦
مواد بلاستيكية	٦,٥	٨,٥
مواد زجاجية سيراميك	٤,٧	٥,٣
مواد معدنية	١٠,١	١١,٢
منسوجات واحذية	٤,١	٥,٦
مواد أخرى	١٩,٤	١٦,٦

إن مكونات القمامة في مدينة صنعاء يغلب عليها الإرتفاع في محتوى النفايات من المواد العضوية وخاصة بقايا الأطعمة، كما أن هناك زيادة مستمرة في المواد الورقية والكرتونية والمواد البلاستيكية والزجاج بينما المواد المعدنية والفلزات والمواد الغير عضوية الأخرى قابلة للزيادة أيضا .

إن زيادة كمية النفايات المنتجة لاشك أنها ستؤدي الى زيادة تكاليف جمع ونقل وتصريف النفايات وتدني مستوى خدمات النظافة القائمة، إضافة الى الآثار السلبية التي تلقيها على صحة السكان والبيئة وتدهور المواد الطبيعية كالمياه الجوفية والتربة والهواء،

ادارة النفايات الصلبة:

الجهة المسؤلة: مشروع نظافة العاصمة.

الجهة المشرفة: يتبع المشروع ادارياً ومالياً سكرتارية أمانة العاصمة، ومكتب وزارة الإنشاءات والإسكان والتخطيط الحضري بأمانة العاصمة.

مصادر النفايات: المنازل والأماكن التجارية والأسواق، والمصانع والمعامل والفنادق والمستشفيات والباعة المتجولين.

تتم عملية جمع وتصريف النفايات في مدينة صنعاء باستخدام نظام حاويات القمامة العامة وتمر بأربع مراحل هي:

١- مرحلة الخزن. ٢- مرحلة الجمع.

٣- مرحلة النقل. ٤- مرحلة التصريف.

وتكمن مشكلة التخلص من النفايات الصلبة في مدينة صنعاء في عدم كفاية خدمات جمع وتصريف النفايات نتيجة قصور في الإمكانيات المادية والفنية والادارية والكوادر المؤهلة في هذا المشروع بشكل لايتفق مع النمو المتسارع للمدينة والإرتفاع المستمر للنفايات التي تنتجها الى حدما تجاوزت الطاقة الإستيعابية للمشروع، مما أدى الى عجز في تغطية خدمات المشروع لجميع أجزاء المدينة، وقد نتج عن ذلك تدني وتدهور خدمات المشروع من جراء الضغط المستمر الذي أدى الى عدم الاتساق بين المراحل المختلفة لعملية جمع وتصريف النفايات، خاصة في ظل عدم استرداد التكلفة الفعلية لهذه الخدمة لصالح تطوير مشروع النظافة. وقد شمل هذه الخلل ابتداءً من انبثاق

النفايات من مصادرها، والتصرف غير المبالي وغير المسؤل من قبل السكان بسبب عدم اتباع اساليب التخزين المثلى وانتهاء بعملية التصريف النهائي للنفايات حيث تم جمعها باتباع اسلوب المقالب المفتوحة، بينما كان يفترض أن تنتهي باستخدام طريقة الطمر الصحي. وحالياً لايوجد سوى مقلب وحيد لنفايات المدينة يقع في شمال غربي المدينة وبعد عنها حوالي ٢٤ كيلو متر بمحاذاة طريق صنعاء صعدة، تلقى فيه أنواع النفايات المختلفة للمدينة دون وجود أدنى تحكم أو سيطرة، بالملوثات الصادرة منه. والمقلب بحالته الحالية أصبح مشبعاً خاصة وأن عمره الإفتراضي قد انتهى، ويستعمل من بداية السبعينات وأصبحت القمامة تتراكم فيه في أكوام تصل ارتفاعاتها الى نحو ١٠ متر. وبهذا أصبح المقلب مصدراً لتلوث المدينة.

وتشير الدراسات بأن بعض مياه الآبار المحيطة بالمقلب أصبحت ملوثة واحتمال يكون مصدر التلوث الرشيح الصادر عن المقلب اضافة الى تصاعد أدخنة النيران المستمر فيه والروائح الغير مستحبة.

الجدول التالي يقارن بين الوضع الطبيعي والفعلي والعجز لادارة النفايات في مدينة صنعاء ١٩٩٤م

المؤشرات	الوضع الطبيعي	الوضع الفعلي	النتيجة
عدد السكان	-	٩٧٢.٠١١	(٠)
معدل انتاج الفرد من القمامة في اليوم بالجرام	٥٠٠	٨٠٠	(+)٣٠٠
معدل تكلفة تصريف الطن من القمامة بريال	٧٠٠	٥٤٧	(-)١٥٣
اجمالي معدل الكمية المنجزة من القمامة في العام بالطن	١٧٤,٩٦٢	١٤٤,٠٠٠	(-)٣٠.٩٦٢
اجمالي تكلفة جمع ونقل القمامة في العام بالريال	١٢٢.٤٧٣.٤٠٠	٧٨٧٧.٢٦	(-)٤٣.٧٠٣,٣٧٤
عدد العمال اللازمين لجمع وتصريف طن من القمامة في اليوم	٣	٢	(-) ١
عدد الأداريين والمشرفين اللازمين لجمع وتصريف خمسة طن قمامة	٢	١	(-) ١
خمسة الطن قمامة من تكاليف التشغيل المعدات والصيانة بالريال	٢٠٠	٨٠	(-) ١٢٠
اجمالي الاعتمادات المخصصة للمشروع في العام بالريال	١٢٢,٣٧٣,٤٠٠	٧٢,٣٧٦,٠٠٠	(-) ٥٠,٠٩٧,٤٠٠
الدعم المقدم من أمانة العاصمة للمشروع لعام بالريال	-	٩,٠٠٠,٠٠٠	(-)
عدد العمال لكل ١٠٠٠ من السكان	٤	١	(-) ٣
نسبة تغطية مشروع النظافة للشوارع	٪١٠٠	٪٥١	(-) ٪٤٩

تدوير النفايات الصلبة:

اعتمدت المدينة حتى أواخر الستينات اعتماداً كبيراً على الصناعات التدويرية. حيث كان يستفاد من كل شيء تقريباً ولايرمى إلا مازاد منها، لذلك كان من السهل أن تمتصه البيئة بسرعة من خلال دورتها الطبيعية في الوقت الراهن لايوجد إلا القليل من هذه الصناعات التدويرية وإن وجدت فهي محدوده جداً وغير منتظمة مثل: إعادة تدوير زجاجات المرطبات الغازية، واعادة تصنيع مادة بولي فينيل كلوريد (P.V.C) في انتاج الأحذية المطاطية وجمع الصناديف الخشبية والكراتين وقطع الغيار والخرده كالألمنيوم والرصاص والنحاس من قبل الزبالين. بينما هناك العديد من المواد لايستفاد منها مثل البلاستيك والزجاج والأوراق وعلب الألمنيوم وغيرها. وتمثل عبئاً كبيراً على بيئة المدينة.

النفايات الصناعية والخطرة:

تتركز في مدينة صنعاء عدد من الصناعات التحويلية مثل صناعة البلاستيك والمواد الغذائية والمشروبات صناعة النسيج والمنظفات والصابون والسمن وصناعة الأوراق والبطاريات والمطابع، وصناعة الأدوية والمستشفيات والمعامل الطبية معظمها لا تتوفر لديها الحد الأدنى لإدارة النفايات التي تطرحها بطرق بيئية سليمة وفي ذلك الكثير من الإنعكاسات السلبية على الصحة العامة وسلامة البيئية ومواردها الطبيعية خاصة المياه الجوفية والتربة. ومن أخطر هذه النفايات التي أصبحت تهدد البيئة الحضرية في مدينة صنعاء:

١- زيوت السيارات العادمة والزيوت الصناعية.

٢- نفايات المستشفيات والمختبرات الطبية.

٣- الأسمدة والأدوية والمبيدات الفاسدة.

٥-٣-٣ - طفح مياه المجاري في مدينة المكلا :

حتى عام ١٥٣٦ عندما استولى البرتغاليين على مدينة الشحر لم تكن المكلا سوى قرية (الركب) وبدت معالمها كمدينة في نهاية القرن التاسع عشر وبلغ عدد سكانها عام ١٩١٠م ٦٠٠٠ نسمة. وفي عام ١٨٨٦م أصبحت مركز حكم إداري لما تتميز به من خصائص طبيعية فهي محمية بسلسلة جبال وحينها أخذت المدينة بالإزدهار وبدأت الهجرة اليها من وادي دوعن فعندما كان السلطان القعيطي حاكماً على الشحر ضم اليه مدينة المكلا لتصبح عاصمة السلطنة القعيطية عام ١٩١٠م في حينها كانت بريطانيا قد ضمت السلطنة الى محمياتها عام ١٨٨٨م وفي عام ١٩٣٠م زودت المدينة بمحطة كهربائية وشبكة مياه عامة. ومنذ عام ١٩٦٧م عاصمة المحافظة حضرموت. ومنذ إعلان اكتشاف النفط في وادي المسيلة عام ١٩٩٢م اتسعت المدينة وامتدت باتجاهي الجنوب والشرق وتحولت الى منطقة جذب رئيسي فاتجهت اليها الإستمثارات وبخاصة الخدمية.

٥ - ٣ - ٣ - ١ - الخصائص الطبيعية :

تقع مدينة المكلا على خط عرض ١٤,٣٢ شمالاً وخط طول ٤٩.١٠ شرقاً تبعد عن عدن ٦١٥ كم شرقاً. وهي في نطاق المنطقة المناخية شديدة الحرارة متوسط درجات الحرارة ٣٤م ومعدل الرطوبة السنوي ٧٠٪، الأمطار فيها قليلة الهطول في معدلها السنوي ١٠٠مم سنوياً.

٥-٣-٣-٢ - الخصائص الديمغرافية:

بلغ عدد سكان مدينة المكلا في تعداد ١٩٨٨م ٦٥٠٣١ نسمة وبلغ عددهم في تعداد ١٩٩٤م ٩١٩٧٤ نسمه بمعدل نمو سنوي ٥,١٤ وبتوزيع نسبي ٤,٤٪ و٣,٨٪ على التوالي في حين كان عدد الأسر عام ١٩٨٨م ٨٨٥٤ أسرة ووصل عددها في عام ١٩٩٤م ١٢٤٤٠ أسرة بمعدل لمتوسط عدد أفراد الأسرة (٧,٣) و(٧,٤) على التوالي وبلغ متوسط عدد أفراد المسكن (٧,٥) و(٦,٦) فرد/ في المسكن الواحد على التوالي.

٥-٢-٣-٣ - الخصائص العمرانية:

تقدر مساحة المدينة نحو ٤٨١ هكتار وتنقسم مدينة المكلا الى ٥ مناطق رئيسية هي :

- المكلا القديمة جنوباً وفيها الميناء القديم.
- الشرج (شمال غربي)
- الديس (شمالاً)
- الفوه (جنوب غربي)
- خلف (جنوب شرقي الميناء الجديد والمنطقة الصناعية).

وقد شهدت المدينة توسعاً كبيراً في السنوات من ١٩٩٠م-١٩٩٤م في كل من الفوة والديس امتد حتى المنطقة الشرقية والتي يتم تنفيذ مشروع جامعة حضرموت فيها وهي امتداد لمنطقة خلف -الميناء-.

٥ - ٢ - ٣ - ٤ - المصادر الرئيسية لمشكلة طفح المجاري :

٥-٢-٣-٤-١ - المياه :

وفقاً لإحصاء ١٩٩٤م بلغت نسبة المستفيدين من امدادات المياه العامة ٧٥٪ وبلغ عدد المشتركين بالشبكة ١٨٢٧٦. وتتغذى المدينة من ٢٠ بئراً تنتج ٣,١٨ مليون م٣ بلغ اجمالي المستهلك بنسبة ٩٨,٦٪ من إجمالي الإنتاج وبلغ الاستهلاك المنزلي ما نسبته ٨٤,٩٪ من اجمالي الاستهلاك العام وبلغ معدل استهلاك الفرد سنوياً ٣٢٤,٩م مايعادل ٦٨ لتر يومياً.

٥-٢-٣-٤-٢ - القمامة :

تتراوح كمية القمامة المجمعة يومياً من (٢٥-٣٠ طن يومياً) مايعادل (٩١٢٥ - ١٠٩٥٠ طن سنوياً) ويبلغ انتاج الفرد من القمامة يومياً ٤٠٠ جرام بما مقداره اجمالاً ١٣٤٢٨ طن سنوياً في انتاج المدينة. ويغلب عليه من المواد الفضلات الغذائية فالمواد الورقية فالبلاستيك وغيرها ولبقاء هذه المواد فترات زمنية طويلة نسبياً في أماكن تجميعها الرئيسية والمحدودة غالباً ماتنتشر في أنحاء الشوارع والساحات لتختلط أيضاً بمياه المجاري الطافحة.

٥-٢-٣-٤-٣- الصرف الصحي:

توجد في مدينة المكلا شبكة صرف صحي تخدم منطقة المكلا القديمة ومنطقة الشرج (حي العمال) ويستفيد منها (٥٧٨٢١ نسمة في ٤٦٧٦ مسكن) ويشكل هذا العدد نسبة ٦٢,٨٦٪ من إجمالي عدد السكان. ويتم التصريف عموماً وفق التالي:

- نظام الصرف الصحي العام - للأحياء القديمة ٤٥,٥٪ من المساكن.
- التصريف المباشر الى البحر للاحياء المتاخمة للبحر وتندرج ضمن النسبة التي تعتمد على نظام الصرف الصحي العام.

- نظام الحفر -البيارات- ٣٥٪ من المساكن.

- نظام الصهاريج ٦,٨٪ من المساكن

- التصريف الحر المباشر الى الشوارع والساحات ١٢,٧٪ من المساكن وهذه الحالة الأكثر ضرراً واتساعاً لأنها توجه نحو الوادي -السائلة- لتشكل بذلك نهراً يتجه من الشمال عبر أطراف حي العمال حتى البحر. وعلى أطراف هذاالوادي تتوزع أهم المنشآت والمرافق الخدمية الحيوية ومنه وعبره تتصل المدينة بشبكة طرقات هامة تربط جميع مناطقها.

٥-٢-٣-٤-٤- إنعكاسات مشكلة طفح المجاري:

تكمن مشكلة طفح المجاري في مدينة المكلا في التصريف المباشر الى الوادي - السائلة- الذي يعتبر المصدر الرئيسي للتلوث البيئي ويضاعف هذه المشكلة طفح مجاري الحفر -البيارات- والصهاريج وكذلك ضعف بنية ومقدرة نظام الصرف الصحي العام لقدمه وقصور امكانيات تشغيله وصيانته ومما تسبب في تفاقم المشكلة النمو الحضري اللامتوازن للمدينة. وطفح المجاري يعد أحد أكبر مشاكل المدينة ويأتي في مقدمتها لانعكاسه على الوضع البيئي وخاصة في مجال الصحة. ساعد ذلك اشتداد الحرارة وارتفاع معدل الرطوبة مما خلق وضعاً صحياً صعباً عمل على انتشار الأوبئة كالتيفود والملاريا والكوليرا واسهالات الأطفال والالتهابات المعوية ناهيك عن الروائح الكريهة المؤذية وطفح المجاري عمل علي تكاثر وانتشار الحشرات الضارة كالبعوض أحد أهم مصادر نقل وانتشار الأوبئة. وللأسباب سالفة الذكر مع ضعف الامكانيات المادية تفاقمت المشكلة.

وقد تمت المحاولة الأولى لمعالجة مشكلة طفح المجاري في مشروع دراسة قامت بها شركة جون تايلر البريطانية عام ١٩٧٧م والتي قامت آنذاك لتدرس الثلاثة الأحياء المكونة للمدينة (المكلا القديمة، الشرج-العمال- والمنطقة الشمالية.

٥-٣- إدارة المستوطنات البشرية :

٥-٣-١ - مدينة صنعاء :

مدينة تاريخية هامة، وهي من أقدم مدن اليمن تقع بسند السفح الغربي من جبل نقم وقديماً كانت لا تحتل سوى مساحة صغيرة من قاع صنعاء الفسيح والذي يمتد من جبل نقم شرقاً وجبل عيبان غرباً ولكنها تزايدت في العهود الإسلامية واتسعت دائرة سورها. وفي القرون الأخيرة استحدثت في غربها مدينة (بير العزب) تلاصقها وتفوقها مساحة، وكان للوجود العثماني اليد الطولى في إنشائها حيث كان بها مساكن موظفي الدولة العثمانية وحدائقهم، ومنذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م بدأت صنعاء تشهد تغيرات كبيره واتساعاً سريعاً وبهذا امتدت صنعاء القديمة وبير العزب خارج أسوارها وتكثف زحفها العمراني في جميع الإتجاهات.

ولصنعاء القديمة طابعاً معمارياً خاص وفريد. ويحيط بها سور من مادة الطين تتخله سبعة أبواب أشهرها باب اليمن الذي مازال قائماً حتى اليوم. ويجاور السوق باتجاه الغرب جامعها الكبير وهو من أقدم مساجد اليمن وجوامعها وكان بصنعاء مائة وستة مساجد لم يبقى منها عامراً بالعبادة إلا أربعين الى جانب مابني بعد الثورة ١٩٦٢م خارج المدينة القديمة والتي بلغ تعدادها ٢٥٢ مسجداً.

٥ - ٣ - ١ - ١ - الخصائص الطبيعية:

تحيط مدينة صنعاء من جميع الجهات سلسلة جبلية يصل علوها الى نحو ٢٩٠٠م عن سطح البحر ومدينة صنعاء تقع على امتداد قاع صنعاء والذي يرتفع في المتوسط ٢٢٥٠م عن سطح البحر وهي على خط عرض ١٥ شمالاً وخط طول ٤٤ شرقاً. مناخها معتدل نسبياً ويميل الى البرودة شتاءً ، درجة الحرارة القصوى +٣٥ ° والدنيا ٣ـ٥. معدل هطول الأمطار السنوي ٣٠٠مم ومعدل الرطوبة ٥٠٪. ومنذ عام ١٩٠٠ سجلت في مدينة صنعاء بعض الهزات الأرضية ولكنها جميعاً بسيطة في قوتها ولم تحدث أي أضرار ماديه وبشريه.

٥ - ٣ - ١ - ٢ - النمو الديمغرافي -السكان-:

بلغ تعداد مدينة صنعاء في تعداد ١٩٧٥م (١٣٥,٦٢٥ نسمة) وفي يتعداد ١٩٨٦ (٤٢٧,٥٠٢نسمة) وفي تعدادعام ١٩٩٤م (٩٥٢,٩١١ نسمة) ويوضح الجدول التالي أهم الخصائص الديمغرافية لمدينة صنعاء.

المؤشرات	تعداد١٩٨٦	تعداد ١٩٩٤
إجمالي عدد السكان	٤٢٧,٥٠٢	٩٥٢,٩١١
ذكور	٢٣٧.٤٩	٥٣٤٦٦٥
إناث	١٩٠,٤٥٣	٤١٨٢٤٦
عدد الأسر	٦٧.٩٢٦	١٤١,٩٣٨
التوزيع النسبي	٣٦,٠	٣٩,٣
معدل النمو الحضري(٧٥/٨٦,٨٨/٩٤)	١٠,٤٤	٨,٥٣
متوسط عدد الأسرة في المسكن	٠,٩	٠,٩
متوسط عدد أفراد الأسره في المسكن	٥,٧	٦,٢٥

ووفق إحصاء ١٩٩٤ بلغ نسبة السكان وفق الأعمار (٠-١٥ سنة ٤٧,١٪ ،١٦-٥٩ سنة ٤٨,٧٦ وأكثر من ٦٠ سنة ٤٪) ومعدل حجم الأسرة ٥,٦. ونسبة الأمية بين السكان ٣٩٪ لكلا الجنسين.

٥ - ٣ - ١ - ٣ : النشاط الإقتصادي للسكان :

تعتبر مدينة صنعاء عاصمة اليمن ومركزها الحضري الأول وتأتي الخدمات في مقدمة النشاط الاقتصادي للسكان تليها التجارة فالإنشاءات ومن ثم الصناعة فالزراعة.

وبلغ عدد المسجلين لطلبات العمل عام ١٩٩٣م (٥٩٦٢ طلب وتم توفير ١٣٠٢ فرصة عمل شكلت نسبة ٢١,٨ من مجموع طلبات العمل).

٥ - ٣ - ١ - ٣ - الخصائص العمرانية

مساحة مدينة صنعاء ٦٦٣٢٦ هكتار يوضحها جدول استخدامات الأراضي.

الاستخدام	سكني	شغل	زراعي	نقل	ترفيه	شاغرة
المساحة/هك	٥٧٠٠	٤٣٨	١٤٠١٢	٢٦٣١	٣٣٦	٤٣٢١٠
النسبة ٪	٨,٦	٠,٧	٢١	٤	٠,٥	٦٥

وتمثل مدينة صنعاء القديمة -التاريخية - نسبة ١٠٪ من إجمالي المساحة باستثناء الشاغرة والزراعية- وكانت مدينة صنعاء قبل ثلاثين سنة لاتجاوز حدود سورها إلا بنسبة بسيطة وتسارع نموها أضعافاً في العشرين السنة الأخيرة رافق ذلك توسعها الأفقي وذلك بسبب اللجوء الى البناء الخاص للسكن واكثر المباني السكنية لا تتعدى الثلاثة أدوار في أغلبها. وتقدر المساحة المخططة ١٠٥,٠٢كم٢ تبلغ نسبة الشوارع من المساحة المخططة ٢٣٪ وبلغ معدل التوسع السنوي للمدينة ١١٪ وتقسم مدينة صنعاء الى ٩ قطاعات عدد أحيائها ٤٧ حي فيها ٢٣٧ حارة و١٦٨ وحدة جوار يمثل القطاع الأول مدينة صنعاء القديمة -التاريخية- مساحته ١٥٢هك فيه ٤ أحياء و٢٤ حارة يسكنه نحو ٤٢,٠٠٠ نسمة. وفي مدينة صنعاء ١٢ سوق مركزي و٢٠١ حديقة و١٤٠ موقف سيارات و٤٧ مركز شرطة و١٢ مركز إطفاء حرائق و٦٠ مقبرة. وتبلغ نسبة الحدائق ٢,٢٪ من إجمالي المساحة المخططة والمنجز منها ١٪.

٥ - ٣ - ١ - ٥ - خدمات البنية الأساسية:

٥ - ٣ - ١ - ٥ - ١ - النقل والمواصلات:

ترتبط مدينة صنعاء بشبكة طرقات (رئيسية وفرعية) تبلغ نسبة المسفلتة منها نحو ١٧٪ (٤,١٣٠,٧٩٤ م٢) فيما تبلغ نسبة الطرق سيئة الإصلاح والترميم ٨٣٪ وهذا ناتج لامتداد وتوسع عمران المدينة السريع والغير مواكب لتخطيط هذا النمو المتسارع. وتمثل نسبة الشوارع من المساحة المخططة نحو ٢٣٪. ونصيب الفرد من الشوارع المسفلتة ٤م٢.

وتقدر نسب التوزيع على وسائط النقل (٤٠٪ سيارات خاصة و٦٪ باصات صغيرة و٥٠٪ سيارات أجرة و٤٪ وسائل نقل غير آلية) وبلغت نسبة تملك المركبات ١٤٪ ويبلغ معدل زمن الرحلات ١٥ دقيقة. وبلغت نسبة حوادث السير ٠,٢٥٪ قتيل لكل ١٠٠٠ من السكان لعام ١٩٩٤م.

ولعدم وجود نظام النقل العام فإن حركة المرور تسبب اختناقات شديدة وبالتحديد في وسط المدينة وفي مراكزها التجارية تشتد في الساعات (٨-١٠، ١٢-١٤، ١٨-١٩).

وتبلغ نسبة المنتفعين بخدمات الهاتف ٥٨٪ من السكان عام ١٩٩٤م بنمو سنوي ٨٪. ويوجد في مدينة صنعاء ١٦ مكتب بريد ووكالة بريدية واحدة. وسجل مطار صنعاء الدولي لعام ١٩٩٤ في عدد حركة الطائرات ٨٧١٢ حركة، العالمية منها ٥٧٦٠ حركة وبلغ إجمالي حركة الركاب ٦٤٠٣٠٠ راكب نسبة المغادرون ٦٥,٥٪ و

وحركة الشحن ٦٩٤٩ طن منها الخارج ٢٧٠٦ طن.

٥ - ٣ - ١ - ٥ - ٣ - امدادات مياه الشرب والصرف الصحي:

وفقاً لإحصاء عام ١٩٩٤م بلغ اجمالي صافي انتاج المياه في الشبكة العامة (١٣,٢ مليون م٣) وبلغ عدد المستخدمين للشبكة العامة ١٤٦,٥٠٠ نسمة بنسبة ٤٣,٧٪ من إجمالي عدد السكان وبلغت نسبة تيسير الحصول على مياه الشرب ٥٠٪ ومعدل استهلاك المياه للفرد ٧٠ لتر يومياً.

وتقدر توصيلات المجاري ١٣,٨٠٠ م بمستوى نسبي للتمديدات الأسرية المنزلية ١٢,٥٪. وتعتبر مشكلة الصرف الصحي اكثر المشاكل البيئية تعقيداً في المدينة فانتشار الحفر الأرضية (البيارات) وبنسبة عالية ولتزايد نسبة استهلاك المياه جعل هذه الأنظمة تفقد مقدرتها في السيطرة لمحدودية امكاناتها مما أدى الى طفحها الى الشوارع والساحات مسببة في ذلك ظهور برك ومستنقعات تعمل على تلوث البيئة بعوادم الصرف الصحي ويزداد الوضع تعقيداً في تسرب عوادم هذه الحفر مباشرة الى الحوض الجوفي لمياه صنعاء مما يسبب تلوث مياه الشرب. وتعد دراسات لهذه الظواهر لمعالجتها، وهناك دراسات أخرى هدفها معالجة الاستنزاف المتصاعد لمياه حوض صنعاء وبحث السبل والإمكانيات والبدائل التي من شأنها مواجهة أخطار نضوب مياه الحوض والكيفية في دعم وتغذية مخزون هذا الحوض.

جمع القمامة وتصريفها:

بلغ إجمالي انتاج القمامة في عام ١٩٩٤ (٢٨٠,٠٨٠ طن) ولصنعاء مشروع للنظافة ولكنه لا يغطي سوى ٥١٪ من نظافة الشوارع وبلغ اجمالي ما تم انجازه من القمامة ١٤٤٠٠٠ طن. ويقوم المشروع بترحيل ٤٠٠ طن يومياً من المخلفات المقدرة ٧٧٨ طن ويكلف جمع وتصريف الطن من القمامة ٥٦٤ ريال.

٥ - ٣ - ١ - ٥ - ٣ - الكهرباء:

تبلغ نسبة المساكن التي تصلها خدمات الشبكة العامة للكهرباء ٩٥٪ وبسبب الضغط المتزايد على الطاقة الكهربائية وكذلك لضعف امكانية الصيانة فإن انقطاع التيار الكهربائي يقدر بنحو ١٥٪ شهرياً. ويستهلك الفرد معدل ٤٠٠ ك.و.س/ كهرباء سنوياً ونحو ٥٠٠ لتر بنزين و١٠ لتر غاز و٢٥ طن فحم خشبي. ولايوجد في اليمن نظام التمديدات لخدمات الغاز حيث تنتشر في جميع المستوطنات مراكز بيع الغاز بواسطة الاسطوانات والتي تعبأ في محطات مركزية لتسييل الغاز.

٥ - ٣ - ١ - ٥ - ٤ - الصحة:

وفقاً تعداد عام ١٩٩٤م توجد في مدينة صنعاء ٨ مستشفيات فيها ١٧٥٨ سرير إضافة الى ١٨ مستشفى للقطاع الخاص منها ٢ مستشفى تخصصي. ويقدر عدد المراكز الصحية ٦ مراكز ونحو ٣٣ مستوصف خاص منها ٦ تخصصية.

ويبلغ عدد الأطباء ٤٣١ طبيب بمعدل ١ طبيب لكل ١٣٠٤ من السكان (٧,٧ طبيب لكل عشرة ألف نسمة).

وتصل القدرة الإستيعابية للمستشفيات الرئيسية نحو ٢٠٪ من السكان بمعدل سرير لكل ٥٤٢ مواطن.

٥ - ٣ - ١ - ٥ - ٥ - التعليم:

يوضح الجدول التالي الحالة التعليمية في مدينة صنعاء للعام الدراسي ٩٤/٩٣

المؤشرات	التعليم الأساسي	التعليم الثانوي	الإجمالي العام	النسبة
إجمالي عدد الطلاب	١٨٧١٨٤	٢٥٥٨٢	٢١٢٧٦٦	١٠٠٪
ذكور	١٠٢٨١٦	١٨٥٤٦	١٢١٣٦٢	٥٧٪
إناث	٨٤٣٦٨	٧٠٣٦	٩١٤٠٤	٤٣٪
عدد المدارس	٩٣	٢٨	١٢١	
عدد الفصول ٠الشعب	٢٥٦٦	٣٤٥	٢٩١١	
متوسط مساحة الفصل الواحدم	٢ ٢٨	٢٨	---	
عدد الطلاب للفصل الواحد	٧٣	٧٤	--	
نسبة المساحة المخصصة للطالب	٣	٣	--	
نسبة الطلاب لكل مدرس	٤٧	٣٥		

ويوجد في ا لمدينة ١٦ رياض أطفال فيها ٢٢٧٠ طفل نسبة الإناث ٤٢,٤٪.

٥ - ٣ - ١ - ٦ - السكن، مواد البناء، تقنية الإنشاء:

منذ عام ١٩٧٢ شهدت مدينة صنعاء نمواً مضطرداً للمخزون السكني تزايد سرعة نموه في العشر السنوات الأخيره وبلغ عدد المساكن في تعداد١٩٧٥م ٢٢٨٩١ وفي تعداد١٩٨٦م ٧٥٣١٥ مسكن بزيادة ٣٢٩٪ وفي تعداد١٩٩٤م صار عددها ١٥٢٣٨٨ مسكن بنسبة زيادة ٢٠٢,٣٪. ووفقاً لتعداد عام ١٩٨٦م بلغت نسبة المساكن الخاصة ٧٧٪ والشقق ١٣٪ والمساكن تحت المستوى القياسي (الصفيح) ١١٪. وحسب الحيازة ٥٩٪ بلك و٣٤٪ إيجار حالات أخرى وغير مبينة.

والمباني السكنية في مدينة صنعاء تعتمد في عمارتها النظام المغلق ووفقاً للتقاليد يتجه نمو الأسرة رأسياً في استخدام فراغت المبنى السكني وظيفياً لتتشكل بذلك الأسرة الكبيرة وبدأ هذا النظام ينحسر تدريجياً مع تسارع التحضر. والمباني التقليدية ترتفع (٣-٦ أدوار) الطوابق السفلى (١-٢) تخصص للعلاقات الاقتصادية المنزلية والعليا للنوم والمعيشة لأفراد الأسرة الكبيرة.

مادة البناء التقليدية الآجر والطين والحجر الصلد القضاض والجص والخشب والرخام والزجاج الملون. ودخلت مواد النباء الحديثة وبشكل واسع منذ بداية السبعينات وهي الخرسانة والخرسانة المسلحة والحديد والألمنيوم والبلاط بمختلف أنواعه والأحجار بأنواعها وألوانها المتباينة. والعمارة الحديثة بوظائفها وموادها الجديدة لاتزال تتفاعل مع روح العمارة والبناء التقليديين ولكن دون تنظيم أو رقابة تحكم عمليات البناء وفق المعايير القياسية.ويعتمد البناء والإنشاء التقليدي نظام الجدران الحاملة تسقف بالأخشاب والطين والتراب والعمارة الحديثة تعتمد في أغلبها النظام الهيكلي الخرساني المسلح البسيط تغلف الخرسانة والأحجار وتسقف بالخرسانة المسلحة.

٥ - ٣ - ٢ - مدينة عدن :

تعتبر مدينة عدن - القديمة/كريتر - قلعة طبيعية هامة وهي شبه جزيرة بركانية تقع على خليج عدن على الساحل الجنوبي الغربي لليمن وتكمن أهميتها منذ القدم في امكانية هيمنتها على الطرق البحرية المارة من المحيط الهندي إلى اوربا وبالعكس. رصيفها من أقدم الأرصفة العربية تحميه قلعة صيرة. احتلتها بريطانيا عام ١٨٢٩ وفي عام ١٨٥٠ اعلنت لتكون ميناء حر وفي عام ١٨٦٧ بلغ عدد سكانها ١٧٥٦٤ نسمة وعدد مبانيها السكنية ١٨٤٠ مسكن من الحجر ومنذ بداية ١٨٦٨ تسارعت عمليات البناء وظهرت مراكز جديدة كالتواهي والمعلا وفي عام ١٨٦٩ بدأت أعمال الإنشاءات الكبيرة أولها مشروع الملح والذي ساعد في ظهور منطقة الشيخ عثمان. ونمت على ساحل المعلا الميناء الجديد وتحولت عدن -كريتر- الى مركز تجاري وفي عام ١٨٨٦ أنشئ مدرج المطار في خورمكسر وبعد ذلك تم احاطتها بالحامية العسكرية وبعد الحرب العالمية الثانية وفي منتصف الخمسينات من هذا القرن أنشأت مصفاة عدن أكبر مصافي الشرق الأوسط آنذاك في منطقة عدن الصغرى -البريقة- انتقلت الى جوارها القاعدة البريطانية عام ١٩٥٦ وتوسعت المدينة باتجاه الصحراء ففي عام ١٩٦٠ أنشأت مدينة الشعب وكذلك المنصورة ودار سعد اللتان جاورتا الشيخ عثمان. وبعد إنشاء المصافي وميناء النفط التابع لها تضاعف نشاط ميناء عدن واصبحت في مقدمة موانئ العالم على الاطلاق ففي عام ١٩٥٩م كانت تستقبل ٤٤ سفينة يومياً بمعدل سفينة كل ٣٣ دقيقة وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ أعلنت مدينة عدن عاصمة (ج.ي.د.ش) عشية الاستقلال واعتبرت عدن محافظة وتظم إدارياً جميع الجزر. وفي ٢٢مايو ١٩٩٠ أعلن فيها قيام الوحدة اليمنية واعتبرت العاصمة الإقتصادية لليمن وتقرر تحويلها الى منطقة اقتصادية حرة وفق مشروع متكامل يتم تنفيذ مراحله الأولى حالياً.

٥ - ٣ - ٢ - ١ - النمو الديموغرافي - السكان-:

بلغ تعداد مدينة عدن في إحصاء ١٩٧٣ (٢٤٠,٣٧٦نسمة) وفي تعداد عام ١٩٨٨ (٢٩٩,٦٤٢ نسمة) وفي تعداد عام ١٩٩٤ (٤٠٢,٢٣٢ نسمة) ويوضح الجدول التالي الخصائص الديمغرافية لمدينة عدن.

المؤشرات	إحصاء عام ١٩٨٨	إحصاء عام ١٩٩٤
إجمالي عدد السكان	٢٩٤,٦٤٢	٤٠٢,٢٣٢
ذكور	١٩٩,٩٥٧	٢١٢,٥٥١
إناث	١٤٤,٤٤٣	١٨٩٦٨١
عدد الأسر	٥٦٣٦٥	٦٥٧٨٧
التوزيع النسبي	١٩,٨	١٦,٦
معدل النمو السنوي		٤,٦١
متوسط عدد الأسرة في المسكن.	١.	٠,٩٠
متوسط عدد أفراد الأسرة في المسكن	٥,٢	٥,٥٥

٥-٣-٢-٢ - النشاط الإقتصادي :

تعتبر مدينة عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية لليمن وهي الميناء الرئيسي ومنطقة حرة. فالتجارة هي النشاط الرئيسي تليها الخدمات العامة فالصناعة والنقل والتخزين والمواصلات والصيد والإنشاء. وتشهد حالياً حركة وتوجه واسع نحو الإستثمار الاقتصادي المرافق لعمليات التحضير لبدء تنفيذ مشروع المنطقة الحرة. ويبلغ عدد العاملين فيها ٧٥,٦٥٦ عامل يتوزعون على مختلف اوجه النشاط الاقتصادي ويبلغ معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي للذكور ٤٨,٦٪ وللإناث ١٤,٥٪ حيث بلغت عدد المنشآت ١١٦٧٤منشأة لعام ١٩٩٤م.

٥-٣-٢-٣ - الخصائص الطبيعية:

تحيط مدينة عدن في بعض أجزائها سلسلة جبلية ترتفع الى نحو ٥٠٠ م عن سطح البحر وتعلو مراكز عدن - كريتر- والمعلا والتواهي وعلى الجهة المقابلة غرباً تعلو عدن الصغرى سلسلة جبلية وهي جبال بركانية حديثة. وتتخلل مدينة عدن خلجان كثيرة. ومناخ مدينة عدن حار رطب ومعدل درجات الحرارة صيفاً ٣١,٦ ومعد الرطوبة ٦٦٪، ومعدل درجات الحرارة شتاءً ٢٥,٩ ومعدل الرطوبة ٧١٪ (العام ١٩٩٣). ومنذ عام ١٩٠٠م سجلت في مدينة عدن بعض الهزات الأرضية كانت جميعها ذات كثافة بسيطة ولم تحدث أي ضرر مادي أو بشري.

٥-٣-٢-٤ - الخصائص العمرانية:

مساحة مدينة عدن ٦,٩٨٠ هكتار ومعدل الكثافة السكانية ٥٧,٤ فرد كم/٢ يزداد هذا المعدل في مركز المدينة -كريتر- ٩١ فرد/كم٢ ويقل في مركزالشعب ٤٤ فرد/كم/٢ وتعتبر منطقة عدن الصغرى -البريقة- المنطقة الصناعية الأولى وذلك لوجود منشآت مصافي عدن وتنتشر الصناعات التحويلية في أطراف الشيخ عثمان والمنصورة وخور مكسر. وتشهد مدينة عدن بعد اعادة توحيد اليمن عام ١٩٩٠م نمواً حضرياً كبيراً رافقته توسعات كبيرة بعد إعلان مدينة عدن منطقة حرة فتوجهت اليها الاستمثارات الاقتصادية والاجتماعية بمختلف أنواعها وبهذا فاقت مساحتها حجم مساحتها المخططة لنموها حتى عام ٢٠٠٠م.

٥-٣-٢-٥ - خدمات البنية الأساسية:

٥ - ٢ - ٥ - ١ - النقل والمواصلات:

ترتبط عدن بشبكة طرقات (رئيسية وفرعية) تبلغ نحو ٢٧٠,٠٥كم من الطرق المسفلتة. وتتميز مدينة عدن بتخطيط هيكلها الحضري وفق المواصفات والمعايير الحديثة. فالطرقات الفرعية التي تخدم المجاورات السكنية ومراكز الأحياء والمناطق تحيطها ممرات المشاة.

وبلغت عدد المركبات المسجلة في مدينة عدن لعام ١٩٩٤ (٢٤٦٥٥) سيارة خصوصي و٢٩٨٠ سيارة أجرة و٢١٠١ باص و١٢٢٥٣ شاحنة و٢٠٥٣ دراجة نارية و١١٠١ حراثة ورافعة. في حين بلغت عدد الحوادث ٢٦٨ حادث أدت الى وفاة ٥٦ شخص وإصابة ٢١٣ شخص وبلغت خطوط الهاتف عام ١٩٩١ (١٧٢٧٠ خط هاتف) وفي عام ١٩٩٤ (٢٣١٤٠ خط هاتف) وعدد مكاتب البريد لعام ١٩٩٢ (١٩مكتب) تراجعت عام ١٩٩٤ الى (١٦ مكتب) وعدد صناديق البريد ٤٤٦٠ صندوق. وعدد الوكالات البريدية وكالتان.

نشاط ميناء عدن الدولي يوضحه الجدول التالي:

السنة	عدد السفن الداخلة	الحمولة بالطن	التفريغ طن	الشحن طن	عدد السفن الصغيرة	الحمولة طن	التفريغ طن	شحن طن
١٩٩٢	١٧٠٧	٥٦٨٩	٥٨٦٨	٤١٣٠,٥	١٠٠	-	٣,٨	١,٤
١٩٩٤	٨٧٨	٣٩٧٨	٤١٢٠	٢٦٠٠,٠٦	٤٣	-	١	٠,٦٩

ويلاحظ تراجع مؤشرات عام ١٩٩٤م نتيجة للحرب التي هدفت الى تثبيت الوحدة اليمنية. وتوجد في المدينة شبكة للنقل العام ولكنها ضعيفة بسبب قدمها وضعف ادارة الصيانة والشغيل.

ولعدن مطار دولي بلغت حركة الركاب فيه عام ١٩٩٤ (٢٥٢٠٠ راكب وحركة الشحن ١٥٩١,٥ طن وحركة الطائرات ١٠٠٣٥ (رحلة) منها ١٧٧٥ عالمية.

٥-٣-٢-٥-٢- إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي:

لقد تم تنفيذ أول شبكة للمياه والمجاري في بداية الخمسينات من هذا القرن وتم توسيع هذه الشبكة عام ١٩٨٥. ووفق إحصاء عام ١٩٩٤ بلغت نسبة المستخدمين لشبكة المياه (العامة) ٨٠,٤٪ ونسبتهم في استخدام شبكة المجاري (العامة) ٧٣,٨٪ وقدر كمية استهلاك الفرد من المياه ١١٠ لتر في اليوم وكمية الاستهلاك المنزلي من المياه ١١,٤٠٣ الف م٣ وبلغ صافي الانتاج من المياه ٢٥,٤٨٩ الف م٣ وصافي الاستهلاك ٢١,٧٥٧ الف م٣ بنسبة فاقد ١٤,٦٪. وتستخرج المياه من أربعة مصادر هي (حقل بئر ناصر، وحقل بئر أحمد وحقل دلتا تبن، وحقل الروه) وبئر ناصر أهم الحقول تنتج نحو ٤٣٪ من اجمالي الانتاج. وتقع الثلاثة الحقول الأولى في دلتا وادي تبن والحقل الأخير في دلتا وادي بنا. وفي مجال الصرف الصحي وتصريف مياه المجاري الى البحر العربي دون أي معالجة وتقوم وزارة الإنشاءات والاسكان حاليا بالتعاون مع الحكومة الألمانية بإصلاح وحدات المعالجة العاطلة واضافة محطات معالجة جديدة للمدينة حيث ما تزال بعض المساكن تستخدم نظام الخزانات الجماعية والتي ترتبط بحفرة تجميع للمجاري. ومحطات المعالجة تخدم منطقة الشيخ عثمان ومدينة الشعب ودار سعد و يستفاد منها في أغراض الري للحزام الأخضر الذي تنفذه بلدية عدن.

ويعمل في مؤسسة المياه ٩٠٤ عامل تشكل الإناث نسبة ١٧٪ وبلغت نفقات عام ١٩٩٤ في التشغيل والصيانة ٢٠٤,٩ مليون ريال في حين بلغت عائدات المبيعات ٢١٥ مليون ريال.

وأكثر المشاكل هي ادارية ترتكز اساساً في الصيانة والتشغيل كتحديث خطوط الضخ (٦٠كم من الأنابيب واستبدال العدادات المستهلكة وتحسين امدادات شبكة المياه وتوسيعها الى المجاورات السكنية والأحياء الجديدة اضافة الى قطع الغيار.

٥ - ٣ - ٢ - ٥ - ٣ - جمع المخلفات الصلبة وتصريفها:

تنتج مدينة عدن نحو ١١٧٤٥ طن من المخلفات الصلبة سنوياً وفق تقدير عام ١٩٩٤م. يتم جمعها بواسطة الحاويات وتنقل الى مقالب أطراف المدينة أهمها مقلب (الحسوه) عن طريق شاحنات خاصة بذلك وبسبب ضعف مستوى الإدارة وقصور نظام الدعم - التمويل- تتصدر هذه المشكلة مشاكل البيئة الحضرية للمدينة تليها مشكلة التصحر وتلوث الهواء بالغبار وتلوث المياه البحرية.

٥-٣-٢-٥-٤- الكهرباء:

ادخلت اول محطة كهربائية -بخارية للمدينة عام ١٩٢٦م بطاقة ٣ ميجاوات تلتها محطة ديزل ١ ميجاوات ومحطة بخارية اخرى ١٦ ميجاوات وفي عام ١٩٥٣م انشئت محطة بخارية لمصافي الزيت ٢١ ميجاوات وبعد مراحل من التطوير وصل اجمالي الانتاج للطاقة الكهربائية عام ١٩٩٤م (٥٤٩ ميجاوات/ساعة) وبلغ اجمالي الطاقة المباعة ٣٥٧ ميجاوات/ساعة ووصلت نسبة استخدام الشبكة العامة (إضاءة) ٨٢,٣٪ من إجمالي السكان تخدمهم شبكة خطوط -كابلات - هوائية وارضية بطول ١٤٠ كم . وتزود مدينة عدن حالياً من أربع محطات هي (الحسوة /بخارية) تنتج نحو ٢٧,٥٦٪ و(المنصورة/بخارية) /١٨٪ (ويونيو/ديزل)/ ٤,٤٪ و(التواهي /ديزل) ٠,٠٤٪. وأهم المشاكل في هذا القطاع هي (ادارية وفنية) ترتكز اساساً في الصيانة والتشغيل، حيث تضررت منشآت الكهرباء من الأمطار عام ١٩٩٣م ومن الحرب عام ١٩٩٤م اضافة الى ضغط ازدياد الطلب بفعل النمو الحضري واتساع عمران المدينة.

٥-٣-٢-٥-٥ - الصحـــة:

توجد في مدينة عدن وفق تعداد ١٩٩٤م ٧ مستشفيات فيها ١٩٢٠ سريراً ومركزاً واحداً للأمومة والطفولة فيه ٣٠ سريراً وفيها ١١ مركزاً صحياً. ويبلغ عدد الأسرة لكل عشرة ألف من السكان ٣٣ سرير وعدد الأطباء ٦١٣ طبيب بمعدل ١٥ طبيب لكل عشرة ألف من السكان ومعدل الخصوبة ٣,٣ طفل لكل امرأة ومعدل المواليد الخام ٢٧,٤ في الألف ومعدل الوفيات الخام ١٠,٥ في الألف. وأكثر الأمراض المعدية هي الاسهالات ٤٨٣٤ حالة والملاريا ١٧٧٧ حالة والدرن ١٦٩٢ حالة والجديري ٢٣٠ حالة والالتهاب الكبدي ١٦٤ حالة.

٥-٣-٢-٥-٦- التعليم:

توجد في مدينة عدن وفق إحصاء ١٩٩٤م (٩٦ مدرسة) للتعليم الأساسي فيها ٦٥,٠٠٦ تلميذاً و١٦ مدرسة ثانوية فيها ١٢٠٢٩ طالباً و١١ معهداً فنياً ومهنياً فيها ٤١٣٤ طالباً وتضم جامعة عدن، كليات فيها ٩٠٦٣ ولها فروع خارج محافظة عدن ويقدر نسبة عدد طلابها في مدينة عدن نحو ٦٥٪.

٥-٣-٢-٦ - المسكن مواد البناء، تقنية الإنشاء:

صنف المخطط العام للمدينة (١٩٨٤) المباني وفق عدد الطوابق.

- (١-٢) طابق بنسبة ٨٠٪
- (٣-٤) طابق بنسبة ١٢٪
- (أكثر من ٤)طابق بنسبة ٤٪
- المنازل المؤقتة بنسبة ٤٪

ويشير المخطط العام الى أن عمر المباني القديمة (٢٦-٥٠ سنة) تشكل نسبة ٢٤,٧٪و(٥١-١٠٠سنة) ٩,٤٪ من الاجمالي وتشكل المباني التي بنيت بعد الاستقلال ١٩٦٧ نحو ١٢,٤٪ ونحو ٤٥,٥٪ من المباني

في حالة جيدة. ووفقاً لإحصاء ١٩٨٨ قدر المخزون السكني ٥٦,٦١٧ مسكن (٩,٦١٪ سكن أسري خاص و ٩,٢٢٪ شقق و٢,١٥٪ مساكن أخرى عشش وصفيح وغيره) بمعدل شغل للغرفة ٣ أشخاص.

وقد عملت الدولة عبر (خطتي التنمية الوطنية الثانية والثالثة) على بناء ٣٧٦٨ وحدة سكنية (شقة) من خلال ١١ مشروع سكني بتكلفة قدرها ٥٠,٦٣٦,٤٦٤ دينار يمني و٣٠,٩٣٢,٧٩٣ ريال سعودي ومن خلال ٥ مشاريع سكنية أخرى تم بناء ٨٨٢ مسكن شعبي بتكلفة قدرها ٥,٩٨٦,٤٠٠ دينار يمني واشتملت هذه المشاريع الخدمات الأساسية. ووفقاً لإحصاء ١٩٩٤ بلغ اجمالي المخزون السكني ٧٣٣٩٣ مسكن بزيادة نسبية ٢٩,٦٪ من اجمالي عدد مساكن عام ١٩٨٨ ومعظم مساكن عدن المكونة من ١-٢ طابق ذات فناء واسع مفتوح يتوسطها (داره) وفقاً لعامل المناخ الحار.

وتشمل مواد البناء المحلية الأحجار الطبيعية، الحصى والرمل وانواع البلاط وهي غالية لأن الطلب يفوق الانتاج وقد أنشئ مصنع للمباني الجاهزة عام ١٩٧٧ ساهم في انتاج بعض الوحدات السكنية سالفة الذكر.

وبصفة عامة تنشأ الحوائط والأرضيات من الخرسانة في الوقت الراهن وبلغت نسبة المساكن ذات الحوائط الحجرية نحو ٤٠,٧٪ بينما ١٥,٤ من الخشب والصفيح -مساكن مؤقتة دون المستوى القياسي- وعادة تستخدم السقوف الخشبية لعزلها الحراري. وتبلغ نسبة السقوف الخرسانية المسلحة نحو ٣٠,٧٪ وحوالي ٥,٨٪ من صفائح المعدن - جملون- .

٥ - ٣ - ٢ - ٧ - الجمعيات التعاونية السكنية:

الجمعيات التعاونية السكنية معتمدة ومسجلة في سجل الجمعيات التعاونية اليمنية (فرع عدن). وتعتبر أحد أشكال حل مسألة الأزمة السكنية وتساعد في ضمان سلامة التخطيط والتنفيذ. وتنسق الجمعيات التعاونية السكنية علاقاتها مع وزارة الإنشاءات والاسكان والتخطيط الحضري ووزارة التأمينات والشؤن الاجتماعية (فرعي عدن). وبلغ عدد الجمعيات الموثقة (١٢١ جمعية) فيما وصل عدد المتقدمين من خلال الطلب للأرض -مجموع أعضائها- ٤٠٦٠٠ عضواً من الموظفين. وبلغت مساحة الأرض المخصصة للجمعيات التعاونية السكنية ١٠١٦ هكتار، حددت مواقعها في مناطق العريش والمداره ومابينهما في الجهة الشرقية من المدينة. ويعمل المكتب الهندسي للمجموعة االهندسية للتخطيط والمسح في رسم الخطوط العريضة والتفصيلية لمشروع الجمعيات التعاونية السكنية. حيث حدد مبادئ عامة اعتمدت المساحات التالية للمساكن:

- مساحة أرضية المنازل: ١٢٠م٢، ١٨٠م٢، ٢٧٠م٢
- مساحة الشقق بالعمارات ١٠٠م٢، ١٢٠م٢، ١٥٠م٢ ،١٨٠م٢.

٥ - ٣ - ٣ - مدينة تعز

تقع مدينة تعز على مرتفعات اليمن الجنوبية الغربية في سفح جبل صبر. أول من مدنها ومصرها الملك المظفر الرسولي سنة (٦٥٣هـ-١٢٥٥م) وأصبحت عاصمة الدولة الرسولية التي امتد حكمها الى شتى بقاع اليمن. وكانت ثلاث محلات إحداها يسكنها السلطان وحاشيته وأرباب دولته وهي (المغربة) والثانية يسكنها الأمراء والأجناد وتسمى (عدينة) والثالثة عامة الناس وبها السوق وتسمى (المحالب) (والأرجح المحاريب). اتخذها الإمام أحمد

مقراً لإقامته وقاعدة لحكمه في عام ١٩٤٨م اتسع عمرانها وترامى بنيانها بعد قيام الثورة عام ١٩٦٢م وبخاصة منذ بداية عقد السبعينات من هذا القرن. وتبعد عن صنعاء ٢٥٦ كم جنوباً.

تمتد على آكام وتلال خضراء، كما تعتبر مصيفاً ومشتى وذلك لمناخها المعتدل على مدار السنة. من معالمها سورها الذي تتخلله أربع بوابات والمتوج بقلعة القاهرة التي تعلو المدينة على أكمة فيها من المعالم التاريخية الكثير أهمها مدرسة الأشرفية والمدرسة المظفرية والمدرسة المعتبية وقصر صالة (قصر الإمام) الذي تحول الى متحف، ونمط عمارتها التقليدية مميز حتى أن نمط العمارة الحديثة فيها اتخذ طابعاً مميزاً هو الآخر على غرار النمط الذي انتشر مؤخراً والذي تتفاعل فيه العمارة التقليدية مع العمارة الحديثة وخاصة في المناطق التي تعتمد الحجارة مادة البناء الرئيسية.

٥ - ٣ - ٣ - ١ - الخصائص الطبيعية:

تقع مدينة تعز على خط عرض ١٣,٤١ شمالاً، وخط طول ٤٤,٠٨ شرقاً وهي على منحدرات سفح جبل صبر الذي يعلوها بارتفاع ٣٠٦٠ م عن سطح البحر ومتوسط ارتفاع المدينة ١٤٠٠م عن سطح البحر، مناخها معتدل على مدار السنة متوسط درجات الحرارة السنوي ٢٠°م (العظمى ٣٨م والصغرى ١٤,٥م)، ومعدل سقوط الأمطار السنوي ٤٥٠مم، ومعدل الرطوبة السنوي ٥٨,٥٪ صيفاً و٦٣,٥ ٪.

٥ - ٣ - ٣ - ٢ - النمو الديمغرافي -لسكان- :

بلغ سكان مدينة تعز في تعداد عام ١٩٧٥م (٧٩,٧٣٠ نسمة) وبلغ في تعداد عام ١٩٨٦ (١٧٢٤٣٩ نسمة) وفي تعداد عام ١٩٩٤م (٣٢٢,٠٦٣ نسمة) ويوضح الجدول التالي الخصائص الديمغرافية لمدينة تعز.

المؤشرات	تعداد١٩٩٦م	تعداد ١٩٩٤م
إجمالي عدد السكان (المقيمون)	١٧٢,٤٣٩	٣٢٢,٠٦٣
عدد الذكور	٩٤,٣٨٢	١٧٧,٤١٥
عدد الإناث	٧٨,٠٥٧	١٤٤,٦٤٨
عدد الأسر	٢٦,٨٣٧	٤٦,٥٤٦
التوزيع النسبي٪	١٣,٥	١٣,٣
معدل النمو السنوي (٧٥-٨٦)(٨٦-٩٤)	٠٧.٠١.	٧

٥ - ٣ - ٣ - ٣ - النشاط الإقتصادي للسكان :

تعتبر مدينة تعز مركزاً حضارياً نشطاً. وبدأ تسارع نشاطه الإقتصادي منذ بداية السبعينات من هذا القرن، ومارس دوراً هاماً في انتعاش التجارة، وفي العقدين الأخيرين بدأ الركود الإقتصادي مما حدى بهجرة جزء من

العمالة الى العاصمة وتعتبر التجارة في مقدمة النشاط الاقتصادي الاجتماعي للسكان تليه الصناعة فالخدمات ومن ثم الإنشاءات.

٥ - ٣ - ٣ - ٤ الخصائص العمرانية:

تمثل مدينة تعز القديمة -التاريخية- نسبة ١٧,٥٪ من إجمالي مساحة المدينة وتقدر مساحة المدينة نحو ٤٧٥٠ هكتار. وكان توسع المدينة في بداية السبعينات اتجه نحو الشمال فالجنوب والشرق واتجهت الصناعات التحويلية نحو الجنوب والشمال وتركزت الخدمات في وسط المدينة.

ولأن المدينة المركز الحضري الأول لأكثر محافظات اليمن عدداً في السكان ولتوسطها الطرق الرئيسية الرابطة بين أهم المدن الرئيسية اليمنية (صنعاء، عدن، الحديدة، إب، ذمار) وعدد كبير من المدن الثانوية الكبيرة نسبياً فالحركة منها وعبرها ذات كثافة عالية، يقع وفي طرفها الجنوبي مطارها الدولي.

٥-٣-٣-٥- خدمات البنية الأساسية:

٥ - ٣ - ٣ - ٥ - ١ - النقل والمواصلات:

ترتبط المدينة بشبكة طرقات، المسفلت منها لا يتعدى نسبة ١٢,٥٪ وهي ضيقة وتخلو أكثرها من ممرات المشاة ولكثافة الحركة الآلية الداخلية إضافة الى الحركة التي تمر عبرها تجعلها أكثر المدن اليمنية التي تعاني من زحام المرور واختناقات الحركة الشديدة وأكثر الساعات شدة في الزحام هي بالترتيب (12^{55}، 13^{55}، 18^{55}، 19^{55}، 11^{55}، 17^{55}، $2.^{55}$، $10.^{55}$، 16^{55}) وأكثر الشوارع إزدحاماً مركز المدينة وشارع جمال وشارع التحرير وشارع ٢٦ سبتمبر. ولايوجد في المدينة نظام النقل العام والنظام السائد شبه عام (باصات صغيرة وسيارات الأجرة العمومية) ويقدر نسبة الذين يملكون مركبات ١٢٪ من السكان (١:٨) وتقدر نسب التوزيع على وسائط النقل (٦٣٪ سيارة خاصة و١٪ باصات و٣٣٪ سيارات أجرة و٣٪ وسائط نقل غير آلية).

وتبلغ نسبة المستخدمين لخدمات الهاتف ٣٠٪ من السكان ويبلغ عدد خطوط الهاتف ٢٠٦٩٩ خط.

وسجل مطار تعز الدولي عام ١٩٩٤ حركة للطائرات بلغ عددها ١٣١٨- جميعها دولية - و بلغ عدد القادمين إليها ٢٩,٣ ألف مسافر والمغادرين ٣٠,٦ ألف مسافر والشحن إجمالاً ١٨,٣ طن.

٥ - ٣ - ٣ - ٥ - ٢ - إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي:

وفقاً لإحصاء عام ١٩٩٤م بلغ إجمالي صافي إنتاج المياه في الشبكة العامة (٣,٥٨ مليون م٣) ويقدر نسبة عدد المنتفعين من خدمات المياه ٧٥٪ من السكان. وتعاني مدينة تعز حالياً اختناقات شديدة في مياه الشرب وصلت حدة انقاطاعات المياه في عام ١٩٩٥م الى مدى قد يصل أكثر من ٢٥ يوماً بين كل إمدادين مما حدى بالسكان الى شراء المياه من الناقلات الآلية والتي تأتي به من مصادر بعيدة وهذا مارفع كلفة سعر المياه لتتجاوز معدل دخل الأسره الشهري -وخاصة محدودي الدخل-.

وتعتبر مشكلة المياه في تعز من أهم مشكلات التنمية الوطنية الراهنة وتولي الدولة اهتماماً كبيراً لمعالجتها وتم وضعها في مقدمة أولويات برامج الخطة الخمسية الأولى للتنمية الوطنية (١٩٩٦-٢٠٠٠م) ووفق إحصاء عام ١٩٨٦م بلغت عدد المساكن التي تصلها خدمات الشبكة العامة للمياه نسبة ٨٠٪ من المساكن، ونسبة المساكن المرتبطة بمشاريع خاصة ٣٪ ونسبة المساكن ذات الآبار الخاصة ٠,٤٪ ومن مصادر أخرى ١٦,٦٪. وتبلغ نسبة المساكن المرتبطة بشبكة الصرف الصحي العامة لعام ١٩٩٤م نسبة ٤٤٪ من المساكن في حين بلغت عام ١٩٨٦ نسبة ٥٩٪ من المساكن وارتبطت ١٠,٦ بنظم مجاري خاصة و١٣,٨ ٪ بحفر (بيارات) و١٦,٦ لايوجد لها نظام للصرف الصحي.

ومن المشاكل التي تعانيها مدينة تعز هي قصور أنظمة تصريف سيول الأمطار المنحدرة بتيارات شديدة الإندفاع من أعالي جبل صبر والتي غالباً ما تجرف معها الأشجار والأحجار الكبيرة وبعض المخلفات الصلبة كهياكل السيارات وغيرها مما تتسبب في سد المجاري لتتحول السيول الى الطرقات والشوارع مهددة بذلك البشر والممتلكات.

٥ - ٣ - ٣ - ٥ - ٣ - الكهرباء:

وصل عدد المنتفعين من خدمات الكهرباء (٥١,٣٠٠ مبنى ومنشأة) لعام ١٩٩٤م وفي إحصاء عام ١٩٨٦ بلغت عدد المساكن التي تصلها خدمات الكهرباء العامة نسبة ٨٤٪ من المساكن و٣,٢٪ من المساكن ترتبط بشبكات توليد خاصة و٦,٥٪ تستخدم الوسائل التقليدية في الإنارة (كيروسين) و٦,٣٪ غير مبين.

٥ - ٣ - ٣ - ٥ - ٤ - الصحـــة:

وفقاً للتقديرات العامة الصادرة من مكتب الصحة لعام ١٩٩٤م توجد في مدينة تعز ٧ مستشفيات ٣مستشفيات حكومية و٤مستشفيات خاصة و٩ مستوصفات واحد منها حكومي -عام- بالإضافة الى وحدة صحية خاصة بأمراض الدرن.

٥ - ٣ - ٣ - ٥ - ٥ - التعليم:

وفقاً للتقديرات العامة الصادرة من مكتب التربية والتعليم للعام الدراسي ٩٣/٩٤م بلغ عدد الطلاب إجمالاً ١٠٠,٦١٢ طالب بنسبة ٣١,٢٪ من عدد السكان، نسبة الإناث منهم ٤٦,٣٪. وعدد المدارس ٢٧ مدرسة ومتوسط عدد الطلاب في الفصل الواحد ١٨٩ طالب ومتوسط مساحة الفصل الواحد ٢,٤٠م ونصيب الطالب الواحد من مساحة الفصل ٢١,٠ م٢ . ومن خلال هذه المؤشرات تتضح حجم مشكلة التعليم من ناحية توافر الفراغات المتطلبة للخدمات التعليمية ، وهذا يمثل أيضاً انعكاس لحجم المشكلة إدارياً في الصيانة والتشغيل وكذلك حجم القوى العاملة في هذا المجال.

٥ - ٣ - ٣ - ٦ - المسكن، مواد البناء، وتقنية الإنشاء:

كان المخزون السكني لمدينة تعز وفق إحصاء ١٩٧٥م ١٢,٦٨٨ مسكن، بلغ في إحصاء عام ١٩٨٦م الى ٢٩,٢١٨ مسكن بنسبة زيادة ١٣٠٪ وفي إحصاء عام ١٩٩٤م بلغ عددها ٤٨,٥٣٩ مسكن بنسبة زيادة ٦٦٪.

ووفق إحصاء عام ١٩٨٦م بلغت نسبة المساكن الخاصة -منزل- ٦٩٪ والشقق ١٩٪ والمساكن تحت المستوى القياسي -الصفيح وغيره- ١٣٪ ومعدل التزاحم ٢,٢ فرد في الغرفة الواحدة ومتوسط عدد الغرف في المسكن ٣غرف. فيما بلغت عدد المساكن المملوكة بنسبة ٥٧٪ والإيجار ٣٧٪ وأخرى ٥٪ وغير مبين ١٪. والمباني السكنية في مدينة تعز تعتمد في عمارتها النظام المغلق وفق التقاليد التي تعتمد تمدد الأسرة الكبيرة وبشكل رأسي -التوسع الرأسي للمبنى-. ومادة البناء التقليدية الأحجار والطين والخشب والقضاض والجص. والحديثة الخرسانة والخرسانة المسلحة والحديد والألمنيوم والزجاج والبلاط بأنواعه وبدأ استخدامها وبشكل واسع منذ بداية السبعينات ويعتمد البناء والإنشاء في الجدران والحوائط بالخرسانة وتغلف بالأحجار والكثير من المباني الحديثة تعتمد النظام الهيكلي الخرساني المسلح البسيط في بنائها وهي على غرار نمط البناء الحديث في صنعاء.

٥ - ٤ - التراث العمراني في اليمن

٥ - ٤ - ١ - مدينة زبيد التاريخية:

إختطها محمد بن زياد عام ٨١٩م وصارت عاصمة للدولة الزيادية (٨٢٠-١٠١٢م) فالنجاحية (١٠١٣-١١٥٠م) ومن ثم المهدية (١١٥٣- ١١٧٤) واتخذها الأيوبيين فالرسوليين فالطاهريين عاصمة شتوية لحكمهم. ومدينة زبيد مركز ثقافي يمني واسلامي هام ففيها أنشأت أول مدرسة إسلامية يمنية (في القرن الثاني عشر الميلادي). وفيها أنشأت إحدى أقدم الجامعات الإسلامية -الأشاعر- فيها نحو ٥٠ مدرسة ومسجد (٤٨ مدرسة إسلامية ومسجد الأشاعر وجامعها الكبير). ولزبيد أهمية ودور ريادي في مجال العمارة والبناء فنمط عمارتها متميز وله خصائص متفردة وظيفياً وجمالياً. وعمارتها تراثية تنبض في فضاآتها الحياة. وتعتبر معلم حضاري تاريخي هام لم تخدشه سلبيات التحضر. وفي عام ١٩٩٣م اعلنت منظمة اليونسكو إدراج مدينة زبيد في سجل التراث الإنساني العالمي.

٥ - ٣ - ٢ - الخصائص الطبيعية:

تقع بمحاذاة الطريق الرئيسي الرابط بين مدينتي تعز والحديدة. وتبعد عن مدينة الحديدة عاصمة المحافظة ٤٠ كم جنوباً وعن شاطئ البحر الأحمر ٣٠كم شرقاً في خط عرض ١٤,١٣ شمالاً وخط طول ٤٤,٢٠ شرقاً وترتفع عن سطح البحر ٩٠م مناخها حار ورطب وتقع ضمن حزام الرطوبة العالية والسطوع الشمس المرتفع. وهي وسط واديها زبيد أرضها مستوية مكونة من رواسب وديانية حديثة وكثبان رملية. ومعدل سقوط الأمطار ١٣,١٣مم.

٥ -٣-٣ - الخصائص الديمغرافية:

بلغ عدد سكانها في تعداد ١٩٧٥م ٩٠٦٥ نسمة وفي تعداد ١٩٨٦م ١٢٩١٠ نسمة وبلغ في تعداد ١٩٩٤م ١٧٢٥٤ نسمة ويوضح الجدول التالي الخصائص الديموغرافية للمدينة:

المؤشرات	تعداد١٩٨٦	تعداد ١٩٩٤
إجمالي عدد السكان.	١٢٩١	١٧٢٥٤
عدد الذكور	٦٤٦٠	٨٦١٣
عدد الإناث	٦٤٥٠	٨٦٤٧
عدد الأسر	٢٠٦٧	٢٦٢٣
معدل النمو السنوي		٣,٧

ويمثل الطلاب ما نسبته ٣٠٪ من السكان وتأتي البطالة في المرتبة الأولى (نحو ٥٠٪ وذلك لانشغال المرأة في البيت) تليها التجارة بأنواعها فالزراعة وأعمال البناء في النشاط الاقتصادي لسكان المدينة.

٥-٤ - ٤- الخصائص العمرانية:

تبلغ مساحة مدينة زبيد وفق مخططها الحضري ٢٤٥ هكتار (مساحة المدينة القديمة ٩٢ هكتار) والمساحة الباقية أراض خططت عام ١٩٨٤ لتوسع المدينة حتى عام ٢٠٠٠ وما نسبته نحو ٨٥٪ منها لاتزال خالية. ومدينة زبيد القديمة ذات مخطط عمراني دائري الشكل يتوسطها سوقها القديم وعلى محوره نحو الغرب يقع جامعها الكبير. ويحيط بالمدينة سور تنفذ منه أربع بوابات. وحتى عام ١٩٧٥ لم يكن هناك سوى ١٠ مبان خارج السور وحالياً يوجد نحو ١١٨ مبنى سكني إضافة الى عدد من المنشآت العامة ومخازن القطن والورش تتركز معظمها في الناحية الشمالية الشرقية من المدينة.

٥ -٤ - ٥- خدمات البنية الأساسية:

٥-٣-٥-١- النقل والمواصلات:

كل شوارع وطرقات وساحات المدينة ترابية وعلى نطاق محدود توجد خدمة التلفون وخارج سور المدنية أنشئ مركز صغير للبريد.

عدد المركبات محدود ولا توجد إحصائيات آنية لها.

٥-٤-٥-٢- المياه:

كان البئر سمة مميزة للمبنى السكني والديني والعام في زبيد. وبعد إنشاء شبكة المياه الرئيسية إستفاد منها نحو ٨٠٪ من عدد السكان وارتبط ١٥٪ من السكان في مشروع خاص وبقى نحو٥٪ من السكان لاتصلهم خدمات المياه.

٥-٤ - ٥-٣- الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار:

يعتبر الصرف الصحي أكثر المشاكل التي تعانيها مدينة زبيد نتيجة طفح المجاري وتسرب المياه العادمة التي تنتشر في معظم شوارع وساحات المدينة وتوضح الدراسة بالعينة أنه نحو ٢٥٪ من المباني تتبع نظام الصرف الصحي البسيط (البيارات-الحفر) ونحو ٦٦٪ تتبع نظام الصرف الصحي البدائي نظام الفصل بين العوادم الصلبة (حفر صغيرة) والسائلة تصرف الى خارج المباني. ونحو ٩٪ ترتبط بمشروع صغير للصرف الصحي.

وكانت مياه الأمطار -رغم ندرتها- تصرف وفق ميول الشوارع الى اتجاه الوادي ولاعتبارات تزايد حركة الآليات وإهمال صيانة الطرقات والممرات والساحات تراكمت الأتربة والرمال عليها مما يتسبب في ظهور البرك عند سقوط الأمطار لتختلط مع مياه الصرف الصحي المتسرب وطفح المجاري.

٥-٤ -٥-٤- الكهرباء:

تغطي خدمات شبكة الكهربا ءالرئيسية نحو ٩٠٪ من سكان المدينة. ولربط الشبكة الكهربائية بواسطة الكابلات الهوائية جعلها غير مأمونة وضعيفة التوصيل نسبياً.

٥ - ٤ - ٥ - ٥ جمع وتصريف القمامة:

تعمل البلدية على جمع القمامة في أجزاء محدودة من المدينة يومياً وتصرف الى مقلب خارج المدينة. وتعتبر القمامة المشكلة الثانية بعد طفح المجاري وتسرب عوادم الصرف الصحي بيئياً وتنتج المدينة ما مقداره (٦٩٠ كجم) من القمامة يومياً حوالي (٢٥٢ طن من القمامة سنوياً) وأهم مشاكل جمع وتصريف القمامة هي عدم توافر وسائط نقل القمامة وقصور نظام الدعم.

٥ - ٤ - ٥ - ٦ - السكن ، مادة البناء ، تقنية البناء:

بلغت عدد المساكن وفق تعداد ١٩٨٦م (٢٤٢٥ مسكن) وبلغت عددها في تعداد ١٩٩٤م (٢٨٢١) وبلغ حجم الأسرة في المسكن -متوسط عدد أفرادها- على التوالي: (٥,٣٠) و (٦,١٢).

وتقدر عدد المبان السكنية داخل سور المدينة نحو ٢٧٠٣ وعددها خارجه ١١٨، أغلبها مبان تقليدية، وتبين الدراسة بالعينة أن نحو ١٦,٧ من المباني بحالة سيئة جداً و٥٠٪ بحالة مرضية و٣٣,٣ بحالة جيدة. وأن ما نسبته ٤٨,٩٪ من المباني ذات قيمة تاريخية ومعمارية عالية و ٤٠٪ ذات قيمة متوسطة و٨,٨٪ مبان حديثة ذات نمط معماري تقليدي و٢,٣٪ مبان حديثة غريبة وغير منسجمة مع نمط العمارة السائد. ومبان المدينة القديمة ذات فناء -حوش- ترتفع أكثرها دور واحد ولا تزيد عدد أدوارها عن دورين إلا فيما ندركالقصر الملاصق للقلعة.

مادة البناء الرئيسية الياجور -الطوب الطيني المحروق- والنورة في تشييد الجدران وجذوع الشجر البرية وأغصانها في التسقيف إضافة الى التراب والطين والنورة. ودخلت حديثاً وبشكل محدود الخرسانة والخرسانة المسلحة والحديد والألومنيوم. ويعتمد البناء التقليدي على مهارات توارثها الحرفيين وعمال البناء بمرور الزمن وفق تقنيات تقليدية بسيطة تعتمد المهارة والخبرة وحديثاً انتشر البناء العشوائي الكامل والجزئي نتيجة تدني مستوى الوعي الشعبي بأهمية الموروث الثقافي من ناحية ومن ناحية أخرى تدني مستوى التعامل مع مواد البناء الحديثة وتقنياتها إنشائياً ومعمارياً -وظيفياً وجمالياً.

٥ - ٤ - ٥ - ٧ - تشخيص الوضع القائم:

تتعرض المدينة لضغوط قوية نحو التغيير بفعل المتغيرات العصرية التي دخلت حياة الانسان اليمني وما حملته هذه المتغيرات من علاقات جديدة وسعت دائرة متطلباته اليوميه وطرق وأساليب الاستخدامات المحققة لها دون مواكبة هذه المتغيرات بإجراءات وقائية مما أثر سلباً على مباني المدينة فالكثير منها تهالك أو صار عرضة للإنهيار ناهيك عن عمليات الهدم والتشويه والتحوير وزحف العمران الحديث دون ضوابط وبسبب ضعف الإدارة وغياب سلطة القانون المنظم لعمليات البناء والعمران حلت العشوائية المفرطة وتدنت مستوى الخدمات الأساسية القائمة.

وفيما يلي أهم المشاكل وفق اولويات حجم التأثير:

- تعرض المباني التاريخية للتصدع والانهيار والهدم والتحوير.
- انتشار ظاهرة البناء العشوائي (الكامل والجزئي).
- تدني وتدهور حالة البنية التحتية ا لأساسية.
- طفح المجاري وتسرب عوادم الصرف الصحي الى الشوارع والساحات وانتشار القمامة.
- تدني مستوى ادارة التنمية الهيكلية وغياب الكثير من الخدمات الأساسية.
- تدني مستوى الوعي الشعبي بأهمية التراث (حمايته والحفاظ عليه والإرتقاء ببيئته الحضرية).
- تدني المستوى المعيشي النوعي (ازدياد الفقر والبطالة).

٥ - ٥ - البناء العشوائي :

٥ - ٥ - ١ - حي حزيز - مدينة صنعاء:

تقع منطقة حزيز في الجهة الجنوبية لمدينة صنعاء والمنطقة بشكل عام أراض زراعية أهمل خدمتها. وكونها لم تدخل ضمن إطار المخطط العام لمدينة صنعاء ولم يتم تخطيطها أدى ذلك لتعرضها للبسط والبناء في مستوطنات سكنية عشوائية متفرقة تفصلها عن بعض تضاريس طبيعية وتربطها ببعض طرق ترابية وقد أجريت دراسة لواحدة من هذه المجمعات تسمى بالسواد وتقع غرب الطريق الرئيسي صنعاء - تعز يسكنها حوالي ٢٨٠٠ نسمة. المباني السكنية ترتفع غالبيتها في دور واحد وقليل منها دورين مبنية بمادة الطوب الخرساني (البلك)والمونة الإسمنتية والخشب في التسقيف والطين. واجهاتها دون لياسة وهي بطبيعتها تراص الطوب الخرساني بالمونة الإسمنتية. وتراصت المباني على جوانب الطرقات الرابطة بين المجمعات عموماً وتفرعت منها شوارع ضيقة ترابية.

وتنعدم في المنطقة الخدمات الأساسية.

الممرات والطرقات: ترابية غير محددة المعالم وغير منارة .

المياه: غير متوفرة ويتم التزود بالمياه بواسطة خزانات المياه على السيارات ومصدر الماء آبار خاصة تحيط بالمنطقة.

المجاري والصرف الصحي: منعدمة وتستخدم الحفر (البيارات) والتي عند امتلائها تطفح عوادمها في الشوارع والساحات.

الكهرباء: تتصل المنطقة بشكل عام بالشبكة الرئيسية ولكنها تتفرع بطريقة عشوائية في التوصيل عن طريق الكابلات الهوائية بمواصفات رديئة ودون أي اعتبار للسلامة

الأسواق والمحلات التجارية: تنعدم في محيط المستوطنة ويتم الإعتماد في هذا بسوق السواد لمنطقة حزيز عموماً.

التعليم: تبعد أقرب مدرسة للمستوطنة مسافة تزيد قليلاً عن ٣٠٠م.

الصحة: غير متواجدة وتعتمد على الخدمات الصحية العامة للمدينة والتي تبعد عن مركزها حوالي١٥كم.

خصائص المبنى السكني:

وظيفياً: (٢-٣ غرف) نوم- ديوان - معيشة وحمام ومطبخ).

مالياً: كتل تتوزع فيها الفتحات المغطاه بالخشب والزجاج تعلو بعضها عقود القمريات، خالية من الزخارف المميزة للعمارة اليمنية ولون الواجهات هو لون مادة البناء الطوب الخرساني - خشن الملمس.

التوجيه: تمت مراعاته بما يحقق الإضاءة والتهوية والإرتياح الحراري.

وعلى وجه العموم فهذا النوع من البناء منتشر في المدن الرئيسية وينتشر كمجمعات في عدن وصنعاء والحديدة وتعز بدرجة رئيسية وقد قامت الدولة بمحاربة هذه الظاهرة من خلال الحد من التوسع وأحياناً بالهدم وخاصة في بداية الظهور

٥ - ٥ - ٣ - حي السلخانة -مدينة الحديدة-:

يقع حي السلخانة في القطاع رقم ٣ شمال مدينة الحديدة يفصله عن بقية أحياء المدينة شارعان عرض كل منهما ٤٠م (زايد جنوباً وجيزان غرباً)، وينقسم الحي الى ٦ أقسام (٦ مجاورات) بمساحة ٣٠٠ هك (٥٠ هكتار لكل مجاورة) ويرتفع عن سطح البحر ٨ متر

وتعود أسباب نشوء الحي أساساً إلى نقل المتضررين من جراء تخطيط مركز المدينة في بداية الثمانينات وخاصة الذين مرت الشوارع عبر مساكنهم العشوائية آنذاك وتم نقلهم الى هذه المنطقة كحل مؤقت وللملكية الدولة لهذه الأرضية وضعف الأجهزة الادارية في الحد من توسع البناء في هذه المنطقة الأمر الذي شجع الكثير في احتلال

الأراضي بشكل أو بآخر والبناء عليها بالأضافة إلى هذا توقف الدولة عن بيع الأراضي واقتصار عمليات البيع على القطاع الخاص مما أدى الى الإرتفاع المتصاعد لسعر أراضي البناء مما عكس ذلك سلباً على مقدرة الفقراء في امتلاك أراض لبناء مساكنهم.

ويبلغ عدد مساكن حي السلخانة (١٩٩٤) ٨٠٠٠ مسكن يسكنها حوالي ٤٥٠٠٠ نسمة غالبيتهم من ذوي الدخل المنخفض والذين يعملون بالترتيب في (تنظيف الشوارع، صيد الأسماك، الشحن والتفريغ في الميناء، عتالة، الحرف الصغيرة، صغار الموظفين في القطاعين العام والخاص) وأكثر الظواهر انتشاراً في الحي هي البطالة والتسول.

المساكن:

ما نسبته ٣٥٪ من إجمالي مساكن هذا الحي من الطوب الخرساني -البلك-والباقي تتألف من عشش القش- ولاصفيح- الزنك- والواح الخشب والكرتون)

وهذه المساكن كثيراً ما تحمل لساكنيها البؤس والشقاء فبالإضافة الى روائحها الصحية وافتقار بعضها للحمامات فإنها عرضة للحرائق واشتداد الحرارة وضعف مقاومتها للرياح والأمطار.

ملكية المسكن والأرض:

الغالبية العظمى من المساكن مملوكة والقليل منها مؤجرة أو معارة وتمثل ما نسبته ١٥٪ من المساكن تم توزيعها بعقود تمليك من الدولة (كتعويض) وقد قام ساكنيها ببنائها برخص بناء رسمية. أما الباقي ٨٥٪ من إجمالي المساكن تم بنائها بدون صكوك وثائق ملكية وبدون رخص بناء وتعود ملكيتها للدولة.

الخدمات الأساسية في الحي:

المياه: ما نسبته ١٥٪ من سكان حي السلخانة يحصلون على المياه من شبكة المياه العامة أما البقية فيتم التزود بالماء بواسطة الشراء من الباعة الذين يجلبون الماء من مسافة ١٦كم. وقد قام المجلس المحلي للمدينة وبعض الجمعيات الخيرية بعمل حنفيات مياه عامة (سبل) وتوجد في بعض المساكن آبار تستخدم مياهها لأغراض غير الشرب بسبب ملوحتها العالية.

المجاري والصرف الصحي: لا توجد شبكة للصرف الصحي وتستخدم بعض المساكن الحفر- البيارات- والبعض الآخر تستخدم الحفر الصغيرة (الحمامات الجافة) والبعض الآخر لا يوجد فيها أي نظام للصرف الصحي وتنتشر مياه المجاري في شوارع وساحات الحي مما يساعد على تكاثر الذباب والبعوض وتفشي الأمراض.

الممرات والطرقات: ضيقة وترابية وتنتشر فيها مياه المجاري والأمطار والقمامة.

الكهرباء:يستفيد ما نسبته ٣٠٪ من السكان من خدمة الكهرباء العامة عن طريق توصيل عشوائي وبقوة تيار ضعيف لا يكفي إلا للإنارة. فيما يعتمد ٧٠٪ من السكان على وسائل الإنارة القديمة بطاقة الكيروسين.

التليفون: نسبة ضئيلة لا تزيد عن ٧٪ من السكان تتوفر لديهم خدمة التلفون.

إنارة الشوارع والساحات: منعدمة :

جمع القمامة: الخدمات البلدية للمدينة تكاد تنعدم في الحي ولا يوجد مشروع بديل.

الخدمات الاجتماعية: للحي سوق صغير دون أي معايير أو مواصفات قياسية ومركز للشرطة ومدارس ومستوصف صحي. ولا توجد في الحي (ساحات عامة وحدائق أو ملاعب للأطفال، نواد إجتماعية وثقافية أو مناطق تجارية

٦ - برنامج خيارات المساعدات الدولية

٦ - برنامج خيارات المساعدات الدولية :

٦ - ١ - الإتجاهات العامة :

تأتي خيارات المساعدات الدولية كنتاج لما تم استعراضه في الجزئين الثاني والثالث من التقرير الوطني (الإستعراض الحضري والإستعراض الإسكاني) وما لخصته استراتيجية العمل الوطني(الجزء الرابع) وكذلك ما وضحته الحالات الإنتقائية (الجزء الخامس) ومن خلال تشخيص المشكلات - أسبابها ومؤثراتها - وطرق معالجتها تحددت أولويات الأهداف وعملت الندوة الوطنية التي عنيت بمناقشة التقرير الوطني وعن طريق المشاركة الواسعة تم رسم الخطوط العريضة لبرنامج خيارات المساعدات الدولية في المجالات الرئيسية التالية :

- الحد من انعكاسات التحضر على البيئة .
- التنمية الحضرية والإسكان .
- التنمية الإجتماعية .
- تنمية القدرات المؤسسية .

ومن خلال تتبع المشكلات الرئيسية (أسبابها وتأثيراتها) والأهداف التي رسمت لمعالجتها وفق مراحل محددة يمكن استيضاح حجم هذه المشاكل وانعكاسات تأثيراتها على الإنسان والبيئة ويتلخص هذا في الجدول التالي :

المشكلة الرئيسية	الأسباب	التأثيرات	الأهداف	
			قصيرة المدى	طويلة المدى
النمو اللامتوازن وانعكاساته على التنمية الحضرية والإسكان.	- الإرتفاع المضطرد للنمو الحضري (٧٧,٧٪). - هجرة داخلية مرتفعة. - عودة نحو مليون مغترب واستقرارهم في المدن. - ارتفاع معدلات الخصوبة (٧,٧ طفل لكل أمرأة). -قصور التشريعات والنظم واللوائح . - تدني مستوى القدرات المؤسسية. - السيطرة على النمو الحضري لشح الموارد والإمكانيات.	- تدني المستوى المعيشي وارتفاع معدلات البطالة وما إلى ذلك من انعكاسات تؤدي إلى تنامي ظاهرتي التسول وجنوح الأحداث وترفع من معدلات الجريمة. - ارتفاع معدلات التزاحم(٣,٩ شخص/غرفة نوم - عام و(٣,٦ في الحضر) . - تدني وقصور مستوى الخدمات الأساسية (الصحية والتعليمية). - تدني وقصورمستوى خدمات البنية الأساسية التحتية. - تزايد حجم الملوثات البيئية الغازية والسائلة والصلبة. - الإختناقات المرورية (الآلية والغير الآلية) بالمدن الرئيسية. - تزايد الطلب على الأراضي الصالحة للبناء وارتفاع اسعارها. - انتشار ظاهرة البناء العشوائي (١٥٪ مساكن دون المستوى القياسي من إجمالي مساكن ٦ مدن رئيسية). - تزايد الطلب على السكن في المدن وارتفاع تكاليف مواد البناء. - الإرتفاع المضطرد للإيجارات.	- استكمال التشريعات وتعزيز سياسات تطبيقها . - دعم برامج تخطيط الأسرة. - دعم الأسر المنتجة. - إنشاء المراكز الإجتماعية. - دراسة برامج تنموية شاملة (تعني الريف والمدن). - مراجعة واستكمال التخطيط الحضري للمدن. - دعم مشاريع تحسين البنى التحتية للمدن والتوسع النسبي لخدماتها. - التوسع في مشاريع التنمية الحضرية. - تنمية القدرات المؤسسية. - إيجاد فرص عمل جديدة بتشجيع المشاريع الإستثمارية الصغيرة والمتوسطة للقطاعات العام والخاص والتعاوني. - تشجيع ودعم الإستثمارات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج مواد البناء المحلية. - رفع قدرات القطاع الخاص بتشجيعه في القيام بتنفيذ المشاريع الإنشائية وأعمال البناء - دراسة الإستراتيجية الإسكانية الشاملة. - دعم وتشجيع المشاريع السكنية الخاصة والتعاونية. - إقامة المشاريع السكنية لذوي الدخل المحدود.	- تطبيق السياسات. - تعميم برامج تخطيط الأسرة. - تعميم برامج الأسر المنتجة. - تعميم المراكز الإجتماعية. - تنفيذ البرامج التنموية الشاملة. - تطوير مستوى التخطيط الإقليمي الحضري. - استكمال البنى التحتية للمستوطنات البشرية. - تعميم مشاريع التنمية الحضرية. - تطوير القدرات المؤسسية. - إيجاد فرص عمل جديدة بإقامة المشاريع الإقتصادية الكبيرة في القطاعات العام والخاص والتعاوني. - تشجيع ودعم الإستثمارات الكبيرة لإنتاج مواد البناء المحلية وتقنياته. - الإستمرار في تنفيذ السياسة. - تنفيذ الإستراتيجية الإسكانية الشاملة.

المشكلة	الأسباب	التأثيرات	الأهداف	
			قصيرة المدى	طويلة المدى
- تدهور بيئة المدن وانعكاساتها صحياً واجتماعياً واقتصادياً على مستوى التنمية الحضرية.	- الإستنزاف المستمر للموارد المائية المحدودة . - انتشار ملوثات الهواء (الغبار لعدم استكمال رصف الطرقات والممرات وانتشار المحاجر في ضواحي المدن). - انتشار القمامة لتدني وقصور أنظمة الجمع والتصريف والمعالجة. - طفح المجاري لتدني وقصور أنظمة الصرف الصحي وغياب أنظمة المعالجة. - تدني وقصور أنظمة الصحة البيئية. - تدني وقصور أنظمة التخفيف والحد من تأثير الكوارث والإستشعار بها. - تدني وقصور مستوى وحجم المتنفسات والمساحات الخضراء. - انحسار الغطاء النباتي. - نمو الصناعات الإستخراجية والتحويلية بالقرب من المدن. - سوء إدارة تصريف الزيوت العادمة. - قصور الأنظمة والتشريعات واللوائح. - تبني القدرات المؤسسة وشحة الموارد والإمكانيات. - تدني مستوى الوعي الشعبي بأهمية البيئة وطرق وأساليب حمايتها.	- إنتشار الأوبئة والأمراض المعدية. - تدني مستوى أنظمة السلامة. - ارتفاع حجم التأثيرات البيئة للكوارث. - تدهور الأراضي الزراعية للمساحات الخضراء والمتنفسات الطبيعية. - الإنعكاسات السلبية (النفسية والصحية). - تدني إنتاجية الحضر.	- دعم برامج التوعية بأهمية المياة وحسن استخدامها. - دعم برامج التنمية بأهمية حماية البيئة. - استكمال التشريعات والنظم واللوائح. - دعم القدرات المؤسسية. - إنشاء مراكز مراقبة واستشعار بيئية محددة. - إقامة مشاريع تعني دعم الموارد المائية. - إقامة مشاريع تعني معالجة المياة العادمة(المجاري) في المدن الرئيسية. - إقامة الأحزمة الخضراء (مصدات الرياح) والتوسع في استصلاح الأراضي الزراعية والعناية بالغابات. - إقامة مشاريع تحسين جمع وتصريف القمامة . - دراسة معالجة المخلفات الصناعية الصلبة والسائلة والنفايات الخطرة.	- تطوير برامج التوعية البيئية. - تطوير التشريعات والنظم واللوائح. - تطوير القدرات المؤسسية. - تعميم مراكز المراقبة والإستشعار البيئية. - التوسع في إقامة مشاريع التي تعني دعم الموارد المائية. - التوسع في إقامة مشاريع معالجة المياة العادمة في جميع المدن. - تطوير برامج ومشاريع إستصلاح الأراضي الزراعية والعناية بالغابات. - تطوير برامج ومشاريع جمع وتصريف القمامة. - إقامة مشاريع معالجة المخلفات الصناعية والنفايات الخطرة.

المشكلة	الأسباب	التأثيرات	الأهداف	
			قصيرة المدى	طويلة المدى
تدني وتدهور حالة المعالم التاريخية الحضرية(المدن التاريخية).	- تدني مستوى الوعي الشعبي بأهمية التراث وحمايته والحفاظ عليه والإرتقاء ببيئته الحضرية. - محدودية المسوحات والتنقيبات الأثرية. - غياب الإحصاء الشامل بالتراث المعماري والآثار وفق قواعد التقييم والتوثيق. - قصور التشريعات والأنظمة واللوائح. - تدني وقصور مستوى القدرات المؤسسية وشحة الموارد والإمكانيات. - هجرة سكان المباني التاريخية. - ضغوط التغيير ومتطلبات العصر. - زحف العمران الحديث. - انتشار البناء العشوائي . - تدني وقصور خدمات البنية التحتية في المرافق الخدمية الأساسية. - تدني وقصور سياسات حماية التراث والحفاظ عليه والإرتقاء ببيئته .	- تصدع وتهالك وانهيار المباني والمنشآت التاريخية. - الهدم والتحوير والتشويه للمباني والمنشآت التاريخية. - انتشار الملوثات البيئية . - تدهور المخزون السكني في المدن التاريخية.	- الدعوة إلى دعم حملتي الحفاظ على مدينتي صنعاء وشبام التاريخيتين . - الدعوة إلى قيام حملة الحفاظ على مدينة زبيد التاريخية. - دراسة وإقامة حملات الحفاظ على المدن التاريخية الهامة. - استكمال التشريعات واللوائح والأنظمة الخاصة بحماية التراث المعماري والحفاظ عليه من الإرتقاء ببيئته والتركيز على حماية المدن التاريخية وقانون الآثار. - دعم وإقامة برامج التوعية بأهمية التراث والحفاظ عليه والإرتقاء ببيئته. - إقامة مشاريع الحفاظ على المباني التاريخية والمواقع الأثرية. - دعم وتشجيع عمليات الترميم والصيانة الدورية (الشعبية). - دعم وتشجيع القطاع الخاص لإقامة مشاريع الحفاظ والصيانة على المباني التاريخية وتسهيل استخدامه في استثمارها. - دعم وتشجيع القطاع الخاص في إقامة المشاريع الإستثمارية في المدن التاريخية. - دعم القدرات المؤسسية ورفع مستوى تأهيل الكوادر الفنية والإدارية. - إقامة مراكز تدريب وانتاج تعني بتطوير الحرف التقليدية في المدن التاريخية. - إقامة مركز أبحاث يعني بالحفاظ والحماية والإرتقاء . - إقامة مركز معلومات يعني بالتراث ويساعد على ترويج السياحة. - دراسة وتنفيذ برنامج إحصاء التراث المعماري والآثار.	- تطوير قيام حملات الحفاظ على المدن التاريخية والدعوة إلى القيام بحملات الحفاظ على المدن التاريخية الهامة للمواقع الأثرية. - تطوير التشريعات واللوائح والأنظمة. - تطوير برامج التوعية بأهمية التراث وحمايته والحفاظ عليه. - إقامة مشاريع الحفاظ على المدن التاريخية والمواقع الأثرية. - تطوير برامج الحماية والحفاظ وتعزيز دور المشاركة الشعبية: - دعم وتطوير برامج القطاع الخاص في عملية الحفاظ والإستثمار في المدن التاريخية. - تطوير القدرات المؤسسية. - تعميم مراكز التدريب والإنتاج الخاصة بالحرف التقليدية. - إقامة برامج خاصة بالإرتقاء بالبيئة الحضرية للمدن التاريخية . - تطوير برامج مركز المعلومات . - استكمال وتطوي برنامج احصاء التراث.

٦ - ٢ - مشاريع - برامج - خيارات المساعدات الدولية :

استناداً على المبادئ التي رسمتها التوجهات العامة لبرنامج خيارات المساعدات الدولية فقد تم انتخاب خمسة مشاريع عامة متداخلة في تفاصيل مكوناتها بما يحقق الأولويات التي رسمتها المجالات الرئيسية الأربعة، وتأتي المشاريع وفق التسمية العامةكبرامج محدودة وهي وفق أولوياتها تتحدد على النحو التالي :

- برنامج التنمية الحضرية لمناطق السكن العشوائى (مساكن الصفيح).
- برنامج تنمية البيئة الحضرية .
- برنامج تحسين الخدمات الحضرية (خدمات البنية التحتية).
- برنامج التنمية الإجتماعية.
- برنامج الحفاظ على البيئة الحضرية التاريخية .
- برنامج الإسكان لذوي الدخل المحدود (عمال النظافة).

وتفاصيل هذه البرامج (المشاريع) تتسلسل وفق الجداول الموضحة لها وعلى النحو التالي:

برنامج التنمية الحضرية لمناطق السكن العشوائي - ساكن الصفيح

الرقم	تفاصيل المشروع	الموقع	الجهة المسؤولة	الأهداف	التكلفة- دولار	الزمن ٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
١	الإرتقاء بالبيئة الحضرية لأحياء الصفيح - مناطق السكن غير اللائق.	مدينة الحديدة (حي السلخانة) ٣٠٠ هكتار.	- وزارة الإنشاءات والإسكان والتخطيط الحضري. - أمانة العاصمة . - محافظة الحديدة. - محافظة عدن . - محافظة تعز .	١ - إدخال الخدمات الضرورية لمنطقة المشروع من مياه ومجاري وطرق وكهرباء وخدمات أخرى ضرورية ٢ - التخفيف من مشاكل التلوث البيئي بسبب طفح المجاري في المنطقة . ٣ - تحسين نظافة المنطقة من خلال رفع كفاءة مشروع جمع وتصريف القمامة . ٤ - المساهمة في إيجاد فرص عمل مناسبة لبعض العمالة المحلية وكذلك لبعض صناعة المواد المحلية. ٥ - مساعدة ذوي الدخل المحدود في تحسين مناطق سكنهم والرفع من مستواهم الصحي والمعيشي والإجتماعي والمهني. ٦ - تدريب الكوادر المحلية في تنفيذ مثل هذه المشاريع مستقبلاً.	٢٤,٠٠٠٠٠					
٢	الإرتقاء بالبيئة الحضرية لأحياء الصفيح - مناطق السكن غير اللائق.	مدينة صنعاء (مناطق نقم ، الصعدي، الأكمة) ١٤٦ هكتار			١١٦٨٠٠٠٠					
٣	الإرتقاء بالبيئة الحضرية لأحياء الصفيح - مناطق السكن غير اللائق.	مدينة تعز (مناطق عصيفرة، الحصب، الشماسي) ١٠٠ هكتار.			٨٠٠٠٠٠٠					
٤	الإرتقاء بالبيئة الحضرية لأحياء الصفيح - مناطق السكن غير اللائق.	مدينة عدن (منطقة دار سعد) ١٢٠ هكتار.			١٦٨٠٠٠٠٠					
	الاجمالي: ستون مليون وأربعمائة وثمانين ألف دولار أمريكي				٦٠٤٨٠٠٠٠					

رقم	تفاصيل المشروع	الموقع	الجهة المسؤولة	الأهداف	التكلفة/دولار	الزمن ٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
١	نظام المعلومات البيئية وتقوية القدرات المؤسسية.	الجمهورية اليمنية.	- وزارة الإنشاءات والإسكان والتخطيط الحضري. - مجلس حماية البيئة . - وزارة الزراعة.	١- جمع وخزن واسترجاع وعرض المعلومات. ٢- مراقبة التصحر ، مواقع الكثبان الرملية، اشتداد الكثبان الرملية، اتجاه وسرعة الحركة. ٣- تدهور المدرجات (مواقع المدرجات ، مواقع المدرجات المهجورة، حجم المدرجات ، السكان، الدخل). ٤ - تدهور الغابات ٥ - جمع وتوثيق المعلومات البيئة والتخطيطية والسكنية والإجتماعية عن البيئة اليمنية.	٥٣٦٠٠٠			//////	//////	
٢	مركز جمع المعلومات عن المدن اليمنية.	صنعاء			١,٧٥٠٠٠٠	//////	//////	//////	//////	
٣	تحسين البيئة الحضرية (جمع وتصريف القمامة وتدوير الزيوت.	٥٤ مدينة			٤٠٠٠٠٠٠٠		//////	//////		
	الاجمالي: إثنين وأربعون مليون ومائتين وستة وثمانون ألف دولار أمريكي				٤٢,٢٨٦٠٠					

برنامج تحسين الخدمات الحضرية (خدمات البنية التحتية)

رقم	تفاصيل المشروع	الموقع	الجهة المسؤولة	الأهداف	التكلفة/دولار	الزمن ٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
١	شبكة - مياه الشرب +تصريف المجاري	مدينة صنعاء	- أمانة العاصمة. - المؤسسة العامة للمياه والمجاري	١- زيادة الخدمات . ٢- توفير مياة شرب صحية سليمة. ٣- توفير صرف صحي سليم وطرق علمية ذات تقنية عالية. ٤- الإستفادة من مياة الصرف الصحي في ري المزارع والمخلفات لتسميد الأراضي الزراعية.	٢١٥١٠٠٠					
٢	شبكة تصريف مياه المجاري.	مدينة تعز	- محافظة تعز. - المؤسسة العامة للمياه والمجاري.		٢٠٥٠٠٠٠					
٣	تطوير محطة معالجة مياه المجاري.				١٠٠٠٠٠٠٠					
٤	شبكة تصريف مياه المجاري.	مدينة المكلا	- محافظة حضرموت. - المؤسسة العامة للمياه والمجاري.		١,٨٥٠٠٠٠					
٥	محطة معالجة مياه المجاري .				١٥٠٠٠٠٠٠					
الإجمالي	واحد وثلاثون مليون وواحد وخمسون ألف دولار أمريكي				٣١٠٥١٠٠٠					

رقم	تفاصيل المشروع	الموقع	الجهة المسؤولة	الأهداف	التكلفة/دولار	الزمن ٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
١	تدريب وتنمية المرأة (الأسر المنتجة) - ٣٥ مركز.	الأرياف والمدن اليمنيه.	-وزارة التأمينات والشئون الإجتماعية والعمل. - جمعية رعاية الأسرة. - الجمعيات الخيرية.	١- مكافحة الفقر والقضاء على البطالة في صفوف المرأة وبالذات المرأة الأمية. ٢- تنمية القدرات والمهارات الذاتية للأسر الفقيرة - محدودة الدخل. ٣- ادماج المرأة في عملية التنمية. ٤- التدريب في مجال الصناعات الحرفية والمشاريع الإنتاجية الصغيرة. ٥- تشجيع قيام التعاونيات الحرفية ودعمها. ٦- تدريب المرأة في مجال الخياطة والتريكو والتفصيل.	٤,٢٠٠,٠٠٠	//////	//////	//////	//////	
٢	مراكز تأهيل وتدريب المعوقين - ٤ مراكز.	في كل من المدن الآتية: - الحديدة. - أبين. - شبوة. - تعز.	-وزارة التأمينات والشئون الإجتماعية والعمل. - الجمعيات الخيرية.	١- تدريب المعوقين وبحسب قدراتهم وإمكاناتهم وبحسب نوع الإعاقة. ٢- القضاء على البطالة الناتجة عن الإعاقة والعجز عن العمل. ٣- إدماج المعاق في المجتمع وجعله يشارك في التنمية. ٤- التخفيف من الفقر والقضاء على ظاهرة التسول بفعل الإعاقة والعجز.	١,٧٦٠,٠٠٠			//////	//////	

رقم	تفاصيل المشروع	الموقع	الجهة المسؤولة	الأهداف	التكلفة/دولار	الزمن ٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
٣	مراكز الرعاية الاجتماعية (الأحداث الجانحين) - ٦مراكز	في كل من المدن الآتية:- - صنعاء - تعز - الحديدة - إب - عدن -المكلا	-وزارة التأمينات والشئون الإجتماعية والعمل . - الجمعيات الخيرية.	١- تعزيز الدور الإنساني لدور الأحداث وتقديم كافة الخدمات الإجتماعية لهذه الفئة . ٢- التوسع بالمباني القائمة لمواجهة الأعداد المتزايدة. ٣- تأهيل وتدريب الأحداث وتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة. ٤- تعزيز دور الأنشطة المهنية المنتجة التي يستفاد منها في تأهيل الأحداث وبيع منتجاتها والإستفادة من عائداتها . ٥- استيعاب الفتيات الجانحات لعدم وجود مراكز خاصة بهن.	١,٨٠٠,٠٠٠					
٤	تعزيز الحملة الوطنية لمحو الأمية.	- في الريف والحضر	-وزارة التربيه والتعليم	١- تخفيض نسبة أمية النساء من (٧٦,٩٪) عام ١٩٩٤م إلى أقل من (٥٠٪) عام ٢٠٠٠م. ٢- زيادة نسبة القيد في التعليم الأساسي بمعدل(١٠٪) سنوياً وزيادة عدد الفصول الدراسية والمدرسين. ٣- خفظ نسب الفقد التربوي بين الدارسات.	١٢٢٩٣٧٣٢					
الإجمالي	تسعة عشر مليون وتسعمائة وثلاثة وخمسون ألف وسبعمائة واثنين وثلاثين دولار أمريكي				١٩,٩٥٣,٧٣٢					

رقم	تفاصيل	الموقع	الجهة المسؤولة	الأهداف	التكلفة/دولار	الزمن ٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
١	المشروع الإرتقاء بالبيئة الحضرية لمدينة زبيد.	مدينة زبيد.	- وزارة الإنشاءات والإسكان والتخطيط الحضري - الهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية. - الهيئة العامة للآثار.	١- تنفيذ خدمات المجاري ورصف الطرق والممرات . ٢- إقامة مركز تدريب حرفي . ٣- المساعدة في ترميم مباني سكنية (١٧٨٠ مبنى سكني منها ٤٥١ مبنى في حالة سيئة جداً) .	٩٣٦٠٠٠٠					
٢	زبيد. ترميم ٩ منشآت				٥٧٥٠٠٠٠					
٣	عامة. دراسات وتدريب وتأهيل .				٧٥٠٠٠٠					
الإجمالي	خمسه عشر مليون وثمانمائة وستون ألف دولار أمريكي				١٥٨٦٠٠٠٠					

برنامج الإسكان لذوي الدخل المحدود (عمال النظافة)

رقم	تفاصيل المشروع	الموقع	الجهة المسؤولة	الأهداف	التكلفة/دولار	الزمن				
						٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
١	إسكان عمال النظافة	في المدن : - صنعاء .	وزارة الإنشاءات والإسكان والتخطيط الحضري.	- توفير السكن لذوي الدخل المحدود (عمال النظافة) - مد شبكات (خدمات البنية التحتية)	٥٩٥٦٨٠٠					
٢		- الحديدة ، المكلا، عدن.			١٧٢٢٩٦٠٠					
	الإجمالي	ثلاثة وعشرون مليون ومائة وستة وثمانون ألف وأربعمائة دولار أمريكي			٢٣١٨٦٤٠٠					

الخاتمة:

كان لقيام الندوة الوطنية (١٥ - ١٧) يناير ١٩٩٦م دور هام في تقييم التقرير الوطني والذي مثل الوثيقة الرئيسية والوحيدة التي عملت الندوة الوطنية في جلساتها السبع على مناقشتها.

وكان لجلسة الأفتتاح أهمية كبيره أعطت ثمارها في توجيه المشاركين وزودتهم بالمعلومات والأسس التي إسترشد بها في تقييم التقرير الوطني وتلخص هذا في كلمة رئيس الوزراء الأستاذ / عبد العزيز عبد الغني ووزير الإنشاءات الأستاذ / علي حميد شرف. وبعد جلسة العمل الأولى تم إستعراض التقرير الوطني وتشكلت فيها ٣ مجموعات عملت على تقييم التقرير الوطني وفق التالي:

- مجموعة العمل الأولى شارك فيها ١٤ مشارك وتم تقييم إستراتيجية العمل الوطني.
- مجموعة العمل الثانية شارك فيها ٣٧ مشارك وانقسمت الى لجنتين عملت الأولى على تقييم الأستعراض الحضري وعملت الثانية على تقييم الإستعراض الإسكاني.
- مجموعة العمل الثالثة شارك فيها ١٦ مشارك وتم تقييم استعراض الحالات الإنتقائية وبرنامج خيارات المساعدات الدولية وفي جلستي عمل إستثنائية عمل المقررين عل مراجعة الملاحظات الواردة على التقرير من قبل المشاركين وصياغة البيان الختامي.

وفي الجلسة الختامية تم استعراض البيان الختامي وإقرار التقرير الوطني بصيغته النهائية - المعدلة-.

وفي إجتماع اللجنة الوطنية بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٩٦م شكلت لجنتيين الأولى أسند إليها مهمة اخراج التقرير بصيغته النهائية والثانية (من موظفي الجهاز المركزي للإحصاء) أسند إليها التدقيق في المؤشرات الإحصائية الواردة في التقرير الوطني وبعد التدقيق في المؤشرات تم إخراج التقرير الوطني بصيغته النهائية والتي تم إقرارها في الندوة الوطنية.

وقد شارك في الندوة (٦٧) مشارك

مثلت المرأة نسبة ١٩,٤ ٪ من عدد المشاركين

ووفق النسب التالية جاءت تنوعات المشاركة وفق التالي :

- الحكومة المركزية (ديوان الوزارات): ٢٧٪
- المحافظات: ١٧٪
- المؤسسات الرسمية: ٣٣٪
- المنظمات الغير حكومية: ١٣٪
- القطاع الخاص: ١٠٪

وقد حظيت الندوة بتغطية اعلامية شارك فيها الإعلام المرئي والمسموع والمقروء في التعريف بالندوة وأهميتها عند التحضير لها ونشر أهدافها ونتائجها خلال فترة انعقادها وكذلك في الأيام التي تلت فترة إنعقادها وساهمت التغطية الإعلامية في التعريف بمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(الموئل)أهميته وأهدافه والدور الوطني في التحضير للموئل الثاني.

والتقرير الوطني بمجمله حصيلة عمل اللجنة الوطنية للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عملت وعلى مدى ١٣ شهراً من التحضير لإعداده وصياغته وإخراجه بصيغته النهائية المقره في الندوة الوطنية وجاء هذا من خلال ٣٥ إجتماعاً دورياً للجنة الوطنية و٤٨ إجتماعاً للجان المتخصصة ومن خلال ١٣ فريق عمل للأبحاث والدراسات المرجعية والميدانية و١٢ لجنة متخصصة ٥ لجان منها اتصف عملها بالإستمرارية.

برنامج الندوه الوطنيه
حاضر ومستقبل المدن اليمنيه
١٥ - ١٧ يناير ١٩٩٦م

اليوم الأول: ١٩٩٦/١/١٥م

٨:٠٠ - ٩:٠٠ : تسجيل أسماء المشاركين

٩:٠٠ - ٩:١٠ : الإفتتاح وآي من الذكر الحكيم

٩:١٠ - ٩:٣٠ : كلمة المشروع اليمني الألماني في وزارة الإنشاءات والإسكان والتخطيط الحضري (جيدو أست)

٩:٣٠ - ٩:٣٥ : كلمة السفاره الألمانيه - سعادة السفيره (د.هيلجا فون ستراخفيتش)

٩:٣٠ - ٩:٤٠ : كلمة وزير الإنشاءات والإسكان والتخطيط الحضري - الأستاذ (علي حميد شرف)

٩:٤٠ - ٩:٥٠ : كلمة رئيس الوزراء الأستاذ (عبدالعزيز عبدالغني)

٩:٥٠ - ١٠:١٥ : إستراحـــه

١٠:١٥ - ١٠:٢٥ : إفتتاح الجلسه الأولى - نائب الوزير (م.عبدالله الدفعي)
المقرر - (د. عبدالرقيب طاهر)

١٠:٢٥ - ١٠:٤٠ : تقرير اللجنه الوطنيه - (م. محمد الأشول)

١٠:٤٠ - ١٠:٤٥ : تقديم برنامج العمل وشرحه وتوزيع اللجان والمجموعات

١٠:٤٥ - ١١:٤٥ : إستعراض التقرير الوطني - (د.عبدالرقيب طاهر)

١١:٤٥ - ١٢:٠٠ : إستـراحه

١٢:٠٠ - ١٢:١٥ : تقسيم اللجان

١٢:١٥ - ١:٣٠ :
(١- لجنة الإستراتيجيه وخطة العمل الوطنيه
(- (م.محمد الأشول) - (منير عون) - (د.عبدالرقيب طاهر)
(٢- لجنة التنميه الحضريه والإسكان -
(- (م.عبدالسلام قاسم) - (طاهر سلام الجماعي) - (قيس يوسف)
(٣- لجنة إستعراض الحالات التي ستتقدم بها الحكومه من أجل الدعم الدولي
(- (سعيد عبده أحمد) - (عبدالله الديلمي) - (فتحي عبدالفتاح عزام)

١:٣٠ - ١٥:٠٠ : غـــــداء

١٥:٠٠ - ١٨:٠٠ : إستمرار أعمال اللجان

اليوم الثاني: ١٩٩٦/١/١٦م

٨:٣٠ - ١٠:٣٠ : جلسة العمل الرابعه (إستمرار أعمال اللجان)

١٠:٣٠ - ١١:٠٠ : إستراحـــه

١١:٠٠ - ١٢:٣٠ : إستمرار أعمال اللجان

١٧:٠٠ - ١٩:٠٠ : إجتماع رؤساء اللجان والمقررون

اليوم الثالث: ١٩٩٦/١/١٧م

الجلســـة الختـــاميه

٩:٠٠ - ٩:١٠ : إفتتاح الجلسه الختاميه

٩:١٠ - ٩:٢٠ : قراءة البيان الختامي

٩:٢٠ - ٩:٣٥ : كلمة الوزارة

٩:٣٥ - ١٠:٠٠ : كلمة راعي الندوه

بسم الله الرحمن الرحيم

البيان الختامي
للندوه الوطنيه حول
((حاضر ومستقبل المدن اليمنيه))
التي عقدت للفتره من ١٥ -١٧ يناير ١٩٩٦

انطلاقا من التوجه العالمي للتضامن الهادف إلى تعميق الفهم التحديات والفرص الحضريه وتذليل الصعاب وإثراء الطاقات الكامنه في الحياه الحضريه .

وإدراكا بأهمية جعل مدن وقرى العالم تنعم بالسلامه والأمن القابله للإستدامه.

ووعيا لماتتسم به المدن من دور إيجابي في حياة المجتمعات الاقتصاديه والإجتماعيه والثقافيه.

ونظرا لكون المدن مصدرا لكثير من المشكلات البيئيه الناتجه أصلا من التحضر .

وإسهاما في رسم الخطط والبرامج الوطنيه والإقليميه والعالميه لما من شأنه التصدي لمشكلة الفقر وتوفير المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشريه المستدامه.

وضمانا لتوسيع المشاركه لكافة الفعاليات الأساسيه الرسميه والشعبيه .

وإلتزاما ببيان المبادئ (الإعلان العربي حول المستوطنات البشريه - إعلان الرباط)المقر في إجتماع الوزراء العرب في تاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٩٥ في القاهره والذي سيقدم إلى الإجتماع التحضيري العالمي في نيويورك مطلع شهر فبراير ١٩٩٦م كرؤيه عربيه موحده لإعداد مشروع بيان المبادئ زالتعهدات العالمي .

وعملا ببرنامج العمل الوطني للتحضير لمؤتمر الأمم المتحده للمستوطنات البشريه (الموئل الثاني) اسطنبول , يونيو ١٩٩٦م , مؤتمر القمة المعني بالمدن .

انعقدت الندوه الوطنيه (حاضر ومستقبل المدن اليمنيه) في صنعاء في الفتره من ١٥ -١٧- يناير ١٩٩٦م والتي نضمتها وزارة الإنشاءات والإسكان التخطيط الحضري واللجنه الوطنيه للتحضير للموئل الثاني تحت رعاية الأخ/ أستاذ عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الوزراء وبمشاركة العديد من الجهات ذات العلاقه في الجهاز الحكومي والقطاع الخاص والمنظمات الغير حكوميه, وفي الجلسه الإفتتاحيه ألقى الأخ / الأستاذ عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الوزراء كلمة عبر فيها عن إرتياحه لمجهودات اللجنه الوطنيه التي أعدت مسودة التقرير الوطني والوثيقه الرئيسيه للندوه . ووجه المشاركين بضرورة إثراء وإغناء التقرير الوطني بالمعلومات والبيانات بما يعبر عن واقع الحال للجمهوريه اليمنيه .

كما ألقى الأخ/ الأستاذ علي حميد شرف , وزير الإنشاءات والإسكان زالتخطيط الحضري كلمة أشار فيها إلى أهمية الندوه ومؤتمر الأمم المتحده للمستوطنات البشريه (المئل الثاني) وضمنها توجيهات ساعدت على تسيير أعمال الندوه .

وعلى مدار ثلاثه أيام عقدت الندوه ٧ جلسات عمل الأولى منها جلسه عامه , تم خلالها إستعراض عام لمسودة التقرير الوطني وكذلك إستعراض تقرير عمل اللجنه الوطنيه ، كما تم في هذه الجلسه توزيع المشاركين في الندوه على مجموعات العمل الرئيسيه الثلاث :-

- مجموعة الإستراتيجيه وخطة العمل الوطنيه .
- مجموعة الإسكان والتنميه الحضريه .
- مجموعة إستعراض الحالات وخيارات المساعدات الدوليه وعملت هذه المجموعات في خمس جلسات عمل خصصت لمناقشة مواضيع التقرير وقد أبدى المشاركون إلتزاما كبيرا تمثل في الحضور والإهتما بالمناقشه الواعيه لما من شأنه إثراء التقرير وإغناءه بالملاحظات والمقترحات .

وعلى هامش برنامج الندوه عقدت جلسة عمل أخرى هدفت إلى إستكمال الحوار بين أعضاء مجموعة الإستراتيجيه وأعضاء مجموعة خيارات المساعدات الدوليه لما من شأنه الخروج بأنسب وأفضل النتائج وقد خرجت الندوه (حاضر ومستقبل المدن اليمنيه) بالنتائج التاليه :-

أولا :- إعتبار كلمة الأخ الأستاذ / عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الوزراء والأخ الأستاذ / علي حميد شرف وزير الإنشاءات والإسكان والتخطيط الحضري ، من وثائق الندوه .

ثانيا :- إقرار التوجهات والمحاور الأتيه للمساهمه في معالجة الوضع الحضري والإسكاني والبيئي وهي:-

١) برنامج محاربة البطاله والفقر في الريف والخضر كون هذه الحقيقه هي أحد الأسباب الهامه للهجره المتزايده للمناطق الحضريه وتدهور الأوضاع المعيشيه والبيئيه فيها وتشكل عبئا على الخدمات والمرافق في هذه المناطق . ويشمل هذا البرنامج مجموعة المشاريع التي تهدف إلى توفير فرص العمل والإهتمام بالتدريب المهني والتعليم الفني والتقني .

٢) برنامج تحسين الوضع البيئي : نظرا لحدة التلوث البيئي الناتج عن قصور خدمات الصرف الصحي وجمع وتصريف القمامه وإنعكاساتها على الصحه العامه بشكل مضطرد .

٣) برنامج تنمية الموارد المائيه ومصادر الطاقه .

٤) برنامج تطوير إدارة المستوطنات البشريه لرفع كفاءة وأداء العمل الإداري في مجال تطوير المستوطنات البشريه .

٥) برنامج الإسكان والتنميه الحضريه : للعمل على تحسين الأحياء الفقيره في المدن والعمل على توفير المأوى الملائم للجميع .

٦) برنامج الرعايه الإجتماعيه : لحماية الفئات المعدمه في المجتمع .

٧) برنامج الحفاظ على التراث العمراني لما له من أهميه على الصعيد الثقافي والإقتصادي والإجتماعي

ثالثا إقرار مسودة التقرير الوطني بصيغته النهائيه بعد إستيعاب ملاحظات اللجان عليها وإعتباره التقرير الوطني المقدم إلى مؤتمر المستوطنات البشريه (الموئل الثاني) الذي سينعقد في أسطنبول ، يونيو ١٩٩٦م . بأجزاءه السته .

يعبر المشاركون عن تقديرهم وشكرهم العميق للأخ الأستاذ / عبد العزيز عبد الغني ، رئيس مجلس الوزراء لرعايته هذه الندوه كما يتقدمون بالشكر والتقدير للأخ الأستاذ / علي حميد شرف لتقديم كافة المساعدات والتسهيلات لعمل اللجنه الوطنيه التحضيريه وإهتمامه بإنجاز التقرير الوطني وإنعقاد الندوه .

وشكرا لكل من ساهمو في إعداد مسودة التقرير الوطني وكافة المشاركين في هذه الندوه .